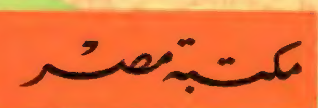


فيبى مار

تاريخ العراق المعاصر

العقد الجمهورى الأول

الجزء الأول



ترجمة
مصطفى نعمان أحمد

مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي

تاريخ العراق المعاصر

العقد الجمهوري الأول

للعراق أهمية استراتيجية كبيرة سواء بما فيه من ثروات طبيعيه سيما النفط، أو بسبب موقعه الجغرافي وأهميته الإقليمية والدولية. ولهذه الأسباب كان العراق في مركزالأحداث في العصر الحديث . وأهميته دفعت مجموعة من الباحثين إلى إعداد مؤلفات مهمة عنه تتفاوت بحسب تفاوت القدرة العلمية لمؤلفيها. ومن هذه الكتب المهمة كتاب: (تاريخ العراق المعاصر) لمؤلفته الدكتورة (فيبي مار) المؤرخة الأمريكية المعروفة والمختصة بشؤون العراق وتاريخه. هذا الكتاب ترجم إلى العربية ويتناول البحث في جزئه الأول الأنظمة التي حكمت العراق في العقد الجمهوري الأول وهم الرؤساء: عبد الكريم قاسم ، عبد السلام عارف ، عبد الرحمن عارف. نتمنى أن نرفد هذه الترجمة بكتاب ذي قيمة يصب بالفائدة المختصين بالشؤن التاريخية والسياسية.

ومن الله التوفيق .

مؤسسة مصر مرتضى



للكتاب العراقي

طبع ـ نشر ـ توزيع

تاريخ العراق المعاصر
العقد الجمهوري الأول

تاريخ العراق المعاصر

العقد الجمهورى الأول

الجزء الأول



تأليف

الدكتورة فيبي مار

ترجمة

مصطفى نعمان أحمد

مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي

اسم الكتاب :	تاريخ العراق المعاصر الجزء الأول – العقد الجمهوري الأول
تأليف :	الدكتورة فيبي مار
القطع :	١٦ × ٢٢
عدد الصفحات :	١٢٠ صفحة
سنة الطبع :	١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م (الطبعة الأولى)
الناشر :	مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي
المطبعة :	دار مصر للطباعة

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية - مصر
٢٠٠٩/٤٢٩٦
الترقيم الدولي: 7- 1598 - 11 - 977



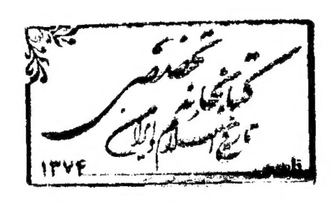
العراق – بغداد – شارع المتنبي

المطبعة: 4168730 (1) (964+) أرضي Mobile: (+964) 07902632131
المكتبة: 4154574 (1) (964+) أرضي Mobile: (+964) 07702697982

مصر - القاهرة – زهراء مدينة نصر

(+2) 0113331238 / (+2) 0120776471

E-mail:
misr_mrtda@ yahoo.com
thaeresam@yahoo.com
ahadi88@yahoo.com



كلمة الناشر :

منذ أن بدأنا بتأسيس «دار مصر» و«دار المرتضى» كان شغلنا الوحيد نشر الثقافة الجادة والصادقة من خلال نشرها للقيم من الكتب، وجمع أكبر عدد ممكن من المؤلفات والترجمات لأهم الكتب التي تهتم بالأدب والتاريخ، والفلسفة، والسياسه، لأنها الكتب الوحيدة التي تظهر ثقافة الشعوب ولغة التفاهم بين مجتمعات العالم.

وكان جل اهتمامنا موجها إلى نشر الكتاب العراقي وإيصاله إلى أبعد دار نشر في العالم وليكون بيد كل إنسان يهتم بالثقافة الجادة الصادقة وبدأنا الرحلة بخطوة ولن تكون الأخيرة لأن سباق الألف ميل يبدأ بخطوة.

وستبقى «مؤسسة مصر مرتضى» تضيف إلى رصيدها الثقافي نتاجات أخرى بأمل المشاركة في تفعيل الكتاب العراقي الجاد طبعا، ونشرا، وتوزيعًا.

راجين أن تكون مطبوعاتنا سفيرًا للحركة الثقافية العراقية .

مقدمة المترجم

للعراق أهمية استراتيجية كبيرة سواء بما فيه من ثروات طبيعية، سيما النفط، أو بسبب موقعه الجغرافي وأهميته الإقليمية والدولية. ولهذه الأسباب كان العراق في مركز الأحداث في العصر الحديث. وأهميته دفعت مجموعة من الباحثين إلى إعداد مؤلفات مهمة عنه تتفاوت بحسب تفاوت القدرة العلمية لمؤلفيها. ومن هذه الكتب المهمة كتاب (تاريخ العراق المعاصر) لمؤلفته الدكتورة (فيبي مار) المؤرخة الأمريكية المعروفة المختصة بشؤون العراق وتاريخه. والكتاب يتناول العهدين الملكي والجمهوري، أعود اليوم لأقدم ترجمة بالجزء الخاص بالأنظمة التي حكمت العراق في العقد الجمهوري الأول (الجزء الأول) . أتمنى أن ترفد هذه الترجمة المكتبة العربية بكتاب ذي قيمة يصب بفائدة المختصين بالشؤون التاريخية والسياسية، ومن الله التوفيق

مصطفى نعمان أحمد

مقدمة المؤلفة

مع أن العراق دولة حديثة بعض الشيء وبلد صغير نسبياً، فهو يتمتع بتاريخ ثر ومتنوع. وليس بوسعي الادعاء بالإحاطة بكامل تفاصيل تاريخ العراق الحديث، حتى لو تعلق الأمر بحقبة زمنية قصيرة تمتد من ١٩٢٠م إلى ١٩٨٤م*. وفي واقع الأمر، كانت المشكلة الأصعب التي واجهتني أثناء تأليف هذا الكتاب هي تحديد ما ينبغي إدراجه وما ينبغي إهماله. لذا يبدو من المناسب أن أحدد هدفي من تأليف الكتاب والمعايير التي استخدمتها في اختيار ما تضمنه من جوانب.

وليس المقصود أن يكون هذا الكتاب تاريخاً تفصيلياً وشاملاً للعراق الحديث، وإنما انصب هدفي على تقديم وصفٍ واضحٍ ومقروءٍ من مُؤَلَّفٍ واحدٍ لنشوء العراق الحديث والقوى التي أسهمت في تكوينه. لقد اعتمدت اعتماداً كبيراً على العديد من الدراسات الصادرة حديثاً عن العراق الحديث، وعلى الأعمال القيمة لعبد الرزاق الحسني لحقبة ما قبل ١٩٥٨م، وحنا بطاطو، ومجيد خدوري، وأديث بنروز، وأي. أف. بنروز لحقبة ما بعد ١٩٥٨م. وأملي أن يكون الكتاب ذا فائدة للقارئ العام ولدارسي الشرق الأوسط. لقد حاولت إدراج وصفٍ عامٍ مناسبٍ للأحداث بغية المساعدة في فهم البلد وشعبه، وتقديم تفصيل كافٍ لبيان عمق الأحداث الموصوفة وحيويتها. والأهم لقد حاولت أن أكون منصفة في تصوير سياق الأحداث وتجنب المغالاة في تبسيط الأوضاع المعقدة. ورغم أن الكتاب موجه للقارئ العام، فإن الأمل

(*) الحقبة التي تضمنتها هذه النسخة المترجمة تغطي العقد الجمهوري الأول (تموز ١٩٥٨م- تموز ١٩٦٨م) – المترجم.

يحدوني أن يكون مفيداً أيضاً لباحثي الشرق الأوسط، من ناحية تقديم مُؤلَّفٍ لحقبة دقيقة من تاريخ العراق وفي تسليط ضوء جديد على جوانب الموضوع الذي لم تتم تغطيته في مُؤلَّف آخر.

عالجت مادة الكتاب موضوعين رئيسين وهما، باعتقادي، هيمنا على تاريخ العراق من ١٩٢٠م وحتى اليوم.

الموضوع الأول: يتعلق بتكوين دولة حديثة ضمن الحدود التي حددتها بريطانيا للعراق في ١٩٢٠م وسعْي زعمائه إلى بلورة هوية ثقافية ووطنية قادرة على توحيد مجاميعه العرقية والدينية المختلفة ضمن سياق عالم عربي أوسع.

والموضوع الثاني يتعلق بعملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر ووصلت إلى نسب مثيرة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، ومن المبكر جداً التوصل إلى استنتاجات بشأن هاتين العمليتين وذلك لأن كلتيهما في طور النمو والتطور؛ وقد حاولت الإشارة إلى اتجاههما والإنجازات المتحققة حتى الآن.

لقد جمعتُ مادة الكتاب خلال وجودي للدراسة والعمل في الشرق الأوسط، كان منها سنوات عدة قضيتها في العراق قبل ثورة ١٩٥٨م وبعدها. واعتمدت حيثما أمكن ذلك على المؤلفات التي كتبها عراقيون، واستخدمتُ أيضاً معلومات إحصائية نشرتها الحكومة العراقية ومنظمات دولية متعددة. ومع أن معلومات كهذه أصبحت أكثر توفراً ودقة في السنوات الأخيرة، إلا أنه يتعين على القارئ التعامل مع كل الإحصائيات بحذر.

فالتعداد العام للسكان في بلدٍ نامٍ كالعراق هو أمر صعب، والأرقام الدقيقة نادرة وغالباً ما تعتمد على التخمينات. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرقام المستخدمة في هذا الكتاب توضح الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي على القارئ التركيز على الاتجاهات الرئيسة التي تدل عليها الأرقام، بدلاً من التركيز على أرقام معينة.

وقد أجريت مقابلات عديدة مع مثقفين، وكتَّاب، وشخصيات سياسية عراقية، ورجال ونساء عاديين في شتى ضروب الحياة. وأود أن أذكر باعتزاز مساعدة هؤلاء العراقيين، الذين منحوني وقتهم بسخاء للإجابة عن أسئلتي، ولاستذكار الأحداث، ولنقد أفكاري وتوضيحها. وما كان لهذا الكتاب أن يُنجز بغير مساعدتهم ومجاملتهم الصدوقة وهم يتحملون مسؤولية كبيرة في استمرار إعجابي ببلدهم وتطوره. لقد فضّل معظم هؤلاء الرجال والنساء عدم ذكر أسمائهم وقد احترمت رغبتهم. لذا، فإن الأسماء المذكورة لاحقاً لا تضم كل مَنْ أدين لهم بالفضل.

ومع ذلك أود أن أتقدم بشكري إلى يحيى قاسم لمساعدته القيِّمة الخاصة بسياسة النظام القديم، وإلى خلدون الحصري الذي كان لنقده المستمر للعمل الحالي أبلغ الأثر، وإلى خير الدين حسيب، الذي قرأ الفصلين الخاصين بحقبتي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعلّق عليهما، وقبل الجميع إلى عبد الرزاق الحسني الذي جعل مكتبته وخزينه الهائل من المعلومات متاحين أمامي أثناء عملي بأطروحتي في العراق. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى أديث بنروز، وأي. أف. بنروز لتوضيحهما العديد من تصوراتي حول تاريخ وسياسة العراق في عددٍ من المحاورات المُحفزة. وأدين بالفضل إلى جوزيف جامي لمساعدتي في الوصول إلى مادة غنية موجودة في

مكاتب بيروت للجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (أكوا) وإلى ريفا سيمون لمساعدتها الصدوقة في البحث عن مادة جديدة. وأجد نفسي عاجزة عن تقديم الشكر إلى السير هاملتون جيب لتشجيعه اهتماماتي حول الشرق الأوسط، ولمقابلته لي خلال إعدادي للبحث الأولي عن العراق، ولمؤازته لي طوال تقلبات عملي. وأدين بالفضل إلى مركز هارفارد لدراسات الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص إلى مديره السابق، ديروود لوكارد، لتحملهم موارد الإقامة والبحث في العراق في مناسبات عدة ومنحتهم لي كزميل باحث في هارفارد للعمل في العراق.

وختاماً، أود أن أتقدم بشكري إلى قسم التاريخ بجامعة تنسي – سيما لي روي كراف، رئيس القسم السابق – وروبرت لاندين، عميد الفنون العقلية*، لتوفيرهما المورد المالي والوقت لكتابة المطبوع.

إن التفسيرات علاوة على الأخطاء الواردة في المطبوع تعود لي بالتأكيد.

د. فيبي مار

(*) الفنون العقلية هي: اللغات، والفلسفة، والتاريخ ... الخ، التي تؤلف برنامج التعليم في كليته (تمييزاً لها عن الدراسات المهنية أو التقنية)- المترجم.

الفصل الأول

وتبدأ الثورة: عهد عبد الكريم قاسم

١٩٥٨م-١٩٦٣م

لقد كان نجاح الانقلاب العسكري الذي أطاح بنهاية الأمر بالملكية ودشّن عهداً جديداً في تاريخ العراق مرده إلى الحظ والجرأة أكثر مما يُعزى إلى تخطيط طويل أو تنظيم واسع. كان الانقلاب بلا شك انعكاساً لسخط عميق بين الضباط والساسة المدنيين من سياسة النظام الخارجية وبطئه في الإصلاح. وعلى أية حال، فإن العسكريين، الذين كانوا متأثرين على وجه الخصوص بالشعارات التي تبثها إذاعة القاهرة، أعطوا اهتماماً أكبر للإطاحة بالنظام القائم من اهتمامهم بالتفكير بالنظام الذي سيحل محله. ونتيجة للخلافات الداخلية والغيرة بين الضباط الأحرار، الاسم الذي أطلق على الحركة الثورية، فإن العمل العسكري، عند حدوثه، كان نتاج رجال قلائل،ولم يكن جهداً منظماً تقوم به جماعة عسكرية متماسكة لها أفكار سياسية واضحة. وهنا تكمن معظم مشكلات النظام الجديد.

❁ ❁ ❁

الضباط الأحرار

ظلّ الجيش بمنأى عن السياسة في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب* ويُعزى هذا الأمر بصورة رئيسة إلى إبعاد أنصار رشيد عالي الكيلاني خلال الحرب وإلى وجود بعثة عسكرية بريطانية حتى عام ١٩٤٨م، بيد أن الاضطراب في صفوف الجيش بدأ مرة أخرى عام ١٩٥٢م، فأعمال الشعب التي شهدتها تلك السنة ضد النظام لعبت دوراً في بلورة السخط بين الضباط، إلا أن الثورة العسكرية

(*) المقصود الحرب العالمية الثانية – المترجم.

الناجحة في النيل كانت الحافز الحقيقي للتفكير بالقيام بانقلاب. ففي ١٩٤١م، كان السخط ناجماً عن سياسة النظام الخارجية. وقد جذب الحياد الإيجابي العديد من المؤيدين في صفوف الجيش منذ بدء الحرب العربية الباردة وكان الضباط والمدنيون على حدٍ سواء متأثرين وعلى نحوٍ متزايد بما كان عبد الناصر قد حققه من خلال عدم الانحياز. تعززت هذه المشاعر خلال ١٩٥٥م و١٩٥٦م بعقد حلف بغداد، وبالحرب الدعائية لإذاعة القاهرة، والأهم من كل هذا وذاك، بأزمة السويس عام ١٩٥٦م.

ومن الواضح أن رفعت الحاج سري، ابن أخت جميل المدفعي، نظم الخلية الثورية الأولى لضباط الجيش في أيلول ١٩٥٢م، وبحلول ١٩٥٤م كانت أنشطته قد أثمرت عن تشكيل عدد من الخلايا الصغيرة، المستقلة عن بعضها البعض والتي تفتقر إلى أي تنظيم مركزي، ومع ذلك، وبحلول صيف ١٩٥٦، لفتت الحركة انتباه رئيس أركان الجيش رفيق عارف، الذي اتخذ إجراءات ضد المتورطين فيها، حيث قام بنقل البعض وإنزال رتبة البعض الآخر. وستبقى مسألة عدم اتخاذ رفيق عارف لإجراءات أعنف قيد التأمل. فمن الممكن أنه لم يكن يريد تنفير الضباط الشباب من النظام تنفيراً كاملاً أو تكرير صحوة الضباط الذين كانوا قد أيدوا حركة رشيد عالي الكيلاني. وقد تسبب إجراؤه في تفرق الحركة وتشتيت قادتها(١).

تجدد نشاط الحركة في خريف ١٩٥٦م بدفعٍ من أزمة السويس. فقد جرى تشكيل العديد من المجموعات الجديدة، وكان البعض منها متأثراً على نحوٍ واضح بالبرنامج الديمقراطي الحر للحزب الوطني الديمقراطي، وآخرون متأثرون

---

(١) فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، ١٤ من تموز ١٩٥٨م، ص ٦١، ٦٥ ؛ خليل كنة، العراق أمسه وغده (بيروت: دار الريحاني ١٩٦٦م)، ص ٣٠١-٣٠٢ ؛ عبد المطلب أمين، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، آيار ١٩٦٨م.

بالشيوعيين، بيد أن معظمهم قوميون في توجههم. وفي النهاية تم دمج عدد من أعضاء هذه المجموعات بمنظمة بغداد، التي يرأسها محيي الدين عبد الحميد. وقد كونت هذه المجموعة نواة اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار، ودُمجت حلقة أخرى، يرأسها عبد الكريم قاسم، بمنظمة بغداد في ١٩٥٧م. وأصبح قاسم رئيساً للمجموعة المشتركة بسبب أقدميته في الرتبة. وكانت للمجموعة اتصالات مع ضباط صغار وخلايا أخرى في أماكن مختلفة، ولكن في ١٩٥٧م، كان عدد الضباط الأحرار يتراوح بين ١٧٠ إلى ٢٠٠ ضابطٍ. وكانوا لا يزالون يفتقرون إلى التنظيم، علاوة على وجود مجموعات منفصلة في مدن مختلفة[١].

وقد عُدَّ الأعضاء الأربعة عشر[٢] للَّجنة المركزية ممثلين للحركة. شكَّل العرب السنّة الأغلبية المطلقة. ولم يكن يوجد سوى شيعيين اثنين مع عدم وجود أكراد، رغم أن بعض الأكراد انضموا إلى الحركة لتمثيل وجهات النظر الكردية. وينحدر معظم الأعضاء من الطبقة الوسطى أو من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى، رغم أن ثلاثة: قاسم، والعارفان: عبد السلام، وعبد الرحمن ينحدرون من عوائل فقيرة. وكان أحد الأعضاء، ناجي طالب، نجل مالك أراضي كبير. والجميع تلقّوا تعليمهم في الأكاديمية العسكرية في بغداد. وأحدهم، قاسم كان مدرساً في الأكاديمية

---

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٩م)، ص١٧، ٢٠-٢٥ ؛ حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون أن. جي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨م)، ص٧٧٣-٧٨٣ ؛ صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ من تموز والضباط الأحرار (بيروت: دار الطليعة ١٩٦٨م)، ص١٨-٢٤.

(٢) لم يكن رفعت الحاج سري في اللجنة المركزية لأنه كان مراقباً. أما أعضاء اللجنة فهم: محيي الدين عبد المجيد، وعبد الكريم فرحان، ووصفي طاهر، وصبيح علي غالب، ومحمد سبع، وعبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، وعبد الوهاب الشواف.

العسكرية. والغالبية خريجو كلية الأركان وخمسة منهم كانوا قد درسوا في إنكلترا، بيد أنهم شكّلوا أقلية واضحة. وثلاثة منهم برتبة عميد، وتسعة برتبة عقيد، واثنان برتبة رائد[١]. وكلهم ينتمون إلى الجناح العسكري للطبقة الوسطى المهنية الجديدة. وهم على خلاف مع بنية النظام القائم وسياسته.

كانت اللجنة الذراع التنفيذي والتخطيطي للضباط الأحرار، بيد أنها تفتقر إلى التماسك الواضح في الأهداف والسياسة. كان ثمة عدم اتفاق واضح في توقيت الانقلاب وتكتيكه[٢]، رغم أن الجميع متفقون على الإطاحة بالنظام الملكي، وإقامة جمهورية، ومحاكمة ولي العهد ونوري. ومعظمهم غير راغب بقتل الملك الشاب، بيد أن هذا القرار جرى اتخاذه بمعزلٍ عنهم في الأحداث الفعلية. وناقشت اللجنة مسألة مَنْ سيحل محل النظام القائم، إلا أن إجماعاً لم يحصل في هذا الصدد. وكما هو حال معظم الحركات السرية، كان الاتفاق على ما سيتم نبذه أيسر من الاتفاق على إيجاد بديل. وكان مفهوماً أن اللجنة المركزية ستعمل بوصفها مجلساً لقيادة الثورة على غرار الأنموذج المصري حتى يجري التوصل إلى شكل أكثر ديمقراطية

---

(١) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص ٧٧٨-٧٨٣.

(٢) غالب، قصة الثورة، ص ٦٥-٦٨ ؛ العراق، وزارة الدفاع، اللجنة التنسيقية للمحكمة العسكرية العليا الخاصة، المحاكمات، المجلد ٢٢ (بغداد: وزارة الدفاع، ١٩٥٨م-١٩٦٢م) ٥: ١٩٨٩-١٩٩٠، ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ٢٠٣٥، ٢٠٨٧-٢٠٨٨. يكمن أحد أهم الانقسامات حول وجود عبد السلام عارف في اللجنة. والقصة أن قاسم فرض عارف على اللجنة وقد انتظر ستة أشهر قبل حصول الموافقة (شهادة عبد الوهاب أمين، العراق، المحاكمات ٢٠٠٤: ٥ ؛ غالب، قصة الثورة، ص ٢٥) ليست صحيحة. ومع ذلك، ما من شك أن قاسم قدم عارف إلى اللجنة وأن عدداً من الأعضاء لم يكونوا مسرورين بذلك بسبب تهور عارف وطيشه. العراق، المحاكمات: شهادة ناجي طالب، ٢٠٨٧-٢٠٨٨: ٥ ؛ محيي الدين عبد الحميد، ص ١٩٨٩؛ رفعت الحاج سري، ص٢٠٠١.

للحكم علاوة على تشكيل مجلس السيادة[١].

وطبقاً لعضو في المجموعة، تمت صياغة برنامج عام. وكان هذا البرنامج بياناً للمبادئ أكثر من كونه برنامج عمل، وترك مجالاً واسعاً للاختلافات في التنفيذ. ودعا البرنامج إلى: (١) حرية وطنية؛ (٢) الصراع ضد الإمبريالية ووضع حد للأحلاف والقواعد الأجنبية؛ (٣) إلغاء الإقطاع وتحرير الفلاحين من الاستغلال؛ (٤) إزالة القوى الرجعية وإلغاء الملكية، وإعلان الجمهورية؛ (٥) الحرية، والديمقراطية، وسن دستور، وإقامة نظام ديمقراطي؛ (٦) الاعتراف الكامل بالحقوق القومية للأكراد والأقليات الأخرى ضمن إطار وحدة وطنية؛ (٧) العدالة الاجتماعية؛ (٨) السلام؛ (٩) الحياد الإيجابي؛ (١٠) التعاون الأخوي مع كل الدول العربية ودعم النضال العربي ضد الإمبريالية؛ (١١) الوحدة العربية؛ (١٢) إقامة علاقات صداقة مع الدول كافة وفقاً لمصالح البلد وحياده الإيجابي؛ (١٣) عودة فلسطين إلى أهلها[٢]. وكما تشير هذه النقاط، فإن البرنامج اهتم اهتماماً كبيراً بالسياسة الخارجية. وكان من المتوقع اتخاذ صيغة ما للإصلاح الزراعي، ولكن فيما عدا الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كانت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية غامضة جداً. وكان من المتوقع كذلك العودة في نهاية الأمر إلى الحكم الديمقراطي المدني، على الرغم من عدم الخوض في تفاصيل هذا الموضوع.

وبسبب المخاطر الناجمة عن اجتماعات الحركة السرية، وبسبب عمل بعض أعضائها خارج بغداد، لم يلتق كل أعضاء اللجان على نحوٍ منتظم. وأدى هذا الأمر إلى افتقار التنسيق. تم التخطيط للعديد من محاولات الانقلاب قبل الرابع عشر من

---

(١) شهادة عبد الوهاب أمين، العراق، المحاكمات ٢٠٠٥-٢٠٠٦: ٥؛ غالب، قصة الثورة، ص٢٨.

(٢) غالب، قصة الثورة، ص٤٤-٤٥. أشار ناجي طالب إلى عدم وجود مناقشة مستفيضة للبرنامج مسبقاً. لأن "إزالة النظام السابق كانت المسألة الأهم" شهادة ناجي طالب، المحاكمات ٢٠٩٣: ٥.

تموز، بيد أنها لم تحدث إما لكون الظروف غير مواتية أو نتيجة لتردد الضباط. وكلما كان الوقت يمضي، شعر بعض الضباط الشباب، بقيادة عبد السلام عارف، بالتململ. وقد وصلت التوترات الشخصية ضمن المجموعة إلى نقطة حرجة، إذ انسحب العديد من الأعضاء[١].

❁ ❁ ❁

انقلاب ١٤ من تموز

كان الانقلاب الذي حدث أخيراً في الرابع عشر من تموز نتاج شخصين على وجه الخصوص، عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، مع مجموعة من أتباعهما ممن يشغلون مواقع استراتيجية. لقد تطورت علاقات العمل الوثيقة بين الرجلين في عمّان ١٩٥٦م. عندما كان عارف آمراً لكتيبة تعمل تحت إمرة قاسم. أفضى قاسم بأهدافه الثورية إلى عارف، الذي لفتت جرأته وشجاعته أنظار قاسم. ويبدو أن قاسم وجد في عارف رجلاً لا يتردد في اتخاذ القرارات الحاسمة عندما يحين الوقت. ولدى عودتهما إلى بغداد، قام قاسم بتقديم عارف إلى اللجنة المركزية. ومهما يكن من أمر، فإن التخطيط الفعلي لانقلاب تموز لم يحدث في بغداد بل في جلولاء، شمال شرقي بغداد، حيث كان الرجلان يرابطان في ١٩٥٨م.

تسببت الثورة في لبنان على نظام الرئيس شمعون المؤيد للغرب، والخشية الناجمة في بغداد وعمّان من احتمال امتداد الثورة إلى الأردن في إذكاء شرارة الانقلاب. تلقى اللواء العشرون، الذي يتولى فيه عارف آمرية إحدى الكتائب، أوامر بالتحرك إلى الأردن

(١) غالب، قصة الثورة، ص٥٢-٦٨. شهادة ناجي طالب، العراق، المحاكمات ٢٠٩٠: ٥ ؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص ٧٩٥-٧٩٩.

لمساندة قوات الملك حسين. قرر عارف وقاسم، المسؤول عن اللواء التاسع عشر، التحرك. حاولت اللجنة المركزية، التي تعرف بأوامر التحرك، الاجتماع عدة مرات للتخطيط للانقلاب، ولتوزيع المناصب في الحكومة الجديدة. حالت الخلافات دون تحقيق هدفهم في إحدى المرات؛ وفي المرة الثانية، تفرق الاجتماع لأسباب لم يجر إيضاحها. ولاحقاً اتهم البعض قاسم بالمناورة كي يتولى قيادة الحركة بنفسه[١]. وعلى أية حال، فإن ثلة من الضباط فقط كانت على علم بالانقلاب. وكان على عارف التحرك صوب بغداد، في حين يبقى قاسم مع لوائه في جلولاء كقوة مساندة في حالة مواجهة مقاومة ومن ثم التحرك ببطء صوب المدينة فيما بعد.

وبسلسلة من المناورات الذكية، استطاع عارف تحييد المعارضة للانقلاب ضمن اللواء العشرين. وبمساعدة المقدم عبد اللطيف الدراجي، الذي كان آمراً للكتيبة الأولى علاوة على كونه صديقاً ومن الضباط الأحرار، تسلم عارف قيادة اللواء بنفسه وبدأ التحرك صوب بغداد. وفي الساعات الأولى للرابع عشر من تموز، احتل محطة الإذاعة واتخذها مقراً له. وألقى عارف بنفسه البيان الأول للثورة من الإذاعة، بالنيابة عن القائد العام للقوات المسلحة (الذي لم يُذكر اسمه): شجب الامبريالية والطغمة الحاكمة، وأعلن عن قيام الجمهورية ونهاية النظام القديم (تستخدم المؤلفة هذا التعبير للدلالة على النظام الملكي-المترجم)، المحدد بقصر الرحاب ونوري السعيد، وأعلن عن تشكيل مجلس سيادة مؤقت يضم ثلاثة أعضاء لتولي واجبات الرئاسة، ووعد بانتخاب رئيس جديد في المستقبل.

وفي غضون ذلك، تم إرسال سريتين من كتيبته، الأولى إلى قصر الرحاب للتعامل مع الملك وولي العهد، والأخرى إلى مقر إقامة نوري. ولا يزال ثمة شك حول طبيعة الأوامر المعطاة إلى المجموعة المرسلة إلى قصر الرحاب، لكن من

---

(١) غالب، قصة الثورة، ص٦٨-٦٩. شهادة عبد السلام عارف، العراق، المحاكمات ٢٠١٤: ٥.

الواضح أن ولي العهد لم يقاوم، على الرغم من رغبة رئيس الحرس الملكي بالمقاومة. فلو قاوم الحرس الملكي، لربما تم إخماد الثورة. احتاج الضباط الأحرار إلى تعزيزات للاستيلاء على القصر. بيد أن ولي العهد، بسبب ضعف في الإرادة ولإنقاذه وإنقاذ حياة الملك إلى حدٍ ما، أمر بعدم المقاومة. وهذا التصرف أنهى حياته وحياة العائلة المالكة. ففي حوالي الثامنة صباحاً، كان الملك، وولي العهد، وبقية الأسرة يغادرون القصر عبر باب المطبخ عندما فتح نقيب شاب، لم يكن عضواً في مجموعة الضباط الأحرار، النار عليهم اشترك آخرون في إطلاق النار، وفي جو من الارتباك لقيت العائلة حتفها[1]. وقد أنهى هذا الأمر أي أمل بإعادة السلالة الهاشمية إلى العراق، وكانت القوة التي ذهبت إلى منزل نوري السعيد أقل نجاحاً. فقد استيقظ نوري على صوت إطلاق النار ونجح في الهرب دون أن يكتشفه أحد من جانب النهر الذي يطل داره عليه في زورق بخاري. لقد وضع هربه نجاح الانقلاب موضع شك، كما أنه أثار إمكانية تدخل حلفاء النظام القديم.

وفي حوالي ظهيرة الرابع عشر من تموز، وصل قاسم إلى بغداد مع قواته، والأمر المهم، أنه اتخذ من وزارة الدفاع مقراً له. وقد أعطى وصوله المتأخر ذريعة للشكوك بأنه كان ينتظر التأكد من نجاح الانقلاب قبل تقدمه. وأياً يكن السبب، فإن عارف، وليس قاسم هو الذي قام بالثورة، ولم يمض الوقت طويلاً قبل أن يستفيد عارف من هذا الأمر استفادة كاملة. ومع ذلك، وحتى بوصول قاسم، كان الضباط بوضع محفوف بالمخاطر. لم تكن وجهة نظر بقية الجيش وحلفاء النظام معروفة. وفي الواقع، لم تحدث مقاومة داخل الجيش. ويبدو أن عمر علي، آمر الفرقة الأولى في الديوانية، كان ينوي القيام بعملٍ ما، لكنه قرر الانتظار. وكان حلفاء العراق يعانون من المأزق نفسه. فالملك حسين، الذي كان قد حذر رئيس الأركان رفيق

(١) حنظل، الأسرار، ص ١٢٦–١٣٠.

عارف من حركة الضباط الأحرار قبل أسبوعين، أراد التدخل، بيد أنه تردد، بسبب وضعه الداخلي وضغط البريطانيين.[١].

لم يُستكمل الانقلاب حتى إلقاء القبض على نوري. فقد تم الإعلان عن مكافأة عشرة آلاف دينار عراقي لمن يقبض عليه، وبدأت عملية بحث كبيرة. وفي الخامس عشر من تموز جرى التعرف عليه في شارع البتاوين، حي سكني في بغداد، أثناء محاولته الهرب من دار صديق متخفياً بعباءة نسائية سوداء. قُتِلَ نوري والمرأة التي كانت تصاحبه في الحال. نُقلت جثته إلى وزارة الدفاع ودُفنت بهدوء في مقبرة باب المعظم في تلك الليلة.

تذللت أمام القادة الجدد مجموعة من المشكلات، بيد أن مجموعة مشكلات جديدة بدأت. فمعظم الساعات الأولى للثورة، كان عارف، وهو رجل متهور، منضبطاً. فالبيانات الأولى للثورة، التي وعدت بالحرية وإجراء انتخابات، كانت قد أوحت بالثقة، إلا أن عارف سرعان ما أخذ يحث على تصفية المتآمرين. اندلعت أعمال غوغائية لا يُمكن السيطرة عليها في بغداد. وقد أُخذت جثة عبد الإله من القصر، ومُثِّلَ بها، وسُحلت في الشوارع حتى تم تعليقها في نهاية الأمر على بوابة وزارة الدفاع. وقد وقع في أيدي الغوغاء العديد من الوزراء الأردنيين ورجال أعمال أمريكان ممن بقوا في فندق بغداد وتمت تصفيتهم في النهاية، وفرض قاسم منع للتجوال، الأمر الذي سيطر نوعاً ما على الفوضى بيد أنه لم يُنهِ الأعمال الوحشية بالكامل. وفي اليوم اللاحق لدفن نوري، قام الغوغاء بإخراج الجثة وسحلوها أيضا في الشوارع. نظر الغالبية العظمى من العراقيين إلى هذه الأعمال نظرة رعب. وتقزز فضلاً عما تسببت به من إلحاق ضرر بسمعة العراق الدولية وتشويه للثورة في أذهان العديد من أبناء الشعب.

---

(١) الملك حسين، مشاغل الملوك (نيويورك: بي. جيس، ١٩٦٢م)، ص١٥٩-١٦١.

ومن خلال بياناته الأولى عقب الاستيلاء على بغداد، حدد عارف أعضاء الحكومة الجديدة التي اتفق عليها مع قاسم وجرى تشكيل مجلس سيادة ثلاثي الأعضاء مصمم لإرضاء الجماعات الرئيسة الثلاث: الشيعة، والأكراد، والعرب السنّة. وتألف المجلس من محمد مهدي كبة، شيعي، الرئيس السابق لحزب الاستقلال وعضو جبهة الاتحاد الوطني، وخالد النقشبندي، كردي، ضابط سابق ومتصرف أربيل. وعُين الفريق السابق نجيب الربيعي، سُنّي عربي، رئيساً للمجلس اعترافاً بدعمه الكبير للضباط الأحرار، وللحاجة إلى وجود شخصية عسكرية كبيرة مما يعطي الحكومة اعتباراً أكبر.

وجرى أيضاً الإعلان عن مجلس وزراء، رائع في شموله للمعارضة. فقد ضم ممثلين اثنين عن الحزب الوطني الديمقراطي، وممثلاً واحداً عن حزب الاستقلال، وممثلاً واحداً عن البعث، وماركسياً واحداً. وضم أيضا شخصية كردية مؤثرة، وقومياً عربياً[1]. وإلى جانب قاسم وعارف، فإن ضابطاً واحداً من الضباط الأحرار قد نيط به منصب وزاري، هو ناجي طالب (وزارة الشؤون الاجتماعية). ذهبت حصة الأسد في السلطة إلى قاسم،الذي أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، مع حيازته لمنصب القائد العام للقوات المسلحة؛ وعارف، الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، علاوة على منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة. عانى مجلس الوزراء جهداً كبيراً أظهر عمق الاتصال مع الساسة. فقد أرضى حركة المعارضة بالكامل، وبسبب الاحترام الذي حظي به قادة المعارضة، فقد حظي النظام بشرعية واحترام ما كان ليحصل عليهما لو كان مجرد حركة عسكرية.

---

(١) محمد حديد (المالية) وهديب الحاج حمود (الزراعة) عن الحزب الوطني الديمقراطي ؛ وصديق شنشل (الإرشاد)، عن حزب الاستقلال، وفؤاد الركابي (الإعمار)، عن البعث ؛ وإبراهيم كبة (الاقتصاد)، عن الحزب الشيوعي وعن الأكراد بابا علي، ابن شيخ محمود، الذي تولى وزارة المواصلات ؛ وعبد الجبار الجومرد الذي أصبح وزيراً للخارجية عن القوميين العرب.

وبعد ثلاثة عشر يوماً من الثورة، جرى الإعلان عن دستور مؤقت، إلى حين تشريع قانون دستوري دائم بعد إجراء استفتاء حر[1]. وطبقاً لهذه الوثيقة أصبحت الدولة جمهورية، والعراق جزءاً من الأمة العربية، والإسلام دين الدولة. وسيتولى مجلس السيادة سلطات الرئاسة، ونيطت المسؤوليات التشريعية بمجلس الوزراء، مع ضرورة موافقة مجلس السيادة. ونيطت المهمة التنفيذية بمجلس الوزراء على نحوٍ جماعي وفي بعض الحالات بالوزراء على نحوٍ فردي.

احتفظ الدستور ببعض شكليات النظام السابق، كمجلس الوزراء، بيد أنه ألغى البرلمان، المعقل الرئيس للعناصر المحافظة الغنية والجهاز المؤثر الرئيس الذي كان النظام القديم قد حصل بوساطته على الرادع القانوني لحكمه. ومع ذلك، لم يُذكر أهم ما في الدستور. فلم يُذكر شيء على سبيل المثال عن كيفية تعيين مجلس الوزراء وحلّه. كذلك لم ينص على ما من شأنه إبعاد الجيش عن السياسة، لأن رئيس الوزراء، استمر يتولي منصب كبير في الجيش، كما هو حال زميله الأدنى رتبة. وكان الدستور مجرد غطاء لبنية السلطة الحقيقية-حكم مشترك لرجلين عبر مجلس وزراء للزعماء السياسيين المحترفين الذين لم يتشككوا حتى الآن بما كان مضمراً لهم.

ولم يتحقق على أرض الواقع مجلس قيادة الثورة الذي كان الأعضاء الأربعة عشر قد خططوا لإقامته. وهذا الإخفاق عزل طبيعياً الضباط الأحرار الذين بذلوا الكثير لتهيئة الظروف للثورة في الجيش. وكان الباعث الأهم على الاستياء أن العديد من الضباط الأحرار في المناصب الأقل شأناً كان عليهم أن يأخذوا الأوامر من عارف، الأدنى منهم في الرتبة، وهو الرجل الذي كان وجوده في تنظيمهم محط اعتراض بالأصل. زرع السخط بين الضباط الأحرار بذور المزيد من الخلاف في

(١) فيما يخص الدستور المؤقت، انظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، صيدا: مطبعة العرفان ١٩٥٣م-١٩٦٧م) ٢٥٩-٢٦٢: ١٠.

المستقبل، إلا أن هذا الأمر لم يكن السبب في الصدع الأول في الجبهة الثورية. فقد بدأ صراع على السلطة بين بطلي الانقلاب ولما لم يمض سوى خمسة أيام على الثورة المذهلة التي وضعت البلاد في أيديهما.



صراع على السلطة

سرعان ما تبلورت الخلافات بين قاسم وعارف حول قضية سياسية رئيسة هى: الوحدة مع مصر. فعارف، وبتشجيع من البعثيين والقوميين العرب، فضّل الوحدة الفورية؛ فيما كان قاسم أكثر حذراً في تعامله مع هذا الموضوع. وسرعان ما أدت خلافاتهما السياسية إلى صراع على قيادة الثورة. وعلى الرغم من حقيقة أن الثورة كانت جهداً مشتركاً منفذا باسم قاسم، سرعان ما بدأ عارف يضع نفسه في دائرة الأضواء. ففي جولة دعائية واسعة في الألوية العراقية، ألقى عارف خطباً غير مدروسة أيدت بقوة الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة. وأشار مراراً إلى عبد الناصر، في حين نادراً ما كان يذكر عبد الكريم قاسم.

وثع الحدث الأخطر في سوريا بعد أربعة أو خمسة أيام من الانقلاب. غادر عارف إلى دمشق على رأس وفد للتفاوض مع عبد الناصر للحصول على دعمه في حالة حصول هجوم مضاد للثورة. وقد ناقش عارف بوضوح مع عبد الناصر إمكانية انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة وكان يُطلق مراراً على قاسم اسم "نجيب" الثورة العراقية، في إشارة إلى محمد نجيب، الجنرال المصري الذي تحدى قيادة عبد الناصر للثورة المصرية وقام عبد الناصر بتنحيته. وسرعان ما وصلت هذه المحاورة إلى أسماع قاسم، الذي توصل منها إلى استنتاجات خاصة وبدأ باتخاذ

خططه. وليس ثمة دليل على أن قاسم كان معارضاً لتحسين العلاقات مع دول عربية أخرى، بيد أن تحدي عارف لزعامته والحملة المتهورة السابقة لأوانها للاتحاد أجبرت قاسم على التحرك.

إن إدارة قاسم الصبور والمناور للأمور خلف الكواليس ضمنت نجاحه في صراع السلطة الناشئ. فرد فعله إزاء تحدي عارف كان الدليل الأول للأسلوب السياسي الذي وسم نظامه. فقد تجاهل نزعة عارف لإلقاء الخطب، لتأكده أنها ستُنفّر الشعب، وفي الوقت نفسه بدأ بتشجيع الدعم لنفسه بين الضباط. وقد وجد معارضين للوحدة بين الشيوعيين، الذين نظموا تظاهرات دعماً لقاسم، وضد الوحدة الفورية. وفي أيلول، كان عارف قد خطا خطوة أخرى للقيادة بإحيائه لفكرة مجلس قيادة الثورة في خطاب عام، تحرك قاسم لإقالة عارف من منصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة. وفي الثلاثين من أيلول، قام قاسم بتنحية عارف أيضاً من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية.

حاول قاسم إخراج عارف من البلاد بتعيينه سفيراً في بون. رفض عارف الانصياع للأمر. وفي الحادي عشر من تشرين الأول، قام قاسم بدعوة عارف إلى مكتبه في محاولة أخيرة لإقناعه بالمغادرة. استمر اللقاء التاريخي، الذي حضره ضباط آخرون من وقت لآخر، طوال النهار حيث كان الصدام بين الرجلين مستمراً. وفي وقت متأخر بعد الظهيرة، رأى قاسم أن عارفاً يسحب مسدسه من نطاقه. أكّد قاسم أن عارف كان ينوي اغتياله، فيما قال عارف أنه كان ينوي الانتحار. وكانت حصيلة المواجهة أن وافق عارف على المغادرة إلى بون مؤقتاً[1]. عاد إلى بغداد في

(١) فؤاد عارف، مقابلة مع المؤلفة، بغداد ١٠ من شباط ١٩٦٨. انظر أيضاً شهادة فؤاد عارف، العراق، المحاكمات ١٩٨٣: ٥، وشهادة عبد السلام عارف ١٩٨٥: ٥ ؛ وعبد السلام عارف "مذكرات عبد السلام عارف"، كما رويت إلى علي منير في روز اليوسف، ٣٠ من آيار ١٩٦٦م، ص٢٩.

الرابع من تشرين الثاني، وسط شائعات عن محاولة انقلاب ضد النظام. هذه المرة عيل صبر قاسم. وفي الخامس من تشرين الثاني، تم اعتقال عارف بتهمتي محاولة اغتيال قاسم ومحاولة الإطاحة بالحكومة. وبعد شهر مثل عارف أمام المحكمة. وهكذا بدأت المحاكمة التي كانت ستكشف أمام العالم الكثير من أسرار الثورة[1]. ورغم أن عارف أنكر كل التهم، فقد حُكِمَ عليه بالموت. وتم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد بناءً على توصية المحكمة.

إن الجوانب الشخصية للصراع على السلطة ينبغي أن لا تحجب القضايا السياسية الحقيقية التي شملها الصراع. فتشرذم المعارضة في النظام القديم لعب دوراً في الصراع. إن كل العناصر في حركة المعارضة التي برزت بغية المناورة للحصول على منصب، أسهمت في التآكل السريع لوحدة النظام الجديد ورمي البلاد في آتون فوضى وشيكة. فعدم الاستقرار السياسي للحكومات الثورية وسلسلة الانقلابات التي أصبحت سِمة لها بالإمكان إرجاعها إلى هذا الصراع المبكر.

وبالإمكان تحديد المشاركين السياسيين بسهولة. فالقوميون العرب، الذين أيدوا فكرة العروبة، استمروا بالنسج على منوال حزب الاستقلال القديم بيد أنهم استمدوا إلهامهم بصورة رئيسة من الثورة المصرية وتطلعوا إلى قيادة عبد الناصر. وكان حزب البعث متحالفاً بعمق مع القوميين العرب واجتذب التأييد نفسه. وجاء الدافع الرئيس لنمو حزب البعث بعد انقلاب ١٩٥٨م، عندما استغل موجة الشعور القومي العربي لتنظيم وكسب أنصاره. ويشاطر البعث القوميين العرب فكرة الوحدة العربية، إلا أن عبد الناصر لم يكن بطلهم. فقد تطلع حزب البعث بدلاً من ذلك إلى سوريا، حيث تأسس الحزب وحيث تكمن قاعدته الأصلب. إن تنظيمه المحكم وأيديولوجيته

---

(١) انظر العراق، المحاكمات، المجلد (٥). إن الشهادة التي أدلى بها الضباط ينبغي أن تُقرأ بحذر لأن بعضهم مال إلى إبراز الذات. زيادة على ذلك، أجرى المحاكمات فاضل المهداوي ابن خالة قاسم، في أوج نفوذ قاسم.

جعلته منافساً أكثر فعالية في الصراع على السلطة من مجموعة القوميين العرب غير المنظمة.

وبوضوح كان الحزب الشيوعي المجموعة الرئيسة في اليسار، التي صعدت إلى السطح مجدداً في حقبة النشاط السياسي التي أعقبت الثورة. واستمر الشيوعيون بالتغلغل بين المعدمين، والشيعة، والأكراد، والطبقة المثقفة. وبدا أن قاسم يميل صوب المنافس الرئيس في اليسار، الحزب الوطني الديمقراطي. ولسوء الحظ، لم يكن الحزب أفضل تنظيماً مما كان أيام نوري، وسرعان ما دب الانقسام بين مؤيدي قاسم ومعارضيه في صفوف الحزب.

تنافست المجموعات الأربع مع بعضها للحصول على موقع متميز في الدولة. وقد أدام الصراع الاستقطاب القديم للطبقة المثقفة بين القوميين واليساريين، ولكن هذه المرة باختلاف يُنذر بسوء في المستقبل. وفي حين كانت مجموعات المعارضة القديمة -بصورة رئيسة: حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي- متجذرة في التقاليد الليبرالية، كان البعث والشيوعيون على حدٍ سواء مجموعتين سريتين ودقيقتي التنظيم، تؤمنان بالاحتكار الكامل للسلطة وبوسائل عنيفة إذا اقتضت الضرورة. ومع غياب عارف، تدهورت أوضاع القوميين العرب والبعثيين، وحاولت كلتا المجموعتين التعويض عن خسائرهما. فالصراع الضاري للسُّنة ونصف السنة القادمة قد دفعت إليه الجهود القومية للعودة إلى السلطة بإزاحة قاسم. وكان اعتماد قاسم على اليسار رد فعل لهذا التحدي. ترك الصراع آثاراً لا تزال بادية حتى اليوم. فقد ولَّدَ خوفاً من الفوضى من جانب الحكومات المتعاقبة التي سرعان ما أنهت أي أمل بالعودة إلى النظام الديمقراطي. واستقطب النخبة الحاكمة بين قوميين ويساريين، وترك إرثاً من العنف والقسوة المتصاعدين مع مرور الوقت.



تحدي رشيد عالي الكيلاني

إن الصراع الذي بدأه عارف استمر تحت راية مرشح غير محتمل، رشيد عالي الكيلاني، الذي كان قد عاد إلى بغداد بعد سبعة عشر عاماً قضاها في المنفى. قضى الكيلاني الجزء الأخير من منفاه في القاهرة، حيث كان على اتصال بعبد الناصر. وسرعان ما أصبح منزله تجمعاً للمجموعتين اللتين دعمتاه في السابق: القوميين العرب في الجيش، والزعماء العشائريين. المجموعة الأولى أصبحت تضم البعثيين علاوة على الضباط الذين كانوا قد ساندوا عارف. أما الزعماء العشائريون فقد كانوا أقل اهتماماً بالقومية من اهتمامهم بالحد من النفوذ الشيوعي والإصلاح الزراعي. وصلت الأخبار إلى قاسم أن هذه المجموعة كانت تخطط للقيام بانقلاب في التاسع من كانون الأول، وقام بوضع خطة مضادة للتعامل مع أعدائه. فقد كشف مخبران يعملان لحساب قاسم عن تورط ابن شقيق الكيلاني وأحد عملائه. تم إطلاق سراح الكيلاني لعدم كفاية الأدلة، أما الآخران فقد شعرا بالحيف لاتهامهما بجريمة تم تبرئة الكيلاني منها وطلبا عقد جلسة استماع ثانية. وفي هذه المرة كُشِفَ المزيد من المعلومات، منها شهادة من أن السلاح والأموال تم تسلمها من الجمهورية العربية المتحدة وأن الكيلاني كان يخطط للقيام باتحاد مع عبد الناصر. حُكِمَ على الكيلاني بالإعدام بيد أن الحكم لم يُنفذ[1].

---

(١) خدوري، العراق الجمهوري، ص١٠٠-١٠٤. وأياً يكن تورط رشيد عالي الكيلاني، فإن التهديد الحقيقي جاء من الضباط الأحرار الناصريين والبعثيين.

وفي النهاية تسبب هذا الحكم القضائي، علاوة على السخط المتزايد من جانب القوميين العرب، في تقديم الساسة القوميين في مجلس الوزراء لاستقالاتهم. وفي شباط ١٩٥٩م، قدم البعثي فؤاد الركابي؛ وصديق شنشل، ممثل حزب الاستقلال؛ والقوميان ناجي طالب وعبد الجبار الجومرد، والوزيران الكرديان بابا علي وصالح محمود استقالاتهم بشكل جماعي. وسرعان ما شغل مكانهم اليساريون المؤيدون لقاسم، ومنهم عضو الحزب الوطني الديمقراطي حسين جميل.

وخارج الحكومة، تحرك الشيوعيون لتولي زمام الأمور. فقد أرسلوا برقيات إلى قاسم تحثه على إعدام عارف والخونة الآخرين، وتخاطبه بقاسم، الزعيم الأوحد. فقد تغلغلوا في المنظمات الرئيسة، ومنها: محطة الإذاعة، والصحافة، والجمعيات المهنية المتكاثرة. وظلت فصائل الجيش معقلاً قومياً، رغم قيام الشيوعيين بالتغلغل فيها أيضاً. وللتعويض عن ضعفهم في الجيش، حاول الشيوعيون تكوين قوة مقاومة شعبية. وهي مليشيا مدنية تم تأسيسها في آب ١٩٥٩م، وكانت على غرار قوات المليشيا المدنية في الدول الشيوعية. (١)

❁ ❁ ❁

---

(١) فيما يتعلق بدور الحزب الشيوعي العراقي في هذه الفترة انظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص ٨٤٧-٨٦٠، ٨٩٠-٩١١. فقد قدّر بطاطو أن (٢٣٥) ضابطاً كانوا شيوعيين في أوج المد الشيوعي أو أنهم أظهروا تأييداً للشيوعيين بوسيلة أو بأخرى. ورغم الإنجاز المؤثر لأيام ما قبل الثورة، فإنهم شكّلوا أقلية بين ضباط الجيش الذين بلغ عددهم كما قدّره بطاطو في ١٩٥٨ أربعة آلاف (ص١١٢٦)، وكان التأييد باعتراف الجميع عاطفياً لأنه مُنِحَ عندما بدا أن للحزب الشيوعي سطوة كبيرة.

تمرد الموصل

إن المد المتصاعد للنفوذ الشيوعي، الذي دعمه قاسم، كان المحفز للانتفاضة القومية القادمة – والأخطر،تمرد الموصل. كانت الانتفاضة، التي قادها القوميون العرب، نتاجًا من مزيج من الدوافع. فبقدر ما كانت معادية للشيوعية كانت مؤيدة للاتجاه القومي. وينحدر القادة الرئيسيون للثورة: عبد الوهاب الشواف، آمر حماية الموصل، وناظم الطبقجلي، آمر الفرقة الثانية في كركوك؛ ورفعت الحاج سري، رئيس الاستخبارات العسكرية آنذاك، من عوائل عربية سُنية معروفة، ومحافظة ليس لها ما تستفيده من الشيوعية[١]. وبوصفهم أعضاء في حركة الضباط الأحرار، فقد استاءوا من عدم تشكيل مجلس لقيادة الثورة. وكان قد جرى إبعادهم إلى مناصب أقل أهمية في حين تولى قاسم ورفاقه إصدار القرارات، وخشوا من مواجهتهم للمصير ذاته الذي واجهه عارف إن لم يتحركوا على الفور.

كان الضباط القوميون وآخرون قد وضعوا الخطط الأولية للقيام بانقلاب، بيد أن هدفهم جرى إحباطه قبل أوانه على يد اليساريين وقاسم. وقد أعلنت منظمة أنصار السلام، التي يقودها عزيز شريف، أنها ستحيي مناسبة تأسيسها في الموصل في السادس من آذار ١٩٥٩م. وافق قاسم، الذي كان يشك بالتخطيط للقيام بمحاولة انقلاب على الاحتفال حيث كان ينوي وبلا شك إخافة خصومه. تدفق أنصار السلام ومؤيدوهم الشيوعيون إلى الموصل من شتى بقاع البلاد، وبلغ عددهم زهاء ٢٥٠ ألفاً. قرر الضباط القوميون التحرك. وكانت الخطط قد وُضعت فعلياً بالتعاون مع

---

(١)المؤامرة نفسها دبرها عدد من المجموعات القومية، ومنهم ضباط قوميون متوسطو المستوى؛ وضباط أحرار، ومدنيون بعثيون. إن الضباط الواردة أسماؤهم أعلاه هم الأشهر فقط، ولم ينضم الشواف إلى المجموعة إلا في الأول من آذار.

جهتين من خارج الجيش: عشيرة شمر المحيطة بالموصل، والجمهورية العربية المتحدة – وكان أحمد عجيل الياور، زعيم عشيرة شمر وأحد أكبر ملاك الأراضي في العراق، معادياً للشيوعية ويخشى من تطبيق الإصلاح الزراعي. وكانت الجمهورية العربية المتحدة، التي دخلت في صراع مكشوف مع قاسم، قد رتبت إرسال أسلحة وجهاز إرسال إذاعي عبر الحدود السورية. ورغم أن تجمع أنصار السلام قد انفض دونما تفجر غضب، إلا أن اليوم التالي قد شهد اندلاع تظاهرات، وهجومات، وهجومات مضادة بين الشيوعيين والقوميين، المدعومين برجال عشيرة شمر. وفي الثامن من آذار قام الشواف بمحاصرة زعماء الشيوعيين واحتجازهم، وجرى الإعلان عن الثورة، اندلع القتال على أشده عندما زحف الشيوعيون وأنصارهم صوب المعسكر الذي تم فيه احتجاز زملائهم، لكنهم جوبهوا بإطلاق نار من قوات الشواف.

ومنذ البداية، عانت الانتفاضة من العجلة وفقر التنظيم. فلم تنضم إلى الشواف إلا وحدتان من خارج مدينة الموصل، إحداهما في أربيل والأخرى في عقرة. ولم يصل جهاز الإرسال الإذاعي من سوريا في وقته المحدد لإعلان الانتفاضة،وعند وصوله كانت إشارة البث ضعيفة. وفي الثامن من آذار فشلت محاولة لقصف محطة الإذاعة في بغداد. والأهم، أن زميلي الشواف، سري والطبقجلي، لم يهبّا لمساعدته. وفي التاسع من آذار، أرسل قاسم طائرات لقصف مقر الشواف، جُرِحَ الشواف في الهجوم، وفي المستشفى حيث نقل لتضميد جراحه، لقي حتفه على يد مضمد صحي كردي. وبعد ذلك بمدة قصيرة، انهارت الحركة. أما ضباط الشواف فكانوا بين مَنْ لقي مصرعه في الأحداث وبين مَنْ هرب إلى سوريا(١).

---

(١) فيما يتعلق بثورة الموصل، انظر خدوري، العراق الجمهوري، ص ١٠٤-١١٢ ؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص ٨٦٦-٨٩٩. وبالإمكان الحصول على تفاصيل عن الثورة في العراق، المحاكمات، المجلدان ٨و٩.

أما بالنسبة إلى الموصل، فقد كانت آثار الانتفاضة أسوأ بكثير من الانتفاضة نفسها. فعندما تلاشت عشائر شمر في الصحراء، نهب الأكراد المدينة وهاجموا السكان، ارتكب الشيوعيون وأنصار السلام مجزرة بحق القوميين وبعض العوائل الموصلية الغنية، ونهبوا بيوتهم. لقي مئات الأشخاص مصارعهم، وغالبيتهم من القوميين. أقام بعض الشيوعيين محكمة غير رسمية وجرى إعدام سريع لسبعة عشر شخصاً في الأقل، ومنهم مَنْ لا علاقة له بالثورة. وتفجرت كل أنواع الحقد المخفية تحت السطح. المسيحيون قتلوا المسلمين. والأكراد هاجموا العرب، والفقراء نهبوا الأغنياء. وقام قاسم باحتجاز الطبقجلي وسري وآخرين وقدمهم إلى المحاكمة. وحُكِمَ عليهم بالموت، وفي العشرين من أيلول ١٩٥٩م، وبضغطٍ من الشيوعيين، جرى إعدامهم مع أحد عشر ضابطاً أخر. وكان آخرين قد لقوا المصير نفسه في وقتٍ سابق.

❁ ❁ ❁

محاولة البعث

إن إخفاق تمرد الموصل، وإعدام القائمين به، والمد الغامر للشيوعية كان قد أقنع فؤاد الركابي والتسلسل الهرمي في حزب البعث من أن المخرج الوحيد يكمن في إبعاد قاسم نفسه. وبما أن عناصرهم في الجيش كان قد جرى إبعادها أو اعتقالها، فإن القيام بانقلاب لم يعد أمراً محتملاً؛ لذا فإن الاغتيال، وهو إجراء عُدَّ لاحقاً عملاً وطنياً، بدا الإجراء الممكن الوحيد[١]. وفي ربيع ١٩٥٩م تم اختيار مجموعة من البعثيين الشبان، منهم صدام حسين وعبد الكريم الشيخلي (لعبا لاحقاً دوراً في إعادة

---

(١) فيما يتعلق بمحاولة البعث انظر فؤاد الركابي، الحل الأوحد (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣م) ؛ خدوري، العراق الجمهوري، ص ١٢٦-١٣٢.

البعث إلى السلطة)، للتمرين على القيام بالمهمة. ونوقشت الخطة أيضاً مع صدِّيق شنشل وبعض الضباط. وافق المقدم صالح مهدي عماش والفريق الربيعي على لعب أدوار رئيسة[١]. وتقضي الخطة باغتيال قاسم عند مروره بشارع الرشيد بسيارته في السابع من تشرين الأول.

نجحت المجموعة في إصابة قاسم بجروح، بيد أن أحد المارة سرعان ما تعرف عليه وقام بنقله إلى المستشفى. وقد تعافى قاسم خلال أسابيع. نجح بعض البعثيين في الهرب إلى سوريا، ومنهم الشيخلي، وصدام حسين، والركابي، إلا أن ثمانية وسبعين آخرين جرى اعتقالهم وتقديمهم إلى المحاكمة حيث دافعوا دفاعاً يتسم بالشجاعة عن أفعالهم[٢]. إن المحاكمة وشهادة المشاركين، سيما المنظم الرئيس أياد سعيد ثابت، هما اللتان أعطتا البعث للمرة الأولى اهتماماً شعبياً. وتمت تبرئة بعضٍ من المتآمرين، وحُكِمَ على آخرين بالإعدام والسجن، إلا أن أياً من أحكام الإعدام لم تُنفذ.



التحدي الشيوعي

إن إخفاق المحاولات القومية ضد نظام قاسم[٣] فتحت الباب على مصراعيه أمام الحزب الشيوعي ليكون القوة السياسية الأكثر نشاطاً ونفوذاً في البلاد. وقبل محاولة البعث، كان الشيوعيون قد تحركوا لتعزيز موقعهم المؤثر فعلياً. حلَّ الضباط اليساريون محل الآمرين المسؤولين عن الثورة في الشمال. وجرى القيام بتطهير كبير في صفوف الجيش وفي البيروقراطية بدفعٍ من النفوذ الشيوعي، وفي نيسان

---

(١) الركابي، الحل الأوحد، ص٥٣-٥٦.

(٢) انظر العراق، المحاكمات، المجلدان ٢٠-٢٢.

(٣) جاءت محاولة البعث لاغتيال قاسم بعد أحداث كركوك.

١٩٥٩م بدأ الشيوعيون حملة ضد الأحزاب السياسية وللتمثيل في مجلس الوزراء. وفي الثالث من تموز، تم تعيين نزيهة الدليمي، طبيبة مختصة بالأمراض النسائية، فضلاً عن كونها شيوعية وزيرة للبلديات وتعيين عوني يوسف، كردي، وزيراً للإسكان والأشغال، وفيصل السامر وزيراً للإرشاد. وكلاهما مؤيد للشيوعيين. وقد حولت هذه التعيينات الحكومة صوب اليسار الراديكالي.

ومارس الشيوعيون ضغطاً أيضاً لإعادة توجيه السياسة الخارجية. ففي الرابع والعشرين من آذار ١٩٥٩م، وبعد أسبوعين من ثورة الموصل، أعلن قاسم انسحاب العراق من حلف بغداد، وهي خطوة كانت متوقعة منذ مدة طويلة. وتكونت علاقات مع الاتحاد السوفيتي، الذي سُمِحَ له بإعادة فتح سفارته في بغداد إثر الإطاحة بالنظام الملكي فوراً. وفي السادس عشرمن آذار ١٩٥٩م وقّع العراق اتفاقية اقتصادية موسعة مع موسكو منحت العراق قرضاً قيمته (٥٥٠) مليون روبل (٤٨ مليون دينار عراقي) لتغطية (٤٣) مشروعاً صناعياً وتنموياً. وبعد عام تمت زيادة مبلغ القرض (١٨٠) مليون روبل (١٥,٨ مليون دينار عراقي). وكانت المبالغ ستستخدم في المعدات الصناعية لصناعات الصلب، والكهرباء، والزجاج والنسيج، ومشاريع السكك الحديدية، واستكشاف النفط؛ والمساعدة في برنامج الإصلاح الزراعي[١]. وحلَّ الفنيون الروس على نحوٍ متزايد محل الأمريكان والبريطانيين المغادرين. وفي أثناء ذلك، جرت سلسلة من التبادلات الثقافية. وبحلول ١٩٥٩م كان هناك زهاء (٨٠٠) طالب عراقي يدرسون بالاتحاد السوفيتي، معظمهم على نفقة السوفيت، وتم استيراد أفلام وكتب من الكتلة الشرقية، وجرى تشجيع السياحة إلى هذه الدول، وكذا تبادل المجموعات المهنية.

---

(١) فيما يتعلق بنص هذه الاتفاقيات، انظر محمد سلمان حسن، دراسة في الاقتصاد العراقي (بيروت: دار الطليعة ١٩٦٦م)، ص٣١٧-٤٤٠.

وعلاوة على التبادل الثقافي والتعليمي، كان هناك شحنات سلاح، ربطت المؤسسة العسكرية العراقية منذ ذلك الوقت فصاعداً بالاتحاد السوفيتي، بدلاً من الغرب. وفي أواخر ١٩٥٨م تم تسليم سرب من مقاتلات ميغ ١٥، وتلاها لاحقاً تسليم أسراب من ميغ ١٧ وميغ ٢١، وطائرات نقل وسمتيات. وفي شباط ١٩٥٩م جرى أول تسليم لمائة إلى مائة وخمسين دبابة سوفيتية. وتلا ذلك المزيد. وتمت إعادة تنظيم القوة الجوية العراقية وتحديثها برعاية سوفيتية[١].

وكان التغيير في العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة الأمر الأكثر إثارة. فالعداء المكشوف بين البلدين أصبح ظاهرة واضحة لحقبة قاسم. فقد وصلت العلاقات إلى الدرك الأسفل الذي كانت قد وصلته أيام النظام القديم. بدأت الحرب الدعائية مجدداً، إذ قام العراقيون بإطلاق تسمية (فرعون النيل) على عبد الناصر وقام المصريون بإطلاق تسمية (قاسم العراق) على قاسم، وهي تورية لاسمه، الذي يعني القاسم بالعربية.

وعلى الرغم من نجاحاتهم السياسية، شعر الشيوعيون بضرورة تعزيز موقفهم بسرعة، وكما كان قد حصل فعلاً، قبل أن ينقلب النظام عليهم ويقوم حتى بتصفيتهم فعقدوا العزم على التخلص من أعدائهم أولاً. وقع العديد من أعمال الشغب في مختلف أنحاء بغداد بين القوميين والشيوعيين؛ وقام الشيوعيون بإرهاب الموظفين القوميين، وقامت قوة المقاومة الشعبية، التي تخضع الآن لسيطرة شيوعية كاملة، بمضايقة السكان. بيد أن الهجوم الرئيسي للجهود الشيوعية المتجددة حصل في كركوك مأخوذين بنشوة النجاح الذي كانوا قد حققوه في الموصل.

عدَّ الشيوعيون كركوك موقعاً مثالياً لإرهاب خصومهم. كانت العوائل البارزة في المدينة من التركمان الذين شكَّلوا مجموعة مثقفة، ومحافظة نسبياً من

---

(١) روجر باجاك "المساعدة العسكرية السوفيتية للعراق وسوريا" المجلة الستراتيجية ١، ٤ (شتاء ١٩٧٦م): ٥٢.

تكنوقراط الطبقة العليا والوسطى، والتجار، ومالكي الأراضي، ورجال الأعمال. ويقطن المدينة أيضاً عدد كبير من الأكراد، الذين نزحوا إليها للعمل في شركة النفط. وشكل الأكراد قاعدة جيدة لدعم الشيوعيين، إذ ينضم العديد منهم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني المتحالف مع الحزب الشيوعي أو يتعاطفون معه. وكونها مقراً لشركة النفط، وكانت كركوك تجمعاً كبيراً للعمال، الذي كان بإمكان الشيوعيين تعبئتهم كما حدث في أحداث كركوك السابقة عام ١٩٤٦م. أعلن الشيوعيون عن اعتزامهم تنظيم تجمع وتظاهرة في كركوك في الرابع عشر من تموز، الذكرى السنوية الأولى للثورة، وقاموا بإرسال عدد كبير من أتباعهم شمالاً. وكانت النية من إقامة التجمع الكبير إرهاب العناصر المحافظة، ولكن لسوء الحظ، انفلتت الأمور من زمام السيطرة، واندلعت معركة دموية، تسببت في مقتل ثلاثين شخصاً في الأقل وجرح أكثر من مائة[1]. وكما في ثورة الموصل، تفجرت الأعمال العدائية بين الأكراد والتركمان. ويتحمل الأكراد مسؤولية معظم حوادث القتل.

كان لقضية كركوك تأثير معاكس على نحو غير متوقع على مصير الشيوعيين. ففي العشرين من تموز، استنكر قاسم الأحداث ووصفهابالبربرية، رغم أنه لم يذكر الشيوعيين بالاسم. وتم اعتقال عدد من الشيوعيين المسؤولين عن الأحداث وأُحيلوا إلى محكمة عرفية خاصة، حيث جرت محاكمتهم سراً. وقد حُكِمَ على بعضهم بالإعدام. وفي بغداد، شجب قادة الحزب الشيوعي الأعمال الإجرامية المرتكبة، لكن الخسارة كانت قد حلت. وقد تسبب الفتور بين الشيوعيين وقاسم بالحد من نفوذهم في الحكومة (لكن دونما اجتثاث).

خمد الإعلام الشيوعي تدريجياً، وفي أيلول ١٩٦٠م، قُدِّم عبد القادر إسماعيل إلى المحاكمة وحُكِمَ عليه بالحبس ثلاثة أشهر. وما يبعث على

(١) فيما يتعلق بأحداث كركوك انظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص ٩١٢-٩٢١.

السخرية أنه حوكم بموجب أحد قوانين نوري السعيد الصادرة عام ١٩٥٤م، التي لا تزال سارية المفعول. تم حظر صحيفة طريق الشعب الشيوعية لتسعة أشهر وسرعان ما اختفت. أزيح العديد من الشيوعيين من الواقع العليا تدريجياً. وجرى الحد من أنشطة المقاومة الشعبية بشدة، وإغلاق فروع أنصار السلام. وفي شباط ١٩٦٠م، جرى إبعاد مجموعة عن الوزارة، وتلاه في تشرين الثاني عوني يوسف، ونزيهة الدليمي. وعلى الرغم من هذه النكسات، ما فتئ الشيوعيون يؤيدون قاسماً وظلوا مصدر الدعم الرئيسي له حتى نهاية نظامه، وقد احتفظ عدد من الشيوعيين بمواقعهم العليا.

أثار المد الكبير للنشاط الشيوعي أسئلة حول: أكان الحزب قادراً فعلياً على الاستيلاء على الحكم أم أنه كان راغباً عن ذلك؟ الشق الأول غير محتمل. فقد بدا ثمة ازدياد في أعضاء الحزب الشيوعي عام ١٩٥٩م (بين ٢٠ ألف إلى ٢٥ ألف عضو مسجل رسمياً) بيد أن معظمهم مجندون جدد وبالتزام مشكوك فيه – غير مجرب. وكانت القوة المحركة للحزب الشيوعي العراقي أصغر بكثير (حوالي ٥٠٠ عضو مسجل في منتصف الخمسينيات)[١]. وقد اعتمد عليهم قاسم بصورة كبيرة لمواجهة التهديد القومي؛ وحتى النهاية، ظلوا معتمدين على قاسم. لم تكن في نية قاسم التخلي عن السلطة، ورغم قوته الواضحة، لم يكن للحزب مواقع قوية بما فيه الكفاية في البيروقراطية والجيش تمكنهم من تسلم السلطة، في حين كان لأنصار قاسم الغالبية في هذه المواقع الحيوية.

---

(١) ينظر المصدر السابق، ص ٧٠٤. تقدير بطاطو للضباط الشيوعيين أو المتعاطفين مع الشيوعيين (انظر هامش ١٧ أعلاه) كان كافياً لتنفيذ محاولة انقلاب ولكن ليس دونما إثارة حرب أهلية كما يعترف الحزب.

لم يكن الحزب مهيأً أيضاً لتحمل مسؤولية فرض أمر مفاجئ عليه. فقد ذكر المؤرخ البارز لتاريخ الحزب الشيوعي[*] أنه ونتيجة لأن قاسم واجه الحزب أما بإعلان دعمه لقاسم أو فقدانه للنفوذ، فقد ساد الانقسام في المجالس ضمن اللجنة المركزية للحزب. ولإدراكهم الضعف المتأصل للأعضاء الجدد والخشية من اندلاع حرب أهلية دامية إذا ما دفعوا الأمور إلى أبعد من ذلك، فإن الأغلبية تراجعوا عن المواجهة وأقنعوا أنفسهم بلعب دور مساند، بدلاً من دور مهيمن[١]. وحتى لو كان الحزب راغباً بالاستيلاء على الحكم، لما كان قادراً على القيام بهذه المهمة من غير مساندة حليفه، الاتحاد السوفيتي، الذي كان معارضاً للفكرة. فالسوفيت لم يكونوا راغبين في التعرض إلى مخاطرة الثأر من الغرب، ولا بالاضطلاع بالمسؤولية الإقتصادية للعراق في حالة استخدام القوى الغربية للنفط كسلاح ضد النظام. والأهم، أنهم لم يكونوا راغبين في المخاطرة بنصرهم المتحقق حديثاً في مصر لصالح نظام غير معروف حتى الآن في العراق. وحثت موسكو الحزب الشيوعي العراقي على دعم قاسم والجيش، وهذه بالضبط نفس السياسة المتبعة حتى سقوط نظام قاسم[٢].

❁ ❁ ❁

(*) المقصود بالمؤرخ البارز لتاريخ الحزب الشيوعي الأستاذ حنا بطاطو – المترجم.

(١) ينظر المصدر السابق، ص ٩٢٦-٩٣٠.

(٢) فيما يتعلق بنقاش هذا الموضوع انظر خلدون الحصري، ثورة ١٤ تموز (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣م)، الفصل السابع.

بزوغ الأحزاب المرخّص لها وأفولها

استجابة لضغط الشيوعيين بعض الشيء ولتوليد دعم شعبي لشخصه إلى حد ما، كان قاسم قد أعلن في الذكرى السنوية للثورة في ١٩٥٩م أن دستوراً دائماً ستجري صياغته بحلول كانون الثاني ١٩٦٠م. لم يتحقق الوعد بسن الدستور ، بيد أن الوعد يمنح تراخيص للأحزاب أن تحقق[1]. ففي الأول من كانون ١٩٦٠م، تم الإعلان عن قانون جديد للجمعيات. وبموجبة سيتم السماح للأحزاب السياسية بالعمل في حالة عدم تهديدها للوحدة الوطنية أو الجمهورية؛ وحُظِرَ على ضباط الجيش، ومسؤولي الحكومة، والطلبة الانضمام إلى الأحزاب. ومُنِحَ وزير الداخلية صلاحيات واسعة لمنح إعطاء التراخيص أو منعها. ومع ذلك، كان بالإمكان تقديم استئناف إلى محكمة التمييز عند رفض الطلب بتأسيس حزب. وتم الترحيب بهذا الإجراء كونه عودة مطلوبة جداً للحالة الطبيعية، وخطوة نحو الحرية الموعودة التي انحرفت طويلاً عن مسارها جراء صراع السلطة المروع، بيد أن الأمر كان بعيداً عن الحقيقة. فسرعان ما أظهر قاسم عدم رغبته بإنعاش حياة سياسية حقيقية، وعدم رغبته أيضاً بتأسيس أي حزب يُمكن أن يتحدى زعامته. وبمعونة الانقسامات بين الساسة المدنيين، بدأ يؤلب حزباً على آخر، بطريقة لم يكن إلا بإمكان نوري السعيد نيل الإعجاب بها.

---

(١) بالنسبة إلى هذه الأحزاب السياسية، انظر خدوري، العراق الجمهوري، ص١٣٢-١٤٧ ؛ يورل دان، عراق قاسم (نيويورك: بريجر، ١٩٦٩م)، ص٢٥٦-٣٠٧.

كان هناك حزبان من بين أوائل المتقدمين للحصول على تراخيص بالعمـل، وكلاهما شيوعيان يؤيدان مبادئ متشابهة. أحدهما يمثل الحزب الشيوعي العراقي ولجنته المركزية؛ والآخر، بلا شك، تحريض من قاسم، يرأسه عضو منشق عن الحزب الشيوعي تم إبعاده في وقت سابق عن الحزب، وسرعان ما مُنحَ الحزب الثاني ترخيصاً، بينما رُفِضَ طلب الحزب الشيوعي الحقيقي، رغم استعداده للقيام بتنازلات في برامجه. وكان الحزب الوطني الديمقراطي منقسماً أيضاً، ولكن لأسباب مختلفة. فمع أن الجادرجي كان يعرف بانقلاب ١٤ من تموز مسبقاً ، وبدا أنه مرحب به، فإنه سرعان ما خاب أمله جرّاء الدكتاتورية العسكرية التي تمخضت عن الانقلاب، ولذا اتخذ موقفاً معارضاً لقاسم. إلا أن محمد حديد، وزير مالية قاسم ومستشاره، لم يشاطر الجادرجي الرأي، وسرعان ما ظهر اختلاف حاد في الرأي بين الرجلين نجم عنه انقسام الحزب. ففي مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي المنعقد في آيار ١٩٦٠م، أصر الجادرجي على استقالة حديد من الحكومة وعلى معارضة الحزب لقاسم، ورفض حديد ذلك. آنئذ استمال الجادرجي قيادة الحزب لموافقته، تاركاً حديداً في عزلة. ومُنِحَ الحزب بزعامة الجادرجي ترخيصاً، فاستقال حديد بسبب ذلك من الحزب والحكومة، ليؤلف حزباً خاصاً به، أطلق عليه الحزب الوطني التقدمي. مُنِحَ حزب حديد الجديد ترخيصاً في تموز ١٩٦٠م. ولم يكن يختلف في أهدافه عن الحزب الوطني الديمقراطي إلا في موقفه من قاسم، غير أنه وشأنه شأن الحزب الشيوعي غير الشرعي المرخص، لم يكن يحظى بدعم حقيقي.

وتقدم العديد من الأحزاب الأخرى بطلب تراخيص. فقد حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على ترخيص بسبب موقفه المحابي لقاسم، لكن سرعان ما جرت مضايقته حين اتخذ موقفاً معارضاً. وتقدمت مجموعة يسارية أخرى، بزعامة عبد الفتاح إبراهيم، وعزيز شريف، بطلب تم رفضه. وعلى الجانب المحافظ، انضم

حزبان إسلاميان إلى الميدان: الحزب الإسلامي، وحزب التحرير. وجرى رفض منح تراخيص لكليهما، بيد أن الحزب الأول، الذي كان يحظى بدعم المجتهد الشيعي المتنفذ محسن الحكيم، قدم استئنافاً إلى محكمة التمييز وكسب القضية. واتخذ الحزب الإسلامي نهجاً معادياً للشيوعية بقوة، وكان معادياً على نحوٍ متزايد لقاسم. وتم سحب ترخيصه في ١٩٦١م وسُجِنَ بعض قادته.

أصدرت الأحزاب في مستهل الأمر برامج وانغمست في أنشطة سياسية، بيد أن الأمر سرعان ما أصبح واضحاً أنه لم يكن ثمة أمل في الوصول إلى السلطة مع بقاء قاسم. ومع مرور الوقت، لم يظهر الدستور المزمع، مع تشريعه الوطني المفترض، واختفت الأحزاب تدريجياً. وفي ربيع ١٩٦١م، توقف الحزب الديمقراطي الكردستاني عن العمل (سُجِنَ العديد من أعضاء لجنته المركزية)؛ ولم يكن الحزب الشيوعي الرديف قد مارس عملاً فعلياً قط. وفي تشرين ١٩٦١م، أغلق الجادرجي الحزب الوطني الديمقراطي وأوقف نشر صحيفة الأهالي، بادعاء أن الأحزاب لا يمكن أن تعمل مع وجود حكومة عسكرية. لذا وبحلول أواخر ١٩٦١م، فإن التجربة قصيرة الأمد قد أشرفت على نهايتها، مع أن حديداً قد واصل أنشطته حتى تموز ١٩٦٢م حين توقف حزبه أيضاً في نهاية الأمر.

رافق انهيار الأحزاب السياسية انسحاب كل الساسة المدنيين من مجلس الوزراء. وكان آخر المغادرين مصطفى علي، وزير العدل وصديق قاسم الشخصي، الذي استقال في الخامس عشر من آيار ١٩٦١م. ومنذ ذلك الحين قام قاسم بتعيين إما ضباط موالين له أو من السلسة التقليدية من التكنوقراط والموظفين المدنيين ممن لا يمتلكون انتماءات سياسية، وهو أمر سائد في كل الأنظمة العسكرية على امتداد الشرق الأوسط. وهدأ العراق لأول مرة في حقبة دكتاتورية خالصة.

إن الانقلاب، الذي كان قبل ثلاث سنوات محط ترحيب كل شرائح الشعب لكونه بداية عهدٍ جديد في تاريخ العراق، لم يجلب حتى الآن سوى التمزق، والفوضى، وإراقة الدماء. وشأنها شأن كل الثورات، فقد أطلقت كل القوى المقموعة منذ مدة طويلة في المجتمع العراقي –النزاعات القديمة بين المجاميع الطائفية، والعرقية، والقبلية التي تفجرت في كركوك والموصل. وتمثل العامل الآخر في انبثاق قوى جديدة كانت منذ حقبة طويلة قيد التشكيل، بيد أنها ما زالت غير مسايرة للتنظيم للعب دور بنّاء. أما سكان الصرائف وفقراء المدن، الذين يشكلون في الغالب (الشارع) فكان بالإمكان تعبئتهم في المظاهرات. والطبقة الوسطى، التي ورثت الثورة، كانت منقسمة سياسياً فضلاً عن محدودية تجربتها الفعلية في الحكم. كانت الثورة هزيلة التنظيم وقادها الجيش على نحوٍ رديء. فلو تحقق بعض الإجماع على الأهداف والتنظيم مسبقاً، ولو اشترك الضباط الأحرار على نحوٍ أكثر فاعلية في صنع السياسة بعد الثورة، لأمكن تفادي بعض الانقسام –والأسوأ، أن بطلي الانقلاب افتقرا إلى الخبرة والحنكة المطلوبة لأداء المهام التي ألقيت على كاهلهما فوراً، فلم يكونا قادرين على دفن تنافسهما في الشأن العام. ونتيجة لكل هذه العوامل، انغمس الجيش لحقبة طويلة من عدم الاستقرار الذي أصبح سمة العقد الثوري التالي.

❁ ❁ ❁

الثورة الاجتماعية والاقتصادية

ينبغي أن لا تحجب الصراعات السياسية للعامين الأولين الثورة الاجتماعية والاقتصادية التي بدأها قاسم، ورغم أن الإجراءات المتخذة قامت بتدمير صرح النظام القديم أكثر من قيامها بإرساء دعائم نظام جديد. ولقد تسبب عدم الاستقرار السياسي في إيقاف التقدم، ومع ذلك فإن الإصلاحات التي بدأها قاسم في مستهل حكمه ما زالت مهمة، فمع انقضاء العقد، كان الزخم الثوري يتجدد. لقد شجع الالتزام الكبير من جانب الطبقات المتعلمة المتنامية على القيام بعملية التغيير. فالحركة نحو الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي هيمنت عليها في البدء الرغبة بالتحرر من السيطرة الأجنبية – سيما الغربية– السياسية والاقتصادية، وتحقيق السيادة على موارد البلاد. ويتمثل الأمر الثاني في الحث على تحقيق عدالة اجتماعية تركز بصورة رئيسة على توزيع أكثر عدلاً للثروة والفوائد الاجتماعية. ويكمن الأمر الثالث في تحقيق وحدة وطنية أكبر وفي وضع مختلف قطاعات الشعب تحت رقابة وطنية أكثر حزماً. وهذا الهدف نشأ بعض الشيء عن التزام بالوطنية، وبعض الشيء عن الجهود لتحديث بنية اجتماعية واقتصادية ما زالت متخلفة. إن محاولة فرض وحدة وطنية –شعر قاسم بأنه يجسدها– على مختلف الجماعات كانت في الغالب السبب في الاضطراب. وكلما اشتدت الحملة نحو التماثل والتحديث، وازدادت السيطرة المركزية، بدأت وحدة العراق الوطنية الهشة بالانهيار. مسببة هيجاناً سياسياً في المركز. وفي نهاية الأمر حرباً أهلية طويلة الأمد ودامية مع الأكراد.

إن الخطوات الأولى نحو الإصلاح الاجتماعي في مستهل نظام قاسم، كانت بالأساس نتاج اليساريين الذين هيمنوا على مجالس الوزراء. فالإصلاحات حملت بصماتهم. وكانت الإجراءات المصممة لرفع مستوى الطبقات الدنيا الحضرية من بين العديد من الإجراءات الأولى المتخذة. فقد تم خفض سقف الإيجار وأصبح إخلاء العقار من قبل شاغله أمراً أصعب[١]. ووُضعت رقابة سعرية على المواد الغذائية، وأصبحت نزعة التجار لتحقيق أرباح طائلة مهددة بعقاب صارم، بيد أن من الصعوبة بمكان فرض تطبيق هذين الإجراءين، وكان ينبغي إلغاؤهما. وكانت التحسينات في ظروف العمال أكثر ديمومة. وتم السماح بإقامة نقابات عمال، ورغم أنها ـــ وبعد الإسراف في التغلغل الشيوعي فيها ـــ خضعت لسيطرة حكومية. قُلل يوم العمل من تسع ساعات إلى ثمان، مع زيادة في أجور العمل الزائد عن الساعات الاعتيادية. وتم خفض ضرائب الدخل لمجاميع الدخول الدنيا. والأهم، أن النظام حاول مواجهة مشكلة الأحياء الفقيرة المكتظة في بغداد. وتم على الفور تخصيص حصص جديدة للإسكان، وحدثت على نحوٍ متزامن عملية تشييد لهذه الأحياء والعديد من ساكني الأحياء الفقيرة السابقة استقروا في بيوت صحية من الحجر، حلت جزئياً محل اللبِن، المنطقة التي كانت تحيط بالجانب الشرقي من مدينة بغداد، وتُسمى هذه المنطقة بمدينة الثورة.



(١) دان، عراق قاسم، ص٥٥-٥٦.

الإصلاح الزراعي

كان الإصلاح الزراعي البرنامج الثوري الأهم والأعظم أثراً الــذي شــرعه النظام. ففي بادئ الأمر بدأ الإصلاحيون بتقويض التركيبة الإقطاعية القديمة للريف. فقانون عام ١٩٣٣م لحقوق الفلاحين وواجباتهم، الذي كان قد وضع الفــلاح قانونــاً تحت عبودية مالك الأرض إذا كان مديناً له، تم استبداله، وكــذا قــانون الخلافــات العشائرية، الذي منح رجال العشائر نظاماً مستقلاً للعدل. ومنذ ذلك الحين فــصاعداً، ستجري محاكمة رجال العشائر، شيوخاً كانوا أم فلاحين، طبقــاً للقــوانين المدنيــة والجنائية المعمول بها في المناطق الحضرية. وكان هــذا الإجــراء خطــوة طــال انتظارها في التحديث البيروقراطي والوحدة الوطنية.

فيما بعد تحول الإصلاحيون صوب المشكلة الشائكة لإعادة توزيــع الــدخل الريفي والحد من عدم المساواة الخطيرة في ملكيــة الأرض. فقــد حــاول قــانون الإصلاح الزراعي، الصادر في الثلاثين من أيلول ١٩٥٨م، القيام بإعــادة توزيــع واسعة النطاق لملكية الأرض ووضع سقف لمدة إيجار الأرض. وسيجري تقلــيص الملكية الزراعية منذ الآن إلى ألف دونم للأرض المروية؛ وألفي دونم للأرض التــي تُروى بمياه الأمطار. وسيتم دفع تعويض إلى مالكي الأراضي بمقدار (٣%) سندات حكومية، لمدة عشرين عاماً. وسيتم توزيع الأراضي على الفلاحين بمعدل ٣٠ إلــى ٦٠ دونماً في المناطق المروية؛ و٦٠ إى ١٢٠ دونماً في المناطق التي تُروى بميــاه الأمطار. وسيتوجب على الفلاحين دفع مبالغ لقاء تمليكهم الأراضي، مع رسم إضافي بمقدار (٢٠%) من القيمة لنفقات التوزيع، علاوة على (٣%) فائدة لمــدة عــشرين عاماً. وسيخضع التمليك والتوزيع، الذي سيتم استكماله خلال مدة خمــس ســنوات،

لإشراف لجنة وزارية يرأسها رئيس الوزراء. ونص القانون أيضاً على إقامة جمعيات تعاونية وتحديد نطاق للإيجارات والأجور المدفوعة إلى مالك الأرض. لقد أعطت الإيجارات الثابتة الفلاح ما بين (٥٥%) إلى (٧٠%) من إجمالي المحصول[١].

كان قانون الإصلاح طموحاً في تصوره، بيد أنه متحفّظ نسبياً فيما يتعلق بمساحة الأرض المتروكة للمالكين. فقد ترك لمالكي الأرض المتوسطي المستوى حق حيازة أراضيهم، ورغم أن القانون رفع حصة الفلاحين، إلا أنه لم يُغير من وضعهم تغييراً جوهرياً. ومع ذلك، انطوى الإصلاح على مصاعب منذ البداية. وحتى قبل صياغة التشريع، وأخذ الفلاحون في الجنوب الأمور على عاتقهم، مدفوعين بلا شك بالوعود المفرطة بالرخاء التي أطلقها النظام. ففي صيف ١٩٥٨م وخريفه، اندفع الفلاحون في الكوت والعمارة وقاموا بنهب وسلب مالكي الأراضي، وحرق بيوتهم، وتدمير سجلات الأرباح والإيجار. وكانت أحداث القتل قليلة، بيد أن الكثير من الممتلكات جرى تدميرها. وسرعان ما انضم الشيوعيون إلى الحركة التلقائية، إذ حرضوا الفلاحين عليها. وكانت دوافعهم تدمير وإضعاف طبقة مالكي الأراضي، فضلاً عن تحقيق السيطرة على الحركة الفلاحية وتغلغلوا في قيادتها. وتم عندئذ دمج الجمعيات بالاتحاد الوطني للفلاحين، الذي طالب الشيوعيون بالاعتراف به كسلطة قانونية لتوزيع الأراضي[٢].

---

(١) نص القانون مأخوذ من محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص٣٨٣-٤١٦.

(٢) لوصف هذه الأحداث ودور الحزب الشيوعي فيها انظر دان، عراق قاسم، ص٥٦-٦١ ؛ روني غاباي، الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق (لندن: غرووم هيلم: ١٩٧٨م)، ص١٠٨-١٥١. كما يشير غاباي لقي الشيوعيون تحدياً في الريف من الحزب الوطني الديمقراطي ولم تكن الساحة ملكهم بالكامل.

صعقت هذه الأحداث مالكي الأراضي، المتخوفين من الانحـراف صـوب اليسار ومن شبح الفوضى. ورفض العديد منهم التعاون مع الحكومة وقاموا بـإغلاق مضخاتهم وماكناتهم وانتقلوا إلى المدينة، وبذا عطّلوا مناطق زراعية واسـعة عـن الإنتاج. وفي تموز ١٩٥٩م، أُجبر قاسم على تسوية الأمور مع مـالكي الأراضـي وذلك برفع حصتهم من المحصول. وقام أيضاً بتأجيل مصادرة الأراضي التي تعـود إلى بعض المالكين، وتأجير قطع أراضٍ إلى آخرين بغية استمرار الإنتـاج. وفـي غضون ذلك، أثيرت خلافات حول سياسة الأرض الزراعية في مجلس الوزراء بين الشيوعيين، الذين أرادوا الاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي الزراعية لإنشاء مـزارع تشرف عليها الدولة في نهاية الأمر، وبين المعتـدلين، بزعامـة الحـزب الـوطني الديمقراطي، الذين رغبوا بإجراء توزيع واسع النطاق، وبإنشاء طبقة مـن صـغار مالكي الأراضي. انتصر الرأي الثاني، ولكن ليس دونما بطء في تطبيـق القـانون وريبة متزايدة حول اتجاهه[١].

وبغير مشكلات سياسية، كانت المصاعب الاقتصادية والاجتماعيـة لتطبيـق قانون الإصلاح الزراعي كبيرة. وأهم هذه الصعوبات تكمن في مشكلة التوزيع التي استلزمت آلية حكومية واسعة لم تكن متوفرة حتى الآن. ونتيجة لذلك، فـإن زهـاء (٤,٥) مليون دونم صودرت ملكيتها بحلول ١٩٦٣م، ولم يُوزع منها سـوى (١,٥) مليون دونم[٢]. وحتى لمن كان قد تسلم أرضاً، لم تكن تدعمـه تـسهيلات ملائمـة للزراعة والتسويق. ففي البدء، لم يكن بالإمكان إدراك أهمية ما كان يقوم به مالـك الأرض من توفير التسليف، والبذور، والإدارة. فدونما إشراف، وبـالأخص دونمـا إدارة، لتوزيع المياه في الجنوب، كان الفلاح ضائعاً. وكان من المفترض أن تتـولى

---

(١) غاباي، الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق، ص١٣٣-١٣٥.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص١٣٤.

التعاونيات هذه الوظائف، ولكن، هنا، ايضاً كان الافتقار واضحاً إلى موظفين. وبحلول نهاية نظام قاسم، فإن بضع عشرات من التعاونيات فقط كانت تؤدي عملها فعلياً. وعلاوة على ذلك، كان مالك الأرض زعيماً عشائرياً أيضاً، مسؤولاً عن العديد من الوظائف الاجتماعية وشبه الحكومية. ولم يكن بالإمكان إناطة هذه الوظائف بالحكومة فوراً. ونتيجة لذلك، وعلى امتداد مناطق كبيرة من الريف انحدر السكان تدريجياً إلى طرق قديمة. فمالك الأرض أجَّر أرضه من الحكومة بيد أنه ظلَّ يعمل كبطريرك وغالباً ما اخذ السركال مكانه. تدنى الإنتاج تدنياً خطيراً. وبحلول ١٩٦١م، توقف العراق عن تصدير الشعير وأخذ يستورد الأرز والحنطة لسد (٤٠%) من استهلاكه[١].



قانون الأحوال الشخصية

لم يكن القطاع الزراعي المجال الوحيد الذي حاول قاسم إحداث عدالة أكبر فيه. فقد عمل أيضاً على رفع مكانة المرأة. وقد سنَّ، في كانون الأول ١٩٥٩م، تعديلاً مهماً على قانون الأحوال الشخصية يُنظم بموجبه العلاقات الأسرية، المحكومة تقليدياً بالشريعة الإسلامية. ويُحدد أحد بنوده (المادة الثالثة) حق الزواج بثانية تحديداً شديداً. فقد حُظر على الرجال الزواج بثانية دون موافقة قاضٍ، ولأسباب شرعية. وتنص المادتان ٨ و٩ على الحد الأدنى لعمر الزواج بثمانية عشر عاماً، وكان بالإمكان تقليله في حالات خاصة إلى ستة عشر عاماً، وبذا قضى على زواج الأطفال. وتحمي المادة ٣٥ المرأة من الطلاق العشوائي وذلك بعدم صلاحية الطلاق

(١) جون سيمونز، "التنمية الزراعية في العراق: فشل التخطيط والإدارة" مجلة الشرق الأوسط ٢، ١٩ (١٩٦٥م): ١٣١.

الصادر من الرجل لظروف معينة. وكانت (المادة ٧٤) الأكثر إثارة وثورية والتي تنص على إعطاء المرأة، عبر آلية قانونية غير مباشرة، حقوقاً متساوية مع الرجل في مسائل الميراث. ويُطبق القانون الجديد على السُّنة والشيعة، وبذا جعل كل العراقيين يخضعون لقانون واحد[1]. ومع أن هذه القوانين لم تكن براديكالية القوانين التي سُنت في وقتٍ سابق في تركيا أو تونس، فإن القانون المعدل أظهر بوضوح نزعة تحررية. ولسوء الحظ، أثار القانون معارضة كبيرة بين الزعماء الدينيين والعناصر المحافظة، ولم يستمر العمل به بعد نظام قاسم.

❁ ❁ ❁

التنمية الاقتصادية

في مجالات أخرى أيضاً، أظهر النظام الثوري تغييراً حاداً في الاتجاه عن النظام السابق. فقد توسع التعليم. وارتفعت ميزانية التعليم من (١٣) مليون دينار عراقي (٣٦ مليون دولار) تقريباً في ١٩٥٨م إلى (٢٤) مليون دينار عراقي (٦٧ مليون دولار) في ١٩٦٠م، تقريباً بمقدار ضعف ميزانية النظام القديم[2]. وازداد التسجيل في كل المستويات. ولسوء الحظ، فإن زيادة الكمية كانت في الغالب على حساب النوعية.

---

(١) جي. أن. دي أندرسون، "قانون أحوال شخصية عراقي"، مجلة القانون الدولي والمقارن الفصلية ٩ (١٩٦٠م): ٥٤٢-٥٦٣.

(٢) مكتب الملحق الثقافي العراقي، التعليم في العراق (واشنطن دي. سي: سفارة العراق)، ص٢: المركز الإعلامي العربي، التعليم في العراق (نيويورك: المركز الإعلامي العربي، ١٩٦٦)، ص٣٢.

أظهر النظام الجديد أيضاً موقفاً جديداً حيال التخطيط الاقتصادي وأولويات الاستثمار. فقد تبنى الاقتصاد الموجه، متأثراً بعض الشيء بالأنموذج السوفيتي وبعض الشيء بالرغبة لتحقيق تنمية اقتصادية أسرع. تم حل مجلس الإعمار، وتكونت وزارة التخطيط في ١٩٥٩م، وأُعلنت خطة ثورية مؤقتة، تضم سلسلة جديدة من الأولويات. وحظيت الرعاية الاجتماعية والاستثمار في مجال الإسكان، والصحة، والتعليم باهتمام كبير، في حين جرى تقليل الحصة المخصصة للزراعة والري بصورة كبيرة. ولم تستكمل هذه الخطة المؤقتة؛ ففي ١٩٦١م جرى استبدالها بخطة خمسية أكثر تفصيلاً، حيث خصصت الحصة الأكبر للاستثمار -٣٠%- إلى الصناعة. والمثير، أن الخطة الثانية نقضت تماماً أولويات النظام القديم، فقد وُضعت الصناعة في القمة وهبطت بالزراعة إلى الزراعة في القاع، في حين حصل الإسكان على حصة أعلى ٢٥%. ولم يُنفذ من الخطة إلا القليل قبل سقوط قاسم[1].

❁ ❁ ❁

سياسة قاسم النفطية

لعل أكثر خطوات قاسم أهمية تكمن في مجال السياسة النفطية. فقاسم لم يأتِ إلى السلطة ومعه خطط نفطية بعيدة المدى، لكن تعثره في صياغة سياسة نفطية بدت أنها واحدة من أهم مواريث النظام وأبقاها. فقد تهيأ المجال لإجراءات أكثر راديكالية قادمة. ولو كان ثمة أي أساس منطقي لسياسة قاسم، لكان الحد من تأثير شركات النفط على الاقتصاد العراقي والاحتفاظ بسيطرة كبيرة على المورد الرئيس للبلاد. وفي هذا المجال حقق العراقيون نجاحاً في النهاية. ولربما كان العراقيون يأملون

(١) خير الدين حسيب، "تنفيذ الخطة في العراق، ١٩٥١م-١٩٦٧م (أكوا، بيروت، ١٩٦٩م)، ص٤، ٦.

أيضاً بالحد من الملكية الحالية وأنظمة اقتسام الأرباح السائدة آنئذ في الشرق الأوسط[١]، بيد أنهم أخفقوا في هذا الأمر.

وفي عام ١٩٦١م بلغ عائد النفط (٢٧%) من إجمالي الدخل القومي؛ و(٤٥%) من مجمل عوائد الحكومة؛ و(٩٠%) من مجمل التبادل الخارجي[٢]. ومن الواضح أن اعتماد العراق على النفط نظَّمه القادة العراقيون، وفي الأشهر الأولى للثورة لم يقم النظام بخطوة لتعكير الظروف الحالية، ولكنه كان قد ورث جملة من المشكلات النفطية، وفي ربيع ١٩٥٩م بدأت المفاوضات مع شركة نفط العراق واستمرت على نحوٍ منقطع حتى تشرين أول ١٩٦١م.

كانت في الأقل ثمة العشرات من نقاط الخلاف مع شركة نفط العراق. وتضمنت أوجه الخلاف تسعيرة النفط؛ وسياسة الخصم التي تتبعها الشركة؛ والتخفيضات في السعر المعلن (وهي مسألة ذات أولوية قصوى آنئذ على المسرح الدولي إثر قيام شركات النفط العالمية بتخفيض الأسعار – ومنها الشركات الأم لشركة نفط العراق– وتأسيس الأوبك)؛ والتخفيض في رسم الإنتاج، وكما زعمت الشركة، نتيجة الارتفاع في مستحقات الميناء في البصرة؛ والمشاركة الأكبر للعراقيين في إدارة شركة نفط العراق، والمطالبة بأكثر من (٥٠%) من حصة الأرباح، ونفقات الاستكشاف والحفر. وكانت أهم مسألتين، من وجهة النظر العراقية، طلب (٢٠%) اشتراك في ملكية شركة نفط العراق (وهي مسألة أثيرت وقت إبرام العقد الأصلي) والتخلي عن النسبة المتراكمة لمنطقة الامتياز. وكان النظام القديم قد

---

(١) ديث بينروز وإي. أف بينروز، العراق: العلاقات الدولية والتنمية القومية (بولدر، كولو: مطبعة ديستفيو، ١٩٧٨م)، ص٢٦٨.

(٢) كاثلين لانجلي، "العراق: بعض جوانب المشهد الاقتصادي"، مجلة الشرق الأوسط ١٨ (١٩٦٤م): ١٨٤.

عقد اتفاقية مع شركة نفط العراق، نُشرت يوم الثورة، وتقضي بالتخلي عن (٤٠%) من أراضي الشركة[1]. وتُثار خلافات عمّن له الحق باختيار الأراضي. وكما طالبت شركة نفط العراق –وحصلت– بحق الاختيار، أصر العراقيون على تخلي الشركة عن (٧٥%) آنئذ، وأكثر لاحقاً، حتى تبلغ سيطرتها على (١٠%) من الأراضي فقط.

أثبت قاسم أنه مفاوض عنيد وغريب الأطوار، بيد أن الشركات الأم كانت غير متحمسة بوضوح لشكاوى العراقيين الحقيقية[2]. تفهم قاسم على نحوٍ جلي قلق شركة نفط العراق لتأثير طلبات العراق على الشركات الأم العاملة في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، إلا أن فهمه لمشكلات الشركات الأم ومصالحها المتشعبة لم يكن مناسباً. وعلى أية حال، فإن الشركات الأم، ورغم رغبتها بقبول الطلبات البسيطة، لم تكن مستعدة إلى الآن للموافقة على التغييرات الجوهرية التي طالب بها العراقيون، إذ سيتوجب عليها يومئذ القيام بتغييرات مماثلة في الدول الأخرى أيضاً. وانصبت المسائل الجوهرية على اقتسام أكبر للأرباح، وملكية (٢٠%) من شركة نفط العراق.

وفي الحادي عشر من تشرين أول ١٩٦١م، وبعد عديد من الجلسات العاصفة، والتأخير في التشاور مع الشركات الأم، وجه قاسم إنذاراً نهائياً إلى شركة نفط العراق. وكان العراق سيتخلى عن طلبه بالحصول على ملكية (٢٠%) من الشركة لو تخلت الشركة عن (٩٠%) من أراضيها، ورفعت حصة الحكومة من الأرباح، ومنحت العراق شراكة معها في تطوير نسبة الـ(١٠%) المتبقية. لم توافق شركة نفط العراق على المقترح المفاجئ، وانهارت المفاوضات. وفي الحادي عشر من كانون الأول، رد قاسم بإصدار قانون رقم (٨٠)، الذي جرَّد شركة نفط العراق

(١) خدوري، العراق الجمهوري، ص١٦٢-١٦٣.

(٢) للحصول على نقاشٍ ممتاز لهذه المفاوضات وما أثمرت عنه، انظر بينروز وبينروز، العراق، ص٢٥٧-٢٦٩، حيث اعتمد الفصل اعتماداً كبيراً على هذه الصفحات.

من (٩٩,٥%) من أراضيها الامتيازية تاركاً لها العمل في المناطق حديثة الإنتاج فقط. وأعلن عن تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) لاستغلال المنطقة الجديدة، واحتجت شركة نفط العراق وطالبت بالتحكيم، الأمر الذي لم يقبله العراقيون. وأصبح اعتراف وقبول شركة نفط العراق بقانون رقم (٨٠) هدفاً رئيساً، بل هو أمر لا بد منه للقيام بإجراء مفاوضات مستقبلية.

كانت تأثيرات قانون رقم (٨٠) بعيدة المدى. فقد بدأ القانون الحرب لإزالة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد ولعزل المصالح النفطية الأجنبية التي كانت تقدم دعماً رئيساً للنظام القديم. ووضع المزيد من الأراضي بيد الحكومة، أراضٍ تشمل حقل الرميلة الغني في الجنوب، الذي كانت ملكيته تعود إلى شركة نفط البصرة (BPC). وفي الوقت ذاته، لم يمس التدفق الحالي للنفط، طالما أن شركة نفط العراق مستمرة في إنتاجه من حقل كركوك. ومع أن مسائل خلافية أخرى لم تسوَّ بعد، فقد كان بإمكان الحكومة تطوير مواردها النفطية بالتنافس مع شركة نفط العراق ذات الملكية الأجنبية. ومع ذلك، لم يحصل هذا الأمر لبعض الوقت.

وكان لقانون رقم (٨٠) تأثيرات سلبية أيضاً. فالعراق كان ماضياً بطلباته، لأن ظروف التسويق والفوائد عرضة للخطر في المناطق الامتيازية الأخرى للشركات الأم التي لم تكن ميَّالة إلى البدء بعملية التغيير الكامل في العراق، أحد أقل منتجيها أهمية. ونتيجة لذلك، بدأ القانون صراعاً طويلاً ومكلفاً مع شركة نفط العراق تمخض عن خفض دخل العراق وعن وضع إنتاجي هابط نسبة بمنتجي الخليج الآخرين.



قاسم، الزعيم الأوحد

أياً تكن فوائد الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأها قاسم، فإنها لم تتمكن من التعويض عن العيوب الرئيسة في إدارته –التركيز التدريجي لكل القوى في يديه، وقيادته الغريبة الأطوار والساذجة على نحوٍ متزايد، وعدم قدرته على إنشاء مؤسسات جديدة لدعم سلطته. وبالتأكيد، فإن تركيز القوى نجم عن صراعات السلطة الأولى، وراديكالية السياسة، واختفاء المركز المعتدل الذي لربما عوّل عليه قاسم للحصول على الدعم. فلو كان قاسم قادراً على ممارسة السلطة برؤية وحس للإدارة، لكانت النتائج مختلفة تماماً. ففي السنوات الأولى لنظامه، التي اكتنفتها الصعاب، حاول قاسم تأكيد سيطرته باللجوء إلى التوازن بين مجموعة وأخرى. وبحلول ١٩٦٠م، كان حكم الرجل الواحد مدعوماً بالمزيد من الأساليب الديماجوجية. فالشيوعيون، الذين يعتمدون عليه، لم يدخروا وسعاً في تمجيده وخلق أوهام عن عظمته. وهذا الأمر تؤكده التظاهرات الجماهيرية والتملق والظهور الدائم في كل الأمكنة لصورته. بيد أن محكمة المهداوي الشهيرة كانت الآلية الأقوى المستخدمة لترسيخ صورته.

كانت وظيفة محكمة المهداوي، المُشَكَّلة في آب ١٩٥٨م، لمحاكمة أقطاب النظام القديم على صنفين من الجرائم: التآمر على أمن البلاد، وفساد النظام. وتحت إشراف اسمي من فاضل عباس المهداوي، ابن خالة قاسم، كانت المحكمة تخضع فعلياً لسيطرة قاسم. وكونه قائداً للقوات العامة المسلحة، فلم تكن له صلاحية تقديم القضايا إلى المحكمة فحسب بل وسحبها أيضاً في أية مرحلة. وفي الواقع، كانت المرافعات الأولى للمحكمة تجري بهدوء نسبي وطريقة مهذبة، مع وجود محامين للدفاع عن موكليهم. ومع أن

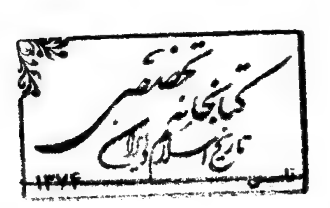
عدداً من أقطاب النظام القديم جرت محاكمتهم، إلا أن أربعة فقط جرى إعدامهم. وبعد إبعاد عارف، تزايد النفوذ الشيوعي في قاعة المحكمة كما في كل مكان، وتغيرت نغمة المرافعات بصورة جذرية. أصبحت المحكمة منبراً للرئيس والآخرين من الحضور لمهاجمة البريطانيين والأمريكان والإطراء على عبد الناصر. وبالتأكيد، وحين توترت العلاقات بين مصر والعراق، هوجم عبد الناصر هجوماً شرساً.

وسرعان ما اكتسبت المحكمة صفة استعراض مسرحي، أو كما يقول البعض، سيرك. فهي تقدم خطباً ضد المتهمين، وإلقاء شعر، وعظات يرويها رئيس المحكمة في شتى المواضيع. وقد تدهورت معايير العدالة تدهوراً كبيراً. ومع المزيد والمزيد من محاكمات القادة الثوريين، ساد جو من الخوف في البلاد. وبحلول نهاية ١٩٥٩م، توقفت جلسات المحكمة، إلا أنها أوجدت مناخاً كريهاً بالكامل. وكانت المحكمة قد قضت على أعداء قاسم، وروعت المعارضة ترويعاً تاماً، وأوجدت رعباً في الأوساط السياسية العراقية يكفي لإتاحة المجال أمام قاسم للحكم الفردي.

ومع أن قاسم كان قد بدأ عهداً بنوايا طيبة وميول ديمقراطية، فلا شخصيته ولا خلفيته المحدودة أهلته للقيام بدوره الصعب. وقاسم ابن عائلة فقيرة نسبياً، كان قد تلقى جزءاً من تعليمه الابتدائي في جنوب العراق، حيث يعيش عمه، وتلقى الجزء الآخر من تعليمه في بغداد. وقد انضم إلى مدرسة ثانوية في بغداد ثم عمل في حقل التدريس لاحقاً في مدرسة ابتدائية لمدة عام (في الجنوب أيضاً)، قبل أن ينضم إلى الأكاديمية العسكرية. ولم يكن قاسم متميزاً لا كطالب ولا كمعلم، رغم أن أداءه الأكاديمي كان حسناً في كلية الأركان في بغداد وفي كلية الأركان البريطانية في كامبيرلي، إنكلترا، حيث أمضى ستة أشهر تلقى فيها محاضرات عسكرية.

ومنذ البدء، لاحظ مدرسوه وزملاؤه طبيعته الانطوائية والمتحفظة[١]. إن هذه الميزة ـ المُلاحظة في إدارته منذ وقت مبكر ـ بدت أكثر بروزاً عقب محاولة الاغتيال، وهي حدث رسم نقطة تحول في موقف قاسم وقدرته. فقد تراخت قبضته على الأمور بشكلٍ ملحوظ، وأصبح افتقاره إلى التوجيه أكثر جلاءً. فضلاً عن ذلك، أقنع الحدث قاسم وبوضوح أن العناية الإلهية حفظته إنقاذاً لبلاده وأنه، بمفرده، يمثل الشعب. وأصبح أكثر انعزالاً وانطواءً، وفي النهاية، جعل نفسه أسير وزارة الدفاع حيث يعيش. كان يمضي أربع عشرة ساعة يومياً في العمل، معظمها في ساعات الصباح الأولى[٢]. ولهذه الظروف، لم يكن من المستغرب أن يمضي قاسم ما بقي من حكمه (من ١٩٦١م فصاعداً) في عزلة متزايدة في الداخل والخارج فضلاً عن عدم قدرته على تحقيق سيطرة حقيقية على الوضع السياسي. وكانت الحرب الكردية المشؤومة التي سرعان ما أودت بما تبقى من وحدة العراق من أوائل نتائج فقدانه للسيطرة وأخطرها.

❁ ❁ ❁



---

(١) خدوري، العراق الجمهوري، ص٧٢-٧٩.

(٢) إبراهيم كبة وصف قاسم "بالرجل غريب الشخصية" الذي افتقر إلى عقلية تجعله بنّاءً وكان متأثراً بزملائه، وأصدقائه، وعلاقاته. لم تكن لديه آيديولوجية، ونقده لاذع، ويتظاهر بمعرفة كل شيء. وكان مهتماً بأشياء غير مهمة كرس لها وقته ليل نهار ؛ إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩م)، ص ١٧-١٨؛ لرؤية أكثر إيجابية عن قاسم انظر بينروز وبينروز، العراق، ص٢٨٨-٢٩٢.

الحرب الكردية

أيد معظم الأكراد الثورة بحماس، رغم قيادتها العربية المطلقة. ويكمن أحد أسباب هذا التأييد في الدستور المؤقت الذي سنّه قاسم وعارف، ونص على أن الأكراد والعرب شركاء في الدولة الجديدة. والسبب الآخر معارضة النظام لحلف بغداد، الذي عدَّه معظم الأكراد آلية لاحتواء الشعب الكردي في الدول الأعضاء. والأهم، دعوة مصطفى البارزاني أولاً، والمئات من أتباعه لاحقاً، للعودة. فقد اُستقبل البارزاني استقبالاً ظافراً عند دخوله بغداد، وتم إسكانه في قصر نجل نوري السعيد وخُصصت له سيارة حكومية وإعانة مادية له ولحاشيته. وجرى إصدار صحيفة كردية، خابات (النضال) بصورة علنية؛ بعد أن كانت تُوزع سراً. وقد أيدت الطبعة الأولى قاسم والاشتراكية، وشجبت الامبريالية، وذكرت أنها تسعى لاستعادة الحقوق الإدارية والثقافية للشعب الكردي.

ومهما يكن من أمر، لم يستغرق شهر العسل بين قاسم والبارزاني طويلاً. فقد نمت ريبة مشتركة بين الرجلين. فكل منهما يعتقد أن الآخر يشكل تهديداً له. فقاسم، الذي أعاد البارزاني إلى بغداد كقوة مضادة للقوميين العرب إلى حدٍ ما، سرعان ما بدأ بالتخوف من أن الطلبات بإقامة حكم ذاتي كردي، عند تلبيتها، ستؤدي إلى استقلال كردي. وأخذ الزعيم الكردي يرتاب في مفهوم الزعيم الأوحد الذي جرى إطلاقه على قاسم كزعيم دولة موحدة. وكان متشككاً بحق من أن قاسم لا يعطي سوى وعود كاذبة للطلبات الكردية بإقامة حكم ذاتي. وجد قاسم في البارزاني خصماً عنيداً. ففي عمر يبلغ الخامسة والستين، كان البارزاني يقاتل الحكومة المركزية والمجموعات العشائرية المنافسة على نحوٍ متقطعٍ منذ ١٩٣١م، وكان يُظهر قوته

العسكرية من وقتٍ لآخر. ويستمد قوته من قوات العصابات التي يقودها ومن البارزانيين، مجموعة من أتباعه العشائريين القاطنين في قرية بارزان، قرب زيبار، مسقط رأس مصطفى البارزاني ومقر أسرته. وفي ١٩٤٥م، تعين عليه الهرب من العراق بعد العديد من المواجهات العسكرية. ولجأ إلى جمهورية مهاباد الكردية، التي أنشئت في ١٩٤٦م، حيث تلقى ترحيباً كبيراً ومُنِحَ رتبة جنرال. وعند انهيار الجمهورية عام ١٩٤٧م، بدأت رحلة منفى استمرت اثني عشر عاماً في الاتحاد السوفيتي. وقد وسَّعت إقامته الطويلة هناك من آفاقه إلى حدٍ ما، بيد أنها لم تكبح شعوره بالقومية الكردية. كذلك فهو لم يعتنق العقيدة الماركسية، رغم أنه كان يتحدث أحياناً بلغتها[١]. إن غياب البارزاني الطويل لا يبدو أنه أضعف الولاء العشائري له، ومع أنه لم يكن بمعيته سوى (٦٠٠) مسلح في ١٩٦١م[٢]، فإن قوته المسلحة بعد سنة بلغت خمسة آلاف مقاتل (البشمركة) وبين (٥) آلاف إلى (١٥) ألف مقاتل من العشائر الكردية الأخرى، التي تُعادل عدد الجنود الاحتياط في الأقل[٣].

ولم يكن البارزاني العنصر الوحيد في الحركة الكردية الذي اختلف قاسم معه. فهناك أيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني – الجناح الحضري والمهني للحركة الكردية– وكان البارزاني والأكراد العراقيون الذين لجئوا إلى مهاباد قد أسسوا الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦م. وللحزب أعضاء سابقون في عددٍ من المجاميع الكردية التي انتشرت في العراق في الأربعينيات. وأهمها هيوا (الأمل). وهذه الأحزاب تخضع بصورة كبيرة لتأثير الحزب الشيوعي العراقي والعديد من الأكراد الأعضاء في الحزب الشيوعي. وفي مؤتمره الحزبي الأول عام

(١) ديرك كيناني، الأكراد وكردستان (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٤٦م)، ص٢١٦.
(٢) جريس كيجيرا، الحركة القومية الكردية (باريس: فلاماريون، ١٩٧٩م)، ص٢١٦.
(٣) دانا آدمز شميدت، رحلة بين رجال شجعان (بوسطن، ليتل، براون ١٩٦٤م)، ص٦٩.

١٩٤٧م، وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني هيكلته على غرار هيكلية الحزب الشيوعي العراقي وتبنى برنامجاً تقدمياً ومعادياً للامبريالية[١].

وعلى أية حال، لم يكن الحزب أداة البارزاني، فخلال نفيه في الاتحاد السوفيتي فقد الاتصال معه. وفي أثناء ذلك، أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني خاضعاً لنفوذ المثقفين اليساريين، بزعامة إبراهيم أحمد أمينه العام. وبوصفه زعيماً نموذجياً. انحدر أحمد من أسرة تجار تنتمي إلى الطبقة الوسطى في السليمانية، وهو خريج كلية الحقوق في بغداد فضلاً عن كونه يساري الاتجاه. ومع ذلك، ورغم تعاونهم المبكر مع الشيوعيين، فإن العديد من مثقفي الحزب الديمقراطي الكردستاني انحرفوا، بحلول ١٩٥٩م، عن اليسار وعن قاسم. وفي ١٩٦٠م، عندما أجاز قاسم الأحزاب، تلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني ترخيصاً. وقد أشارت البنود الأولى لبرنامجه إلى توجه يساري النزعة، ولكن سرعان ما نشأ صراع في الحزب بين العناصر الماركسية وغير الماركسية. كسبت العناصر غير الماركسية الصراع. وعد الحزب بالعمل على تحقيق الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية. ومع ذلك، فإن مصيره لم يختلف عن مصير الأحزاب الأخرى في نظام قاسم. وبحلول ١٩٦١م، انتقد الحزب علانية "الزعيم الأوحد"، وقد توقف نشاط الحزب العلني بحلول صيف ذلك العام.

ومع ذلك لم يكن الحزب هو الذي عجّل بالصدام مع الحكومة ومن ثم الحرب الأهلية، وإنما البارزاني وبعض أتباعه العشائريين، فالبارزاني، شأنه شأن الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، قد أصبح غير مقتنع بالافتقار إلى التقدم في تلبية الطلبات الكردية. وفي تشرين أول ١٩٦٠م، سافر إلى موسكو، ظاهرياً لحضور الاحتفال بثورة أكتوبر، ولكن فعلياً للشكوى لدى الزعماء السوفيت من معاملة قاسم

---

(١) فيما يتعلق بتأسيس الحزب الكردستاني، انظر كيجيرا، الحركة الكردية، ص١٩١-١٩٤.

للأكراد ولطلب تسليط ضغط سوفيتي على قاسم لتلبية الطلبات الكردية، ولم يحالفه النجاح في مسعاه، فالسوفيت ما زالوا يدعمون قاسم، وفي غيابه بدأ قاسم، الذي يرتاب بأهداف البارزاني وزيارته إلى الاتحاد السوفيتي، بالمناورة ضده، فقد استرجع منزل البارزاني، وسيارته، وأوقف الإعانة المادية، وبدأ علاوة على ذلك، بتشجيع خصوم البارزاني العشائريين، الزيباريين، للتحرك ضده. ولم يتطلب الأمر سوى القليل من التشجيع، فأثناء غياب البارزاني في الاتحاد السوفيتي، قاموا بالهجوم، وعندعودة البارزاني من رحلته في شباط ١٩٦١م، انتقل من بغداد إلى بارزان حيث كان بإمكانه قيادة قواته ضد الزيباريين. وخرج البارزاني منتصراً من هذه المناوشات القبلية، وفي نهاية آب، وهو أكثر قوة، أرسل إنذاراً نهائياً إلى قاسم، يطالبه بإنهاء الحكم الاستبدادي، والاعتراف بالحكم الذاتي الكردي، وإعادة الحريات الديمقراطية.

وحتى هذا الوقت كان التمرد عشائرياً صرفاً، وكان البارزاني يأمل في احتوائه من غير توريط نفسه في حرب ضروس مع الحكومة، بيد أن النجاح لم يحالفه في ذلك. وجاء رد قاسم على طلباته في الأسبوع الأول من أيلول ١٩٦١م، حين بدأ الجيش هجومه الشامل الأول بما بدا أنه حرب طويلة الأمد. بعدها، قام قاسم بقصف قرية البارزاني، الأمر الذي حمل البارزاني على القيام بتمرد شامل. ومضت الأحداث بسرعة، وفي الثالث والعشرين من أيلول، تم حظر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، وفي الخامس والعشرين من أيلول انضم الحزب إلى البارزاني في الشمال. فالحزب لم يحصل على الدعم من المقاتلين العشائريين، المستعدين دوماً للقتال فحسب، وإنما من المثقفين الحضريين أيضاً.

وحين بدأ القتال على نحوٍ جدي، تلقت قوات البارزاني العشائرية دعماً بانضمام ضباط الجيش الأكراد الذين تركوا الجيش النظامي والتحقوا بالبارزاني، الأمر الذي دعم المتمردين ووفر أيضاً أسلحة مطلوبة كثيراً. وفي الوقت نفسه، أضعف انضمامهم إلى القوات الكردية الجيش النظامي. وبحلول ١٩٦٣م، انضم

العديد من العشائر الكردية إلى المتمردين، ويُقدر بنهاية ذلك العام أنه مقابل كل ثلاثة أكراد يقاتلون إلى جانب الحكومة، هناك أربعة يقاتلون إلى جانب البارزاني. تبنى المتمردون أساليب العصابات، فقاموا بتحصين مواقعهم في الجبال ووضعوا كمائن لحاميات الجيش في المدن، وقطعوا خطوط تموينها. ولم يحاولوا قط السيطرة على المدن الكبيرة (حيث كانوا يذهبون إليها في الغالب لشراء الحبوب)، ولكن شيئاً فشيئاً أصبحت المدن معزولة ومُحاصرة، في حين كانت المخافر الحدودية معرضة للخطر. وفي هذه المواجهات برز الأكراد وتنامت قوتهم المعنوية والتسليحية.

اتبع قاسم أسلوباً دفاعياً في صراعه. فلم يحاول التقدم وتدمير قوات البارزاني، وإنما حاول بدلاً من ذلك الحفاظ على الوضع القائم، لاعتقاده أن القوات الكردية ستعاني من الاستنزاف جراء صعوبة الحصول على الإمدادات. ومع أن قوات البارزاني تكبدت خسائر جسيمة (زعموا أن ٥٠٠ موقعاً تعرضت للقصف و٨٠ ألف شخصاً أصبحوا بلا مأوى في السنة الأولى للحرب)، إلا أن هذه الأساليب فشلت[١]. وبحلول ربيع ١٩٦٢م، كلفت الحرب قاسم مبالغ طائلة فضلاً عمَّا كلفته من الناحية الاعتبارية. وفي صيف ذلك العام، كان على مقر الفرقة الأولى، التي ترابط عادة في الديوانية، الانتقال إلى الموصل. وكانت معنويات الجيش النظامي، الذي أصبح دوره أساسياً لبقاء قاسم في السلطة، متدنية جداً نتيجة عدم قدرته على إلحاق الهزيمة بمجموعة صغيرة من المقاتلين الأكراد غير النظاميين[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) شميدت، الرحلة، ص٨٢. هذه أرقام قدمها الأكراد وقد تكون مرتفعة.

(٢) فيما يتعلق بالجانب الكردي لهذه القصة انظر عصمت شريف فانلي، كردستان العراق (بودري- نوتيل، سويسرا: إصدارات باكونير، ١٩٧٠م)، ص٨١-١٧٧؛ فيما يتعلق بجانب الحكومة المركزية انظر محمود الدرة، القضية الكردية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦م)، ص٢٧٥-٣٠٤.

إخفاقات السياسة الخارجية

انعكست عزلة قاسم الداخلية انعكاساً واضحاً على الشؤون الخارجية. فقد اتخذت كل من تركيا وإيران، العضوين السابقين في حلف بغداد، موقفاً معادياً جراء نقض قاسم لسياسته تجاههما، وتدهورت العلاقات مع إيران، على وجه الخصوص، تدهوراً سريعاً، ومع أن الظروف لم تسبب اندلاع حرب، فإنها أنذرت بالصراع الذي اندلع في ١٩٨٠م. فسقوط الملكية في العراق، والتحول صوب اليسار لحكومة قاسم، والنفوذ السوفيتي المتزايد في العراق أقلقت الشاه. وساءت الأحداث مع عودة البارزاني وإعادة نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد. فانسحاب العراق من حلف بغداد أنهى تقريباً التعاون بين هذه القوى على الجبهة الكردية، ومع مضي الوقت، بدأ الأكراد الإيرانيون والعراقيون بالتعاون على امتداد الحدود.



شط العرب

كان ميدان الخلاف الأول حول شط العرب. ففي تشرين الثاني ١٩٥٩م، شككت إيران بشرعية اتفاقية ١٩٣٧م، التي رسمت الحدود عند خط أدنى درجات الجزر في الجانب الإيراني وأعطت العراق السيطرة على قناة الملاحة. وقد منحت الاتفاقية امتيازين لإيران -إقرار خط الثالوك (الخط الوسطي للقناة) لثمانية كيلومترات حول ميناء عبادان والسماح للمراكب الحربية لأية دولة بالدخول إلى الموانئ الإيرانية عبر النهر. وفي كانون الأول ١٩٥٩م، رد قاسم على إعادة إيران لفتح الخلاف بإلغاء الاتفاقية وادعاء السيادة على منطقة المرسى حول عبادان.

وردت إيران عندئذ بزعمٍ مضاد حول حد في مركز القناة عبر شط العـرب. وأدت الحوادث الحدودية إلى إيقاف الملاحة في شط العرب فـي أوائـل ١٩٦١م، ولكـن بحلول نيسان من ذلك العام اتفقت القوتان على تسوية خلافاتهما بالتفاوض(١).

تفاقمت مشكلة شط العرب جراء تأكيد قاسم على المـصالح العربيـة فـي الخليج، وحدث تحول آخر عن سياسة النظام القديم. وبدأ بالادعاء بعراقية عربستان (الاسم العربي لإقليم خوزستان في إيران)، الذي يمتد من ديزفول والأحـواز إلـى الخليج ويضم أغلبية إيرانية من ذوي أصول عربية. وفي الوقت نفسه، تـم تـشجيع المزيد من طلبة الخليج على الالتحاق بالجامعات العراقية، وتحول اهتمـام الإعـلام العراقي إلى قضايا الخليج وكذا اهتمام عدد من الباحثين والمؤلفين العراقيين. وفـي ١٩٦١م، صدر قرار عن مجلس الوزراء العراقي بتسمية الخليج رسـمياً بـالخليج العربي، في سابقة للعراق كأول دولة عربية تقوم بـذلك(٢). وقـد أغـضبت هـذه الأعمال، سيما الإجراء الأخير، إيران كثيراً.

وفي غضون ذلك كان حلفاء قاسم الطبيعيون: المصريون والسوريون، فـي حالة عداء كامل معه جراء سياسته تجاه القوميين العرب العراقيين في الداخل. ورغم أن السوفيت قدموا بعض الدعم، فإن الغرب كان قد اتخذ موقفـاً مـضاداً لقاسـم – الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ميوله اليـسارية، والبريطـانيين بـسبب سياسـته النفطية. وفي ١٩٦١م، اتخذ قاسم خطوة نهائية في الشؤون الخارجية تسببت بعزلتـه عزلة تامة. وهذه الخطوة هي قضية الكويت الشهيرة.

❁ ❁ ❁

(١) "العراق: العلاقات مع إيران"، ملف العالم العربي، ٢٥ من نيسان ١٩٧٩م.

(٢) لؤي بحري، "العراق والخليج" (بحث مقدم إلى مؤتمر معهد الشرق الأوسط، واشنطن دي. سي أيلول ١٩٨٠م)، ص٢.

قضية الكويت

بدأت الأحداث في حزيران ١٩٦١م، ففي تبادل للرسائل، اتفقت بريطانيا والكويت على إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م، التي جعلت من الكويت محمية بريطانية[١]. وأصبحت الكويت الآن دولة مستقلة وحين سارعت الدول الأخرى إلى إرسال برقيات تهنئة، أرسل قاسم إلى حاكم الكويت رسالة غامضة ترحب بإلغاء الاتفاقية، بيد أنها لم تتطرق إلى الاستقلال.

ولتشككه في الأمر، تشاور الحاكم مع السفير البريطاني حول الحصول على مساعدة بريطانية إذا اقتضى الأمر. وفي بيان إذاعي بعد خمسة أيام، في الخامس والعشرين من تموز ١٩٦١م، ادعى قاسم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، ذاكراً أن الكويت كانت يوماً منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني. وعلاوة على ذلك، أعلن قاسم تعيين حاكم الكويت قائمقاماً لها، خاضعاً لسلطة متصرف البصرة.

ويعود الخلاف إلى نهاية القرن التاسع عشر، حين كانت الكويت جزءا من الامبراطورية العثمانية. ولمواجهة النفوذ الألماني المتنامي في الشرق الأوسط، وقّع البريطانيون اتفاقية حماية مع الكويت. وعند معرفتهم بالاتفاقية، ردّ الأتراك بإعلان الكويت جزءاً من ولاية البصرة وتسمية شيخ الكويت قائمقاماً لها. ويقوم قاسم الآن بإثارة هذا الادعاء. ورغم أنه ذكر عدم نيته استخدام القوة، فإن قاسم لم يستبعد هذا الاحتمال. وكانت ثمة شائعات حول تحركات للقوات على الحدود الكويتية. ومهما يكن من أمر فقد جرى إرسال القوات فعلياً إلى المنطقة المتنازع عليها. وفي الواقع، تم استبعاد الحل العسكري لأن السواد الأعظم من الجيش العراقي كان يقاتل في الشمال. ويكاد لا يوجد في الجنوب سوى لواء واحد.

---

(١) القصة التالية مستمدة إلى حدٍ كبير من خدوري، العراق الجمهوري، ص١٦٦-١٧٣.

كانت المضاعفات فورية، فقد طلب الكويتيون الحماية البريطانية، وفي الأول من تموز دخلت القوات البريطانية الكويت. لقد زاد استفزاز قاسم ودخول القوات البريطانية بسببه من العداء العربي إزاء العراق، وقررت الجامعة العربية تجميع قوة عربية تحل محل البريطانيين. وصلت الفرقة الأولى إلى الكويت في أيلول ١٩٦١م، وعدا المصريين، بقيت القوات العربية حتى ١٩٦٢م، حين بدا أن الخطر قد تلاشى.

تحولت الأحداث عندئذ إلى الجبهة الدبلوماسية. تقدمت الكويت بطلب إلى الجامعة العربية لقبولها عضواً، وفي العشرين من تموز تم قبول طلبها. لذا أوقف العراق كل أوجه التعاون مع الجامعة العربية، ولم يكتف بهذا الأمر، ففي السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٦١م، أعلن هاشم جواد، وزير خارجية قاسم، أن العراق سيعيد النظر بعلاقاته الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بالكويت، ونتيجة لتزايد الاعتراف بدولة الكويت، بدأ العراق باستدعاء السفير تلو السفير، مع أن الكادر الدبلوماسي المتبقي بقي في الدول المعنية، وخلال ١٩٦٢م، ضمت القائمة الطويلة، من بين آخرين: الأردن، وتونس، ولبنان، والولايات المتحدة.

لقد عزلت قضية الكويت قاسم عن كل جيرانه العرب، ولم يكسب شيئاً منها. ولم يحل المشكلات الداخلية. وبحلول نهاية ١٩٦٢م، لم يكن لقاسم أصدقاء في داخل العراق سوى حزب شيوعي ضعيف وثلة من ضباط الجيش، ولم يكن له أصدقاء في الخارج سوى الاتحاد السوفيتي، الذي كان بدوره مستاءً على نحوٍ متزايد من الحرب الكردية ومهتماً بمصر أكثر من اهتمامه بالعراق. والأسوأ، أن الوعد بتحقيق ثورة اجتماعية بدأت في ١٩٥٨ قد تداعى. فالإصلاح الزراعي كان يواجه مشكلة عميقة؛ والتصنيع لم يحقق تقدماً؛ وخطط التنمية لم تنفذ، وعوائد النفط أخذت بالتضاؤل. وقد أصبح واضحاً للجميع أن تغييراً ينبغي أن يحدث. وكان السؤال من سيقوم بهذا التغيير؟ ومتى؟



الفصل الثاني

القوميون العرب في السلطة

١٩٦٣م-١٩٦٨م

جاء الانقلاب الذي أنهى نظام قاسم من فئة القوميين؛ فلم يكن ثمة عنصر آخر في الطيف السياسي مهيأً للقيام بهذه المهمة. فالشيوعيون واليسار لم ينفكوا ضمنياً عن تأييد قاسم، ومع ذلك، لم يحوزوا على دعم كبير من ضباط الجيش. وكان الأكراد قد اضعفوا القدرة القتالية للجيش، بيد أنهم لم يكونوا بوضعٍ يسمح لهم بالإطاحة بقاسم بأنفسهم.

وكان للقوميين العرب مشكلاتهم الخاصة أيضاً. فلم تكن ثمة وحدة حقيقية للهدف أبعد من رغبتهم المشتركة بالتخلص من "الزعيم الأوحد" ولإعادة توجيه السياسة الخارجية تجاه صيغة ما من الوحدة مع الدول العربية الأخرى. عوضاً عن ذلك، كانوا منقسمين إلى فئات عدة. وكان البعث والناصريون أهم مجموعتين فيها.

لم يشكل الناصريون حزباً سياسياً؛ وكما يشير اسمهم كانوا تجمعاً من الأفراد الذين تطلعوا إلى قيادة عبد الناصر ورغبوا بنوع من الوحدة مع مصر. وحتى بالنسبة إلى هذه الصيغة، لم يكن ثمة إجماع بينهم. وكان للناصريين نقاط ضعف أيضاً. فهم يفتقرون إلى برنامجٍ واضح للشؤون الداخلية. وقد فضّلوا، عموماً النهج المصري البراغماتي للتطور الاجتماعي والاقتصادي، لكنهم لم يفكروا ملياً بكيفية تطبيق هذا النهج على الوضع العراقي. ويعد افتقارهم إلى الزعامة بمثابة عيب آخر. وكان عبد السلام عارف الأقرب ليكون المتحدث باسمهم. ومع ذلك، ورغم مصاعبهم، فقد حظي الناصريون بتأييد ضمني من مجموعة من المدنيين والعسكريين. وقد اعتمدوا اعتماداً كبيراً على السكان العرب السُنة للحصول على الدعم، سيما أهالي لوائي الرمادي والموصل.

وعلى أية حال، فإن البعثيين، وليس الناصريون هم الذين نظموا الانقلاب الذي أطاح بنظام قاسم، كان حزب البعث أفضل تنظيماً ووضعاً للقيام بانقلاب، إذ يمتاز بتنظيم محكم، وأنشطة سرية، وقيادة مقاتلة.

وبينما كان الناصريون ضعفاء، كان البعث قوياً، وكانت ميزته العقائدية الرئيسة مزيجاً من اعتقاد صوفي تقريباً بالوحدة العربية مع دعوة للقيام بالتحول الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، لذا جمع البعث اتجاهي الفكر الذي كان قد قسم الطبقة المثقفة في العراق منذ الثلاثينيات[١].

❁ ❁ ❁

حزب البعث في العراق ١٩٦٣م

مع أن طلبة بعثيين سوريين يدرسون في العراق أدخلوا مبادئ الحزب لأول مرة عام ١٩٤٩م، إلا أنه لم يكتسب موطئ قدم في العراق إلا في مطلع الخمسينيات بزعامة فؤاد الركابي، ففي ١٩٥١م، ضم الحزب زهاء خمسين عضواً، وبحلول ١٩٥٢ تضاعفت عضويته، وفي العام نفسه أصبح الحزب العراقي فرعاً قطرياً للحزب الأم في سوريا[٢]، وبين ١٩٥٢م و١٩٥٨م قام الحزب بحملات في المدارس والكليات، اجتذب بوساطتها العديد من قيادته ودعمه، وبعد ثورة ١٩٥٨، تزايدت

---

(١) فيما يتعلق بموجز برنامج البعث في هذه الفترة، انظر ترجمة دستور الحزب لسليفيا حايم، القومية العربية: مقتطفات مختارة (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٢م)، ص٢٣٣-٢٤١.

(٢) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون أن. جي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨م)، ص٢٤١-٢٤٣.

هذه المكاسب، وجرت اتصالات جديدة بضباط الجيش، ومع ذلــك، ورغــم التأييــد المتزايد في الجيش، فقد ظلت قيادة الحزب بأيدٍ مدنية.

وبعد المحاولة الفاشلة لاغتيال قاسم في ١٩٥٩م وفرار الركابي إلى ســوريا ومصر، مر الحزب بفترة عصيبة، فالعديد من أعضائه كانوا إمــا فــي الــسجن أو المنفى، فضلاً عن وجود انقسام حاد في الحزب.

كان إعلان قيام العربية المتحدة عام ١٩٥٨م قــد أدت عــام ١٩٥٩م إلــى اصطدام البعث بعبد الناصر وحدوث صراع قوة بينهما، وكانت النتيجة انتصاراً لعبد الناصر وخسوفاً مؤقتاً لمصير الحزب في سوريا[1]، وفي هذا الصراع، فإن بعــض أعضاء البعث، ومنهم الركابي، اتخذوا موقفاً مؤيداً لعبد الناصر، الأمر الذي أضعف نشاط الحزب كثيراً.

وعلى أية حال، كان الحزب مهيئاً بحلول ١٩٦٢م لاستعادة وضعه الــسابق وللمرة الأولى ولكنها ليست الأخيرة، وبرزت مجموعة جديدة من القادة السريين إلى السطح لتولي زعامة الحزب في العراق، وتضم المجموعة حازم جواد، الــشيعي ذا الأربعة والعشرين عاماً من الناصرية، وطالب شبيب، مهندس شيعي من الرميثــة، وفيصل حبيب الخيزران، نجل شيخ عشيرة سني ومالك أراضٍ، وكان الزعيم الأهم، علي صالح السعدي، الذي أصبح مسؤولاً عن فرع الحزب في العراق في ١٩٦٠م، وكان السعدي، المولود عام ١٩٢٨م سنياً من أصل يمزج بين العربية والكردية، قــد عاش مراهقة متقلبة ليشق طريقه إلى كلية التجارة عام ١٩٥٢م، كان عنيفاً، ومقاتلاً، بل وقاسياً لا يرحم، إلا أنه منظم جيد وسرعان ما أمسك بقيادة الحزب، وتم تــأليف

---

(١) فيما يخص تاريخ الحزب العام في هذه الفترة انظر جون ديفلن، حزب البعث: من تأسيسه إلى ١٩٦٦م (ستانفورد، كاليف: مطبعة معهد هوفر، ١٩٧٦م)، ومنيف الرزاز، التجربــة المــرة (بيروت: دار الغندور، ١٩٦٧م).

قيادة بغدادية للحزب، وتنظيم جبهة وطنية مع عناصر قومية أخرى[١]، ومع أنه لم يكن بعثياً، فقد جرى ربط عبد السلام عارف بمجموعة السعدي، ومهما يكن من أمر، لم يكن بوسع عارف أن يكون مؤثراً فقد وضع تحت رقابة صارمة.

❁ ❁ ❁

انقلاب ١٤ من رمضان

خلال ١٩٦٢م تم وضع خطط للقيام بالانقلاب، كان بعض المشاركين ضباطاً متقاعدين ممن حافظوا على الاتصال مع زملائهم في الجيش، وكان الآخرون ضباطاً ناشطين في مواقع مهمة، وفي أثناء ذلك، جرى تنظيم ميليشيا مدنية بعثية وتدريبها وتسليحها تضم عدة آلاف في بغداد، وتأجل عدد من محاولات الانقلاب المخطط لها خلال ١٩٦٢م خشية اكتشافها من جهاز الأمن القاسمي، وأخيراً، تم تحديد الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦٣ موعداً للقيام بالانقلاب.

سبق الانقلاب نفسه إضراب طلابي كبير في نهاية ١٩٦٢م، تفجر خلال حادث قام البعث بتنظيمه في إحدى المدارس، وعلى أية حال، اكتشف قاسم المؤامرة في كانون الأول وتم تأجيل الانقلاب إلى الخامس والعشرين من شباط. وعندما اعتقل قاسم عددا من المشاركين، منهم السعدي وعماش، قرر المتآمرون الإسراع بموعد الانقلاب إلى الثامن من شباط – الرابع عشر من رمضان[٢].

---

(١) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص٩٦٦-٩٧٠. تم أيضاً تأسيس المكتب العسكري للحزب، ويضم السعدي، وجواد، وشبيب، وثلاثة عسكريين -أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وعبد الستار عبد اللطيف. كان العضوان الأخيران أعضاءً عتيدين في الحزب، إلا أن البكر لربما انضم إلى الحزب بعد ثورة ١٩٥٨م. وقد حضر ضباط بعثيون آخرون بعض هذه الاجتماعات، ومنهم حردان التكريتي، ومنذر الونداوي.

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري (لندن، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٩م)، ص١٨٨-١٩٠؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص٩٦٨-٩٧٣.

لم يكن انقلاب الرابع عشر من رمضان انقلاب قصر، فلم ينجح البعثيون وحلفاؤهم القوميون من السيطرة على الحكم إلا بعد قتال ضار استمر ليومين مع قوات قاسم، أودى بحياة مئات الأشخاص. بدأ الانقلاب صبيحة الثامن من شباط، باغتيال قائد القوه الجوية الشيوعي جلال الأوقاتي، وقيام وحدات دبابات باحتلال محطة الإذاعة في أبي غريب.

انتقل الآخرون صوب معسكر الرشيد ووزارة الدفاع. ومرة أخرى، جرى الإعلان عن قيام ثوره جديدة عبر المذياع، في حين قام مؤيدو الانقلاب في القوة الجوية بقصف وزارة الدفاع وعدد من الطائرات والمدرج في معسكر الرشيد. وجرى تعبئة الحرس القومي لمحاصرة معسكر الرشيد ووزارة الدفاع.

وفي الوزارة على وجه الخصوص جرى القتال الأعنف. اختبأ قاسم في بناية محصنة مع عدد من أتباعه الموالين، وأدار الموقف من هناك، وقد شعر العديد فيما بعد أنه لو مضى في الهجوم مع قواته، لربح المعركة، كانت المعركة عنيفة في الوزارة طوال النهار، وبحلول المساء لم تكن القوات المهاجمة قد أكملت توغلها في المخابئ الداخلية للبناية. ظل معظم الجيش خارج العاصمة محايداً، ينتظر النتيجة، وفي أثناء ذلك، خرج الشيوعيون إلى الشوارع للمقاومة لأعنف يومين من القتال، وعند مواجهتهم مع الجيش، كان المتظاهرون الشيوعيون يلقون مصارعهم بالدبابات، ولكن ليس قبل أن يقتلوا عدداً من الجنود، وأخيراً في التاسع من شباط طلب قاسم ملاذاً خارج البلاد نظير استسلامه، ورُفض طلبه وفي وقت مبكر من عصر التاسع من شباط، تم تنفيذ حكم الإعدام بقاسم مع ثلاثة من رفاقه بناءً على أوامر مجلس وطني مشكل حديثاً للقيادة الثورية، وهكذا انتهى عهد قاسم.

❀ ❀ ❀

الحكومة البعثية

جرى الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة مباشرة عقب الإعلان الأولي عن قيام الانقلاب، فقد رغب أعضاء البعث، الشباب وغير المعروفين، بوضع شخصية معروفة رئيساً، يفضل أن يكون شخصاً يحوز رضا عبد الناصر، وتم اختيار عبد السلام عارف رئيساً ورقي إلى رتبة مهيب، مع أنه لم يكن في أذهان البعثيين أكثر من شخصية صورية. ونيطت وظائف عسكريه بالمشاركين في الانقلاب من بعثيين وغير ذلك، وعين طاهر يحيى رئيساً لأركان الجيش، ومع أن أحمد حسن البكر قد عين رئيساً للوزراء، غير أن علي صالح السعدي – زعيم الحزب، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية– كان هو القوة الحقيقية في الحكومة، وكان مجلس الوزراء مجرد واجهة فالسلطة الحقيقية تكمن في مجلس قيادة الثورة الذي تشكل في الثامن من شباط. اضطلع مجلس قيادة الثورة بسلطة تعيين مجلس الوزراء وحله والاضطلاع بسلطات القائد العام للقوات المسلحة. وفي بادئ الأمر ظلت عضوية مجلس قيادة الثورة سرية، بيد أن البعثيين يهيمنون عليه بوضوح، ويتولون الآن كل المواقع القيادية(١).

وسرعان ما أظهر البعثيون تهوراً في اجتثاث أنصار قاسم وقمع الشيوعيين. فقد تم تجميد ملكية ما يقارب من مائة من أتباع قاسم وتم أيضاً اعتقال العديد من

---

(١) الأعضاء الثمانية عشر في القيادة اشتملوا على ستة عشر بعثياً، كان عشرة منهم من العسكريين وهم علي صالح السعدي، وحازم جواد، وطالب شبيب، وحمدي عبد المجيد، وكريم شنتاف، ومحسن الشيخ راضي، وحميد خلخال، وهاني الفكيكي، وعبد السلام عارف، واحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وعبد الستار عبد اللطيف، وطاهر يحيى، وعبد الكريم نصرت، وعبد الغني الراوي، وخالد مكي الهاشمي، وحردان التكريتي، وعبد القادر الحديثي. بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٠٤–١٠٠٦.

الوزراء، وبدأت بعدئذ إعدامات الشيوعيين، واستمرت هذه الإعدامات لمعظم مدة وجود النظام. ولجأ الشيوعيون بصورةٍ غير رسميه إلى الدول المجاورة، واعتُقلوا وأحياناً تم اغتيالهم، إن هذه الأعمال، التي جاءت ثأراً لأعمال كان الشيوعيون قد قاموا بها، كانت نذير شؤم على مجرى السياسة في المستقبل[1]، فقد تسبب قمع الشيوعيين في تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

هاجم الإعلام السوفيتي البعث حين وصفت البرافدا ما يجري في بغداد (بموجة رعب)[2]، وبدأ الطلبة العراقيون يغادرون موسكو، وجرى تقليل المعونة العسكرية السوفيتية إلى مستوى هزيل، وأخيراً توقفت إمدادات السلاح، الأمر الذي أضرَّ بالبعث في حربه اللاحقة مع الأكراد وساعد على إضعاف النظام.

ومما يبعث على السخرية، ورغم أن الاشتراكية هي أحدى مبادئ دستور البعث، إلا أن أول إجراءاته بدت محافظة نسبياً[3]، فقد كانت أول خطوات النظام تعديل قانون الأحوال الشخصية، وذلك بتبديل الفقرة التي تنص على المساواة في الإرث بين الرجال والنساء. ولم يتم إقرار إجراءات اشتراكية وعلى العكس، أكد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء على ضمان المصالح التجارية بالإعلان على أن الحكومة لا تنوي تأميم أية صناعات وكانت سياسة البعث معتدلة بشكل متساوٍ، فقد

---

(١) فيما يتعلق بقمع البعثيين للشيوعيين، انظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص ٩٨٢-٩٩١. وعلاوة على القتلى في المعركة، تم سجن سبعة آلاف إلى عشرة آلاف شيوعياً، وإعدام (١٤٩) رسمياً. إن حصيلة القتلى غير الرسمية كانت أكثر من ذلك بكثير. ينظر المصدر السابق.

(٢) جورج لينزاوسكي، التقدم السوفيتي في الشرق الوسط (واشنطن دي. سي: معهد المؤسسة المريكية، ١٩٧٢م)، ص١٣٧.

(٣) يُعزى هذا الأمر بلا شكٍ إلى ضعف في صفوفهم والحاجة إلى الحصول على دعم من طيفٍ واسعٍ من الشعب. فضلاً عن حقيقة أن "اشتراكيتهم" لم تترجم بعد إلى برنامج عمليٍ يخص العراق.

جرى تعزيز العلاقات مع الغرب سيما الولايات المتحدة، وتم انتهاج سياسة مغايرة لسياسة قاسم تجاه الجمهورية العربية المتحدة (التي لم تعد تشمل سوريا) والكويت، وقد راودت الشكوك الكثير من أن الولايات المتحدة والكويت شجعتا على الانقلاب – الأولى بسبب الميول اليسارية لقاسم، والثانية بسبب موقف قاسم من الكويت[1]، وعلى أية حال، وصف البعث موقف قاسم من الكويت بالخاطئ، وفي تشرين أول، اعترف العراق باستقلال الكويت، وبعد أيام قلائل من الثورة، غادر طالب شبيب وزير الخارجية العراقي، إلى القاهرة لإجراء محادثات مع المصريين والسوريين بشأن الاتحاد.

❁ ❁ ❁

الإخفاقات البعثية

رغم هذه البدايات المعتدلة، لم يُكمل نظام البعث السنة، فمشكلات زعمائه، التي كانت من صنع أيديهم بدأت مباشرة بعد الانقلاب. وتتمثل إحدى هذه المشكلات في الحرب الكردية المستمرة، التي تسبب البعث في تفاقمها جراء سياسته القومية، ففي البدء، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني على اتصال مع البعث ووافق على دعم الانقلاب. وجرى الاتصال بين الأكراد والحكومة، ومنذ البدء، تمحورت المسألة قيد التفاوض حول مقدار الحكم الذي تنوي الحكومة الجديدة منحه إلى الأكراد لتحقيق السلام في الشمال، سيما وأن البعث على النقيض مع أسلافه، كان تواقاً لتحقيق نوعاً ما من الوحدة العربية. ففي آذار، طالب البارزاني، من بين جملة من الأمور الأخرى، بتأكيد الحق الكردي في الحكم الذاتيّ، وتشكيل سلطات تشريعية وتنفيذية كردية في الشمال، وتعيين نائب رئيس كردي في بغداد، وتشكيل جيش كردي في

(١) الأهرام (القاهرة)، ٢٧ من أيلول ١٩٦٣م.

الشمال، وبإشغال الأكراد لكل المناصب في كردستان. وستشمل المنطقة الكردية ألوية السليمانية وكركوك، وأربيل، ونواحي من الموصل وديالى يعد الأكراد فيها أغلبية. وكانت هذه الأمور أبعد من التنازلات التي كان البعث مهيأً لتقديمها. وأصبحت معارضتهم واضحة، بالرغم من استمرار المفاوضات(١).

ويكمن الاهتمام الحقيقي للبعث في مفاوضاتهم مع عبد الناصر لتحقيق نوعاً ما من الوحدة مستقبلاً. ففي ١٧ من نيسان، عُقدت اتفاقية مع عبد الناصر للقيام باتحاد مستقبلي. وكان الأكراد قد أوضحوا تلقائياً أنه في حالة انضمام العراق إلى اتحاد عربي، فإنهم سوف يطالبون بحكم ذاتي أوسع(٢). وبعد الاتفاق نشر الأكراد مذكرة تطالب بدولة ثنائية القومية. ومنذ ذلك الحين، تدهورت العلاقات مع الأكراد على نحوٍ سريع. وبنهاية نيسان، تم نشر طائرات وقوات باتجاه الشمال. وفي مطلع حزيران، تم اعتقال الوفد الكردي، واستؤنفت الحرب. وكان الوضع في الشمال خطيراً. وقد فرض الأكراد سيطرتهم على كامل المنطقة الشمالية المحاذية لإيران، وكان البارزاني يتلقى معونة كبيرة من الأكراد الإيرانيين مما مكن قواته من كسر الحصار التي فرضته الحكومة العراقية سابقاً على الأكراد، فلم يكن بوسع الإيرانيين ولا الجيش العراقي فرض سيطرة حدودية. وفي أثناء ذلك، تكشف التعاون بين الإيرانيين والأكراد العراقيين.

وتخلياً عن السياسة الدفاعية التي اتبعها قاسم، قررت الحكومة إعادة السيطرة على الإقليم الكردي وسحق الحركة الكردية إن أمكن. وقصفت القوات العراقية القرى بالدبابات، والمدفعية الثقيلة، ومن الجو؛ وأزالت القرى الكردية التي تخضع

---

(١) محمود الدرة، المسألة الكردية، ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٧. جرى جر عبد الناصر إلى مناقشات مع الأكراد اعترافاً بأهميتهم عند قيام وحدة. فيما يتعلق بهذه المناقشات انظر دانا آدمز شميدت، رحلة بين رجال شجعان (بوسطن: ليتل، براون ١٩٦٤م)، ص٢٥٣-٢٥٥، ٢٦١-٢٦٥.

لسيطرتها، وبدأت بتعريب المناطق الاستراتيجية [١]. وكانت حصيلة خسائر الأكراد أفدح من الخسائر السابقة، غير أن سياسة البعث لم تكن أكثر نجاحاً من سياسة قاسم، وبحلول الشتاء، استعاد الأكراد معظم مواقعهم، وبدأ المعتدلون في الجيش بالاستياء من سياسة الحكومة. وكذا عدد من الوزراء. لقد عجلت عدم قدرة البعث على إيجاد حل للمشكلة الكردية أو تحقيق نصر عسكري من سقوطه.

نجمت المشكلة الأخرى عن تورط نظام البعث في الشؤون العربية. فمواصلة محاولة الاتحاد مع عبد الناصر صرفت القيادة عن الشؤون الداخلية. وكان انقلاب البعث في العراق قد تلاه حدث مشابه في الجارة سوريا ؛ في الثامن من آذار، فقد تسلم البعث السلطة في دمشق ولأسباب داخلية، اهتم البعثيون السوريون بإقامة اتحاد جديد مع عبد الناصر، رغم أنه سرعان ما أصبح واضحاً أن هذا الشعور لم يلق رداً مماثلاً. ولتحقيق هذا الاتحاد، احتاجوا إلى دعم زملائهم العراقيين. وفي العاشر من آذار، توجه علي صالح السعدي مع وفد عراقي إلى سوريا، وفي السادس من نيسان، التقى الوفد العراقي والسوريون مع عبد الناصر في مصر لإجراء مباحثات بشأن الوحدة. وسرعان ما انهارت هذه المباحثات نتيجة العداء المتبادل بين عبد الناصر والبعث. وعلى الرغم من ذلك، تمخضت خلافاتهم عن اتفاق ينص على اتحاد مستقبلي بين العراق وسوريا ومصر. وجرى توقيع الاتفاق في السابع عشر من نيسان، إلا أن شهر العسل لم يستمر طويلاً. فعبد الناصر لم يكن راغباً بالوحدة مع البعثيين في سوريا والعراق لجملة من الأسباب: فهو يمقت فكرة اقتسام القيادة في العالم العربي معهم، ولا يثق بقيادتهم فضلاً عن كونه غير راغب بالانغماس في مشكلات العراق المتعددة. وبحلول تموز، تدهورت العلاقات بين عبد الناصر والبعث إلى حد هاجم فيه الزعيم المصري البعث علانية، وتبخرت إمكانية الاتحاد،

---

(١) جيرس كيجرا، الحركة القومية الكردية (باريس: فلاماريون، ١٩٧٩م)، ص٢٣٧.

وكذا المزيد من تأييد البعث داخل العراق. وقد شجع عبد الناصر معارضي البعث للقيام بتغيير حكومي [١].

وفي النهاية فإن العوامل الحادة التي أطاحت بالبعث كانت انقساما عميقاً في زعامة الحزب -سيما حول قضايا تخص السياسة والتكتيك والمعالجة غير الصحيحة للمشكلات الداخلية. وانقسم الحزب إلى أجنحة معتدلة ومتشددة. فالجناح المقاتل، الذي يقوده علي صالح السعدي، كان عقائدياً حتى النخاع، مهتماً بتعزيز مبادئ الحزب وتأكيد سيطرة الحزب على كل شيء. وكان السعدي وجناحه أكثر راديكالية أيضا في تفسيرهم لعقائد الحزب الاجتماعية. فقد تبنوا أفكاراً ماركسية على شاكلة التخطيط، والمزارع التعاونية، وسيطرة العمال على وسائل الإنتاج[٢]. وفيما يتعلق بالتكتيك فقد اتخذوا خطاً متشدداً رافضاً للتسوية مع الفكر التدريجي. كان السعدي أكثر عنفاً من زملائه. وقد ضمت مجموعته عدداً من المدنيين، ممن ناط بهم السعدي مواقع عليا في الحزب خلال زعامته: هاني الفكيكي، ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد، وحميد خلخال، وأبو طالب الهاشمي، ومن العسكريين، منذر الونداوي، قائد الحرس القومي[٣]. وكان هذا الجناح يعتمد اعتماداً متزايداً على الحرس القومي، وتحت نفوذ السعدي، وسرعان ما اتسمت إدارة الحرس القومي بالبطش، ومطاردة الشيوعيين، وأنصار قاسم، والمعادين الآخرين للنظام. وتم أيضاً

---

(١) فيما يتعلق بهذا الجانب من السياسة العربية الداخلية، انظر مالكوم كير، الحرب العربية الباردة (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٧١م)، ص٤٤-٩٥ ؛ كمال أبو جابر، حزب البعث العربي الاشتراكي (سيراكوس، أن، وأي: مطبعة جامعة سيراكوس، ١٩٦٦م)، ص٧٥-٩٥ ؛ وديفلن، حزب البعث، ص٢٣٩-٢٧١.

(٢) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٢٠. وهذا لا يعني القول أن لهذا الجناح أي برنامج بنّاء ينسجم مع احتياجات العراق. إن المنهج الماركسي يقدم شعارات أكثر مما يقدم برامج.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص١٠١٩.

اعتقال أبرياء لأسباب شخصية، وقام الحرس بإزعاج الناس أثناء الليل[١]. وطبيعي أن يشعر الناس بالنفور من هذه الإساءات، وكان الجيش يراقب نمو هذه الميليشيا المنافسة بالشك والغيرة.

والمجموعة المعتدلة التي قادها طالب شبيب وحازم جواد، ضمت البعثيين العسكريين حردان التكريتي، وعبد الستار عبد الطيف، وطاهر يحيى، كانت أكثر براغماتيه في توجهها. ولإدراكها ضعف موقف البعث، فقد أيدوا اقتسام السلطة مع مؤيدين من غير البعثيين، سيما من العسكريين. وفي الواقع، لم يكن لديهم خيارٌ، ومع أن هدف البعث الأساسي إقامة دولة الحزب الواحد، فإن سيطرة الحزب على الحكومة والجيش كانت لا تزال ضعيفة، وكانت عضويته الحزبية واهنة. وطبقاً لأحد المصادر، فإن مجمل عضوية الحزب في العراق لم تتجاوز (٢٥٠٠) عضو في ١٩٦٤م[٢] ؛ وطبقاً لمصدر آخر، كان هناك زهاء (٨٠٠) بعثي كامل العضوية في شباط ١٩٦٣م، رغم أن عدد الأعضاء المرشحين لربما بلغ (١٥٠٠) عضوٍ[٣]. (البعثيون كاملو العضوية هم الذين يحتلون الموقع القيادي في الحزب ؛ والأعضاء المرشحون هم الذين يُقبلون في الحزب بصفة اختباريه للتأكد من أهليتهم ولم يتم منحهم العضوية الكاملة بعد) والعديد من الأعضاء المرشحين، سيما من العسكريين، كانوا مجندين حديثاً أو مجرد متعاطفين وكان التزامهم بأفكار الحزب سطحياً. واستناداً إلى هذه الظروف، اعتقد المعتدلون أن على الحزب أن لا ينغمس في إلقاء الخطب التي تُنفّر العناصر المحافظة حتى تتعزز سلطته. وفضّل المعتدلون أيضاً

(١) أيرنست بينروز، "مقال حول العراق"، أورينت ٣٥ (١٩٦٥م): ٣٣-٦٤.
(٢) أبو جابر، حزب البعث العربي، ص١٤٤.
(٣) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠١٠.

اتباع نهج أقل بطئاً للتغير لتهيئة المناخ للاشتراكية أولاً قبل اتخاذ إجراءات راديكالية. وعلاوة على هذين الجناحين. كان ثمة جناح أصغر يقوده الضابطان أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش. تم تصنيفهم (كيمينيين)، أو ممثلين للجناح الوسط في الحزب، وكان أعضاء هذا الجناح تواقين للتوسط بين الجناحين الآخرين لصالح وحدة الحزب.

وفي تشرين أول ١٩٦٣م، بلغت الأمور ذروتها في مؤتمر الحزب السادس، المنعقد في دمشق[1]. ففي انتخابات القيادة القومية، نجح السعدي وجناحه في كسب معظم المقاعد المخصصة للعراق. ونجح أيضاً في الحصول على الدعم لأفكاره الاشتراكية الراديكالية، وبذلك عزل ميشيل عفلق، مؤسس الحزب، والمعتدلون الآخرون في الحزب، ولكن الانتصار في دمشق لم يكن يعني انتصاراً في بغداد، فقد كان مناوئو السعدي يستعدون لإسقاطه. وفي اجتماع تشرين الثاني في بغداد، الذي دعا المعتدلون لعقده لانتخاب ثمانية أعضاء جدد في القيادة القطرية العراقية للحزب، قاطع عدد من البعثيين العسكريين المسلحين الاجتماع وفرضوا انتخاب قيادة معتدلة جديدة. وجرى اعتقال السعدي وأربعة من مساعديه ونفيهم إلى أسبانيا.

ولم يستغرق رد الفعل طويلاً، فقد خرج أنصار السعدي إلى الشوارع، وأمضى الحرس القومي أسبوعا كاملا من الهياج. هاجم أنصار السعدي في القوة الجوية القصر الجمهوري. وبدت بغداد على شفا الفوضى. وتم استدعاء البعثيين العراقيين في القيادة القومية من دمشق، وفي الثاني عشر من تشرين الثاني، وصل

---

(١) فيما يتعلق بهذا المؤتمر القطري انظر إيتامر رابينوفيتش، سوريا البعث، ١٩٦٣م-١٩٦٦م (نيويورك: مطبعة هالستيد، ١٩٧٢م)، ص٧٥-١٠٨ ؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٢٠-١٠٢٢.

ميشيل عفلق وأمين الحافظ إلى بغداد. وقد عمقت هذه الخطوة من أزمة البعث. فوصول القادة السوريين للمساعدة في تقرير مسألة قيادة البلد عدّها معظم العراقيين تدخلاً خارجياً سافراً في شؤونهم. وبعد اجتماع عُقد في الرابع عشر من تشرين الثاني، أعلن هؤلاء القادة أن انتخابات الحادي عشر من تشرين الثاني لاغية وباطلة وأصدروا قراراً بوجوب تنحية الجناح المعتدل لشبيب وجواد. وجرى نفيهما إلى لبنان. واضطلعت القيادة القومية من دمشق بمسؤولية إدارة شؤون الحزب في بغداد حتى يتم إجراء انتخابات جديدة، مع أن السلطة الحقيقية ظلت بيد فرع الحزب في بغداد. ولم يكن بالإمكان تصور أكثر الظروف تعاسة التي كان الحزب يمر بها. وكانت القيادة القومية قد قامت بتدخل خارجي غير مقبول في شؤون العراق في حين قضت الخلافات بين الأجنحة على كامل قيادة حزب البعث التي نفذت انقلاب ١٩٦٣م، وبذلك مهدت الطريق أمام عارف وأنصاره المعتدلين في الجيش للاستيلاء على السلطة.

طوال تلك الأحداث، شعر العسكريون البعثيون بأنهم يرتبطون بروابط مشتركة مع زملائهم الضباط القوميين أكثر مما يرتبطون بالمدنيين البعثيين المتشددين. فطاهر يحيى ورشيد مصلح، اللذان انضما إلى الحزب مؤخراً وكان التزامهما بمبادئه سطحياً، تركا الحزب ليصطفا مع عارف. أما البكر وعماش وحردان التكريتي فلم يتركا الحزب، إلا أنهم أيدوا عارف في الصراع. وبوضوح توقعوا أن يلعبوا دوراً أكبر في النظام اللاحق من دورهم السابق. فحردان التكريتي، على وجه الخصوص، ساعد في انهيار النظام باستخدام القوة الجوية، وهو عمل استخدمه زملاؤه لاحقاً ضده، لقد جعلت الأحداث من مهمة عارف أمراً يسيراً بشكل لا يصدق. فكل ما عليه وعلى أنصاره عمله هو انتظار الوقت المناسب حتى يتم إخراج جناحي البعث من قيادة الحزب ونفيهما. وعندما كان الحزب قد ارتكب

انتحاراً فعلياً، تدخل عارف، وفي يوم واحد قام أنصاره بعمل عسكري وجيز، دشنَّ نظاماً جديداً[(١)].

❁ ❁ ❁

النظام العارفي الأول

كان استيلاء عارف على السلطة، أول انقلاب أبيض حتى الآن. ورغم التسهيلات التي قدمتها الحماقات البعثية، فإن الانقلاب كان قد جرى التخطيط له منذ مدة. وكان عارف القائد بلا شك، ومعه الضباط الناصريون علاوة على البعثيين المعتدلين، وكانت الشخصيات الرئيسة في الانقلاب من العسكريين، يرتبط العديد منهم بروابط شخصية وسياسية مع بعضهم البعض. اعتمد عارف على أخيه، عبد الرحمن، الذي تم تعيينه آمراً للفرقة الخامسة، للسيطرة على الجيش، واعتمد أيضاً على المقدم سعيد صليبي، المنحدر من الرمادي ومن نفس المجموعة العشائرية لعارف، الذي تولى مسؤولية الحرس الجمهوري المشكل حديثاً[(٢)]. وكان جميع المؤيدين البعثيين للانقلاب أعضاء في المكتب العسكري للحزب، والأهم، كانوا تكارتة جميعاً. وهذه المجموعة المنحدرة من تكريت، قرية صغيرة تطل على دجلة، كانت قد برزت أثناء حكم البعث، وبينها تماسك ملحوظ. أما مجموعة الضباط الناصريين فقد تزعمهم عارف عبد الرزاق، الذي تم تعيينه في البدء وزيراً للزراعة وبعدئذ قائداً للقوة الجوية.

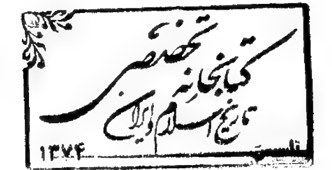
---

(١) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٢٢-١٠٢٦ ؛ خدوري، العراق الجمهوري، ص٢١١-٢١٤.

(٢) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٢٥.

انعكست الخلفية العسكرية لمؤيدي الانقلاب على الحكومة التي شكلوها. ففي الثامن عشر من تشرين الثاني، أعلن عارف أن الجيش سيبسط سيطرته على البلاد، وسيتم احتجاز ميشيل عفلق وأمين الحافظ لمنع أي اضطراب يقوم به البعثيون، وأن حكومة جديدة ستشكل ويتولى بنفسه رئاسة الجمهورية فضلاً عن منصب القائد العام للقوات المسلحة. وقد منح عارف نفسه سلطات استثنائية لمدة عام للتعامل مع الوضع الداخلي. وتجدد هذه السلطات عند الحاجة. وجرى حل ميليشيا حزب البعث وتشكلت وزارة جديدة شغل قادة الانقلاب المناصب البارزة فيها. تولى طاهر يحيى منصب رئيس الوزراء، وسرعان ما أصبح الرجل الثاني في النظام. أما العسكريون البعثيون الذين كانوا قد ساعدوا على الانقلاب فقد كوفئوا أيضاً بمناصب، ولم يلبث الأمر طويلاً قبل أن يقرر عارف احتواءهم جميعاً ففي كانون الثاني ١٩٦٤م، أُلغي منصب نائب الرئيس، وحُوِّلَ أحمد حسن البكر إلى وزارة الخارجية ومن ثم استقال من الحكومة. وتم إبعاد حردان التكريتي، وزير الدفاع،في آذار. وبحلول ربيع ١٩٦٤م، كانت الحكومة بيد عارف والناصريين. وقد أحدث هذا التغيير، علاوةً على إبعاد البعثيين عن الحكومة، انقساماً في الحزب. أما الذين ظلوا مع عارف، سيما طاهر يحيى، فقد ابتعدوا طبيعياً عن الحزب وأظهروا عداءً إزاءه. وقد ولد دور عارف في الأحداث مرارة في نفوس القادة البعثيين، سيما البكر، الذي عقد العزم منذ ذلك الحين على الإطاحة بالنظام فى أقرب فرصة.

❃ ❃ ❃



عبد السلام عارف

إن التنفيذ الهادئ لهذا الانقلاب والمناورة البارعة للمعارضة أظهرت أن عبد السلام عارف الذي برز في الأحداث المضطربة خلال السنوات الأربع المنصرمة يختلف إلى حد ما عن عارف الذي كان قد قاد بتهور انقلاب ١٩٥٨م. فدروس صراعه مع قاسم، وسجنه، ومتابعته للقوى التي أطلقتها الثورة قد خففت من اندفاعه ومنحته حساً أكبر بالتوازن، والواقعية والنضج.

وكان لعارف ميزات عدة وشحت إدارته. فهو ابن عائلة عربية سُنية فقيرة ومتدينة من بغداد. انتقلت عائلته خلال شبابه إلى الفرات الأوسط، حيث ترعرع مع أبناء عمومته. وتشرب هناك بالمشاعر القومية في وقت مبكر. وأحد أبناء عمومته، الشيخ ضاري، وكانت القوات البريطانية قد سجنته لاشتراكه في قتل الكولونيل لجمان في ١٩٢٠م، وهو عمل يفتخر به عارف، وشأنه شأن قاسم، لم تكن له سيره دراسية متميزة، إلا أنه تخرج في الكلية العسكرية وكلية الأركان. وربما كان شعوره الديني الميزة الأبرز في شخصه. فقد كان مسلماً محافظاً نسبياً وسنياً شديد الولاء، وهي ميزات ستخفف من التجاوزات الثورية للسنوات القليلة الماضية[١]. وكما اتضح بعد وقت، فإن محافظة عارف وحذره الجديد كانت منسجمة إلى حد كبير مع مزاج البلد، وعلى النقيض من قاسم والقيادة البعثية الشابة، كان عارف متبسطاً يحب الشعب. فقدرته على الحكم بطريقة أكثر انفتاحاً والاتصال مع العامة منحته ميزة جيدة لتعزيز سلطته ومنح البلد بعض الاسترخاء من توترات وصدامات السنوات الماضية.

❀ ❀ ❀

---

(١) خدوري، العراق الجمهوري، ص٨٨-٩٠ ؛ عبد السلام عارف، "مذكرات عبد السلام عارف"، كما رويت إلى علي منير، روز اليوسف، ٣٠ من آيار ١٩٦٦م، ص١٥-١٧.

الاشتراكية العربية المعتدلة

مع أن عارف مر بمراحل عدة من التطور، إلا أنه وعلى العموم كان متأثراً بفلسفة عبد الناصر ونهجه المتجسد بالاشتراكية العربية، اعتمد عارف، في بادئ الأمر، اعتمادا كبيراً على العناصر الناصرية في العراق، سيما للمساعدة في تعزيز موقعه في الداخل ولكسب تأييد عبد الناصر المطلوب كثيراً لنظامه. ورغم اعتماد هذه المجموعة على السكان العرب السُّنة، ومنهم بعض العناصر المحافظة التي كانت قد دعمت تمرد الموصل، فإن نواتها المحركة بين المدنيين كانت مجموعه من الأساتذة الشباب والتوكنوقراط الملتزمين بالاشتراكية التزاماً يفوق التزام نظرائهم القدماء.

اتسم نظام عارف بكونه حقبة راحة من الموجة الثورية ومحاولة لتعزيز المكاسب المتحققة حتى الآن، مع أنه ومن وقت لآخر كان التوكنوقراط الشباب يمارسون ضغطاً للقيام بالمزيد من الإصلاح. وكان ثمة استرخاء من التوترات والمصادمات التي أحدثها النظامان السابقان، رغم حدوث بعض محاولات الانقلاب. جرى حل الحرس القومي لتجاوزاته؛ وتم تطبيع العلاقات الخارجية؛ والسماح بمقدار أكبر من حرية التعبير؛ وجرت محولة ناجحة ومعقولة لموازنة احتياجات العراق الداخلية مع سياسته الخارجية. وأكد النظام على الاستقرار والكفاءة بدلاً من الطهارة العقائدية والتغيير الجذري. وإذا ما عدنا إلى الماضي، يتضح أن هذا النظام كان الأقرب إلى ممارسات وسياسات النظام القديم من أية حكومة أخرى منذ ١٩٥٨م.

هيمن الجيش على المرحلة الأولى من نظام عارف. فقد صدر إعلان في الثامن عشر من تشرين الثاني يقضي بتشكيل المجلس الثوري الوطني، الذي رأسه عارف وضم آمري كل الوحدات العسكرية الرئيسة،

وضم مجلس الوزراء برئاسة طاهر يحيى، ثمانية ضباط سابقين. وتولى عارف، الذي رقي إلى رتبة مشير، الدور المهيمن في الحكومة، رغم أنه لم يكن مستبداً كقاسم. ورغم إقحام ضباط مؤثرين ومتقاعدين في العديد من المناصب العليا، فان المدنيين – السياسيين والتوكنوقراط – لعبوا دوراً مؤثراً على نحوٍ متزايد. فقد صرح مجلس الوزراء الأول بأنه سيقيم اقتصاداً موجهاً يشجع القطاعين العام والخاص، ويحفز الصناعة والاستثمار الخاص ويقوم بالإصلاح الزراعي الذي كان في طور النسيان تقريباً خلال السنوات القليلة الماضية وعلى أساس عادل. وتماشياً مع هذه البداية، فإن العديد من العراقيين الذين كانوا يعيشون في الخارج عادوا إلى الوطن، وتدفق رأس المال إلى البلد مرة أخرى.

وفي الشؤون الخارجية أيضاً، اتبعت حكومة عارف سياسة معتدلة. فقد تحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي دونما إزعاج للغرب. وتم استئناف إمدادات السلاح في مطلع ١٩٦٤م؛ وقام الاتحاد السوفيتي بنصب منظومة صواريخ أرض جو، وتسليم ثلاثة أسراب إضافة لميغ ٢١، وتزويد العراق بأول قاذفات متوسطة من طراز (TU -16) [1] وأقام السوفيت أيضاً مفاعلاً ذرياً، تم استكماله في ١٩٦٤، وأداروا مشاريع أخرى قيد الإنشاء. وفيما يتعلق بالشؤون العربية، أكد النظام أن العراق سيعمل على تحقيق وحدة مستقبلية مع مصر على أساس الاتفاقية الثلاثية الموقعة في السابع عشر من نيسان، وهي خطوة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدعم الداخلي الذي كان عارف يلقاه من الناصرين وفي كانون الثاني ١٩٦٤م، زار عارف مصر وتحدث على نحوٍ موسع مع عبد الناصر. وقد وسم هذا الأمر المرحلة الثانية في

(١) روجر باجاك، "المساعدة العسكرية السوفيتية للعراق وسوريا" المجلة الستراتيجية ١٠٤ (شتاء ١٩٧٦م): ٢٥.

النظام. فلا عارف ولا عبد الناصر كانا متلهفين للاندفاع بتهور نحو الوحدة، بيد أن الوحدة مع مصر كانت حافز الناصريين في العراق. وتحت تأثيرهم، ولم يمض الأمر طويلاً قبل أن تبدأ عملية تعديل البنية الداخلية في العراق لتتلاءم مع الاتجاهات المصرية. ففي الثالث من أيار ١٩٦٤م، جرى الإعلان عن دستور مؤقت جديد، على غرار الدستور المصري. ويكمن الاختلاف في أن الدستور العراقي أعطى تأكيداً أكبر للإسلام وأقل للاشتراكية. وفي حزيران، اتخذت الحكومة خطوة أبعد، بوضع خطط لأجراء انتخاب لاتحاد اشتراكي عربي على غرار الأنموذج المصري. كان الاتحاد مولودا ميتاً. فلم يتم للسماح لليسار الفعلي ولا للبعثيين بالانضمام إليه. وقد طالب أنصار الحزب الوطني الديمقراطي السابق بإرساء دعائم ديمقراطية حقيقية ونظام متعدد الأحزاب ؛ أما المحافظون – مالكو الأراضي، والزعماء الدينيون، والتجار، ورجال الأعمال – فقد ارتابوا في الأهداف الاشتراكية للاتحاد. ولم يدعمه سوى الاشتراكيين الناصريين من الشباب المتحمسين. واستمروا، وبإقدام، يدفعون الأمور صوب الوحدة، وبقيادة سياسية موحدة، تتألف من رئيسي الدولتين، ورئيسي الوزراء. والوزراء الآخرين. وفي غضون ذلك، تواصل التخطيط العسكري المشترك، وفي مايو ١٩٦٤م، وقع كِلا البلدين اتفاقية تنص على إقامة قيادة مشتركة. وبحلول أيلول، كان هناك زهاء خمسة آلاف جندي مصري على التراب العراقي، على افتراض إجراء مناورات مشتركة، لكن هذه القوات كانت معنية في الواقع بدعم النظام في أعقاب محاولة انقلاب قام بها البعثيون.

❁ ❁ ❁

قوانين التأميم

كانت الإجراءات السياسية والعسكرية القومية قصيرة الأجل. وكانت قوانين التأميم الصادرة عام ١٩٦٤م من بين أهم الإجراءات التي أثرت في التطور الداخلي في العراق. ورغم أن هذه القوانين قد صودق عليها لأسباب اقتصادية واجتماعية، فإنها شكلت أيضاً خطوة أولى في تنسيق اقتصادي البلدين. وأياً تكن الدوافع، فإنها مثلت الخطوة الأكثر جوهرية للنظام نحو إصلاح اشتراكي، خطوة كان لها في نهاية الأمر تأثيرات بعيدة المدى. ولم يكن عارف المهندس الحقيقي للتأميم، بل كان المهندس الحقيقي شاب مختص بعلم الاقتصاد تلقى تعليمه في جامعة كامبرج، هو خير الدين حسيب، محافظ البنك المركزي. كان حسيب وابن خاله أديب الجادر، الذي أصبح لاحقاً وزيراً للصناعة، يمثلان التوكنوقراط المتأثرين بتجارب عبد الناصر الأخيرة في الاشتراكية ويرغبان بتطبيقها في العراق. كانت هذه المجموعة قد درست القطاع الخاص ووجدته غير كفء. وبرأيهم أن رأس المال في المصارف الخاصة والشركات لم يتم استثماره في التطوير الاقتصادي ؛ وأن الاستيرادات الاستهلاكية تهيمن على التجارة الخارجية ؛ وأن الثروة تتركز وبإفراط عند طبقة أرستقراطية صغيرة. لذا أيدوا تأميم المصارف والصناعات الرئيسة، وتشكيل قطاع عام يقود عملية التنمية، وإقرار القوانين المعدة لإعادة توزيع الدخل[١] .

---

(١) خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى (بغداد: المنظمة الاقتصادية)، ص٣-٥.

ولدى نشرها بمناسبة الذكرى السنوية لثورة تموز في ١٩٦٤م، أممت القوانين الجديدة كل المصارف وشركات التأميم، وجميع شركات الأسمنت والسكائر، وبعض صناعات الطحين والنسيج. ونص تعديل لاحق على تحويل استيراد وتوزيع المستحضرات الصيدلانية، والسيارات، والشاي، والسكر، ومواد أخرى إلى احتكار حكومي. وسيجري تعويض مساهمي الشركات المؤممة، وسيتم تحويل رأس مال المصارف والصناعات المؤممة إلى سندات قابلة للدفع خلال (١٥) عاماً وبفائدة (٣%). ومع أن القانون نص على أن الصناعات الرئيسة ستعود إلى القطاع العام، فإن الشركات الصغيرة أُنيطت بالمصالح الخاصة، في حين سينهض قطاع مختلط بأعباء صناعات معينة كتصنيع الطعام والملابس. وبموجب القانون الجديد، فإن العمال والمسؤولين سيحصلون على (٢٥%) من أرباح كل الشركات على شكل دفع نقدي، وخدمات اجتماعية، وإسكان. وسيشارك العمال في إدارة الشركات فضلاً عن وجود مَنْ يمثلهم في مجالس الإدارة.

ولم يسمح لأي شخص بحيازة أكثر من عشرة آلاف دينار عراقي (٢٨ ألف دولار) بقيمة أسهم في أية شركة، وتم أيضاً تعديل ضرائب الدخل والميراث باتجاه أكثر تقدمية. ولإدارة القوانين الجديدة، جرى تأسيس المؤسسة العامة للمصارف والمنظمة الاقتصادية. وعُيِّنَ خير الدين حسيب رئيساً لهما[1]. ولقد لقيت قوانين التأميم معارضة من العناصر التجارية المحافظة، فهي (أي القوانين) تثبط بلا شك من الاستثمار الخاص. إن فجائية القوانين وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي أحدثته خلق مناخاً من الريبة. وشعر عارف بضرورة التأكيد إلى الشعب بعدم وجود تأميمات إضافية.

---

(١) المنظمة الاقتصادية، مجموعة القوانين الاشتراكية (بغداد: شركة الأوقاف للطباعة والنشر، ١٩٦٥).

وعند استعادة الأحداث يظهر أن الاقتصاد نجا من العاصفة بأفضل مما كان متوقعاً. فالإنتاج الإجمالي والأرباح لم تتدنَ، بل ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً[١]. وأياً يكن التأثير الاقتصادي للقوانين الجديدة، فإنها وسمت سياسياً خطوة رئيسة في تحويل اقتصاد البلد من نظام العمل الحر المحوّر بمفاهيم دولة الرفاهية، إلى اقتصاد يعتمد على النظام الموجه وعلى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج في الصناعات الأساسية. وفي حين تبخرت الجوانب الأخرى للوحدة المزمعة مع مصر، فقد ظل هذا الجانب. ومع أنها معتدلة في مداها، فإن هذه الخطوة وضعت سلطة إدارة الاقتصاد بيد الحكومة. وكما هو الحال مع الإصلاح الزراعي، فقد ثبت أن تشريع التغيير أيسر من تهيئة كادر حكومي للاضطلاع بمهام القطاع الخاص، مع المشكلات الناجمة عن عدم الكفاءة.

وسمت مشاريع التأميم ذروة التأثير الناصري في العراق. وبحلول مطلع ١٩٦٥م، بدأت العلاقات بين عارف والناصريين بالفتور إلى حدٍ بعيد، من المشكوك به كم كان عارف صادقاً بترحيبه بفكرة الاتحاد مع مصر والإجراءات المنفذة لتحقيق ذلك، كإنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي والتأميم. ورغم حماسته المبكرة لعبد الناصر، إلا أنه كرئيس حكومة مسؤول شعر بالصعوبات التي يفرضها الاتحاد على

---

(١) يحتوي تقرير حسيب المقدم إلى الرئيس حول نتائج التأميم بعد عام واحد من صدور القوانين على إحصائيات تظهر زيادة في الأرباح بمقدار (٢٤%) للأشهر الثمانية الأولى بعد التأميم مقارنة بالأشهر الثمانية السابقة. حسيب، النتائج، ص٦٠-٦١. اظهرت إحصائيات البنك المركزي أن الفهرس الكمي للإنتاج الصناعي ارتفع من (١٠٠) في ١٩٦٢م إلى (١١٩,٤) في ١٩٦٥م. البنك المركزي العراقي، النشرة ٤ (١٩٧٣م): ٤٤. تقرير غير منشور لشكري صالح زكي – المعارض المعروف للبرنامج– ادعى وجود تدنٍ نلحوظ في الاقتصاد (تقرير مذكور في كتاب بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٣٣، ملاحظة ٢٠). للمزيد من التحليل المفصل لقوانين التأميم، انظر بينروز وبيزوز، العراق، ص٢٦٠-٢٦٧.

العراق. وثمة سبب وجيه للاعتقاد أن عارف اعتمد على الناصريين للتخلص من البعث، بدلاً من أية دوافع عقائدية. وكان عبد الناصر نفسه غير راغب بالاتحاد بعد تجربته مع سوريا. وعلاوة على ذلك، كان قلقاً على استقرار نظام عارف بعد محاولة الانقلاب البعثية عام ١٩٦٤م وتجدد المشكلة الكردية.

وعلى أية حال، وبحلول صيف ١٩٦٥م، شعر عارف بالقوة الكافية للشروع بسلسلة من الخطوات الذكية ضد الناصريين. فقد وعد عارف عبد الرزاق، قائد القوة الجوية والناصري البارز، بمنصب رئيس الوزراء في المستقبل، في محاولة لتحييد المعارضة المحتملة. وفي الرابع من تموز، نسق استقالة الوزراء المؤيدين لمصر من مجلس الوزراء. وفي الواقع، كان تأثيرهم قد تدنى كثيراً، إلى حدٍ ما لأن إجراءاتهم الاشتراكية لم تكن شعبية. ولاحقاً حصل عارف على استقالة رئيس الوزراء طاهر يحيى، الذي كان يحمي مجموعه من البعثيين والاشتراكيين في المؤسسة الاقتصادية سيما خير الدين حسيب. وفي أثناء ذلك، استمر عارف بتعيين أنصار موالين له في مناصب عسكرية مهمة. فقد حصل المقدم عبد الرزاق النايف، من الرمادي أيضاً، على منصب رفيع في الاستخبارات العسكرية وتمت إناطة منصبين مهمين باثنين من الأتباع المخلصين الأول قائداً لحماية بغداد والثاني آمراً للحرس الجمهوري. وفي السادس من أيلول ١٩٦٥م، قام عارف بتغيير حكومي. وشكل وزارة جديدة، برئاسة عارف عبد الرزاق. أما عبد الرحمن البزاز، الذي سرعان ما لعب دوراً مهماً في الشؤون العامة وكان يحظى بثقة عارف، فقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء. وبعد شعوره بالاطمئنان النسبي، غادر عارف إلى المغرب في الثاني عشر من أيلول ١٩٦٥م لحضور مؤتمر قمة عربي.

وفي السادس عشر من أيلول، قام رئيس الوزراء عارف عبد الرزاق بمحاولة انقلاب بدعم من بعض العناصر الناصرية. ومهما يكن من أمر، فإن

الرئيس كان قد اختار رجاله اختياراً جيداً فقد ظل كل من أخيه عبد الرحمن عارف وسعيد صليبي مخلصين للرئيس، رغم صداقتهما الشخصية لعارف عبد الرزاق. فقد أحبطوا بهدوء محاولة عبد الرزاق. ووضعوه على متن طائرة وأرسلوه إلى القاهرة، وأعادوا الأمور إلى نصابها. وعلى أية حال، فقد أدت هذه الحادثة إلى تدني موقع الناصريين بصورةٍ كبيرة، وإلى فتور العلاقات بين بغداد والقاهرة. تحول عارف إلى مصدر آخر للدعم الداخلي، بادئاً بتوجه حكومي شديد بالكامل. فقد عين البزاز رئيساً للوزراء، وهو اختيار مثالي مكَن عارف من التغلب على التدخل من الجيش وخطر حدوث انقلاب ناصري.

❋ ❋ ❋

البزاز والتراجع عن الاشتراكية

كان عبد الرحمن البزاز مدنياً وقومياً حسن السمعة. فكونه محامياً يحمل شهادة من جامعة لندن، سيُقنع المعتدلين والأقسام الواسعة من الشعب المُتْعَب من الحكم العسكري. وسيكون ملائماً لعارف كذلك، كونه لا يحوز على دعم عسكري يشكل تهديداً له. وفي الوقت نفسه، فإن وضع مدني في منصب رئيس الوزراء سيُزيح الجيش خطوة أبعد عن السلطة، ويقوم إلى حد كبير بتحييد المجموعة المحركة للناصريين في الجيش، الذين يشكلون تهديداً رئيساً لعارف.

كان للبزاز تاريخ قومي راسخ. فقد اشترك في بواكير عمره في الأنشطة القومية: أول مرة في الثلاثينيات عضواً في ناديي المثنى والجوال، ولاحقاً في ١٩٤٠م و١٩٤١م مؤيداً لحركة رشيد عالي الكيلاني. وشأنه شأن الآخرين من جيله، تم اعتقاله أثناء الحرب لأنشطته. وعلى النقيض من بعض القادمين الجدد إلى الحركة القومية، كان البزاز رجلاً ناضجاً، فقد عمل عميداً لكلية الحقوق في بغداد،

ودبلوماسياً في القاهرة ولندن. والأهم، حافظ البزاز على اتصالاته مع المعارضة في النظام القديم. وكان آخر مدني من جيل ما قبل الحرب العالمية الثانية يلعب دوراً بارزاً في السياسة العراقية. وكان كامل توجهه أكثر استذكاراً للمعارضة الدستورية أيام حكم نوري السعيد من السياسة العسكرية العنيفة والغريبة الأطوار للثورة[١]. فقد صمم البزاز شعار نظام عارف "حكم القانون" وكان مسؤولاً عن عودة الحالة الطبيعية – الحرية النسبية – التي كانت سمة النظام.

وسرعان ما اتسمت السياسة الجديدة لوزارة البزاز بالتراجع عن النهج الاشتراكي. وقد تمت في وقت سابق تنحية خير الدين حسيب من رئاسة المنظمة الاقتصادية. وفي تشرين الثاني، قدم حسيب استقالته كمحافظ للبنك المركزي. وكان شكري صالح زكي، الذي عارض إجراءات التأميم، الشخصية الاقتصادية الرئيسة في الوزارة. اتخذ زكي جملة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد، وعلى الرغم من عدم إلغاء قرارات التأميم، فقد تم تشجيع القطاع الخاص. وجرى أيضاً تشجيع الإجراءات التي تسمح بإقامة معامل من أي نوع برأسمال يصل إلى ٢٥٠ ألف دينار عراقي (٧٠٠ ألف دولار)؛ ومشاريع مشتركة برأس وطني وأجنبي ؛ وتم تعديل معدلات الفائدة لتأمين المدخرات والاستثمار[٢]. أدت سياسة زكي إلى حدوث انتعاش اقتصادي. فقد تدنى العجز في الميزانية، وتم استئناف تشييد المعامل، وارتفعت قيمة الدينار العراقي في التبادل الدولي[٣].

---

(١) عبد الرحمن البزاز، مقابلة مع المؤلفة، بغداد، ١٨ من نيسان ١٩٥٨م؛ خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٥٠-٢٥٢.

(٢) المجلة الاقتصادية الفصلية، العراق (الإيكونومست لندن)، ١٩٦٥م، عدد ٢: ٤.

(٣) المجلة الاقتصادية الفصلية، العراق، ١٩٦٦م، عدد ١: ٦.

وفي الوقت نفسه، جرى إضفاء الصبغة المدنية على النظام وعلى نحو متزايد فكرئيس وزراء، كان البزاز الرمز الأساسي لهذا الاتجاه، الأمر الذي ترك تأثيره على كامل الحكومة. تم حل المجلس الثوري الوطني، الذي ضمَّ مجموعة عسكرية حصراً، وحُولت وظائفه إلى مجلس الوزراء. تم تكوين هيأة جديدة تدعى مجلس الدفاع الوطني، تنحصر مهمتها في شؤون الدفاع والأمن الداخلي[1]. واستمر التوكنوقراط المدنيون بلعب دور متزايد، كما كان الأمر قبل تولي البزاز للوزارة، عندما كان رئيس جامعة بغداد يقوم بانتقاء الوزراء المحترفين من بين كادره التدريسي. وتعزز التأثير المدني في وزارة كانت تؤدي عملها بإشراف رئيس وزراء كفء نسبياً. والأهم، أن الانفتاح النسبي للنظام مقارنة بالأنظمة السابقة سمح بالتنظيم والنقاش والأعمال الاعتيادية للحكومة، وأعطى الخبراء المدنيين الفرصة لتنفيذ مشاريعهم. لكن الاتجاه الواعد نسبياً لم يستمر. فقد وضعت مأساة غير متوقعة نهاية لهذه التطورات وقدمت قوى جديدة. وتمثلت هذه المأساة في الوفاة المفاجئة لعارف.

ففي نيسان ١٩٦٦م، كان عارف قد شرع في جولة لإلقاء الخطب في البلاد، إحدى النشاطات المفضلة له. وفي الثالث عشر من نيسان، وبعد خطاب أمام حشد في القرنة استمر حتى الغسق، ركب على متن طائرة هليكوبتر متجهاً صوب البصرة، مع وزير الداخلية عبد اللطيف الدراجي، ووزير الصناعة مصطفى عبد الله، ومسؤولين آخرين. وبعد فترة وجيزة من الإقلاع، تحطمت الطائرة، بسبب ضعف الرؤية وعاصفة رملية مفاجئة، ولقي كل من كان على متنها حتفه. ورغم توارد إشاعات عن وجود غدر مخطط له، إلا أن التحقيق أثبت عدم وجود دليل على حدوث مؤامرة غادرة.



---

(١) الجمهورية (بغداد)، ١٢ من أيلول ١٩٦٥م.

النظام العارفي الثاني

تولى البزاز مؤقتاً منصب رئيس الجمهورية، وطبقاً للدستور المؤقت لعام ١٩٦٤. اجتمع مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء لانتخاب رئيس جديد. جرى ترشيح ثلاثة مرشحين : البزاز؛ وعبد الرحمن عارف، شقيق الرئيس المتوفى، وعبد العزيز العقيلي، وزير الدفاع. وتمحورت المسألة الرئيسة في إمكانية انتخاب رئيس مدني. ورغم وجود أغلبية مدنية في المجموعة المجتمعة، التي من المفترض أنها تؤيد شخصية مدنية، إلا أنه بات واضحاً أن الجيش لم يكن مستعداً للتخلي عن السلطة، وكان بإمكانهم الهيمنة على الانتخاب بالقوة لو أرادوا ذلك. ففي الاقتراع الأول حقق البزاز الأغلبية بفارق صوت واحد، بيد أن أغلبية الثلثين كانت مطلوبة لجعله رئيساً. وكان واضحاً أن العسكريين سيُسيطرون، فانسحب البزاز. ومن بين الاثنين المتبقيين، لم يكن العقيلي مفضلاً بسبب صرامة شخصيته ولم يكن محبوباً من عبد الناصر. وقد اتخذ موقفاً متشدداً حيال الأكراد، الأمر الذي لربما فاقم الوضع. وعلى النقيض، كان شقيق عارف شخصاً مناسباً ذا شخصية واهنة نسبياً، إذ شعر الضباط الطموحون أن بإمكانهم التلاعب به، وقد لقي الدعم ممن عينهم أخوه بمناصب كبيرة [(١)]. لذا، وفي السابع عشر من نيسان ١٩٦٦م، تم انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً. وطبقاً للدستور، نيطت به مهمة تشكيل وزارة جديدة. ومع مجيء عارف الثاني، أصبح ضعف النظام واضحاً، وتصاعدت مشكلاته. فقد اعتمد النظام على موهبة عبد السلام بتوحيد ائتلاف القوى، وهي موهبة لم تكن متوفرة في أخيه. وكانت المشكلة الكردية الملتهبة إحدى أهم القضايا الملحة أمام الحكومة الجديدة.

❊ ❊ ❊

---

(١) خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٦٤-٢٦٦ ؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٢٦.

المشكلة الكردية

فيما يخص التعامل مع الأكراد، كان نظام عارف قد بدأ بداية تشبه على حد كبير بداية البعث. ففي أواخر ١٩٦٣م ومطلع ١٩٦٤م غادر عارف إلى الشمال للاجتماع بمصطفى البارزاني سراً في محاولة لتسوية خلافاتهما. وفي شباط ١٩٦٤م، وبعد هذه الاتصالات بين الرجلين، جرى الإعلان عن وقف لإطلاق النار. ودعا الإعلان إلى الاعتراف بحقوق الأكراد القومية في الدستور، وبعفوٍ عام، وإرجاع الأكراد إلى الخدمة المدنية والجيش. ولم يتطرق الإعلان إلى الحكم الذاتي[١].

لقد أغضبت موافقة البارزاني على وقف إطلاق النار المتشددين في الحزب الديمقراطي الكردستاني، سيما إبراهيم أحمد، وجلال الطالباني، الأمر الذي تمخض عن انقسام حاد في الحركة الكردية ما زال مستمراً حتى اليوم. فقد اعتقد إبراهيم أحمد والطالباني أن الحكومة من الضعف بحيث يبدو الوقت ملائماً للحصول على تنازلات جديدة، وإعلان الحكم الذاتي ؛ في حين فضّل البارزاني المفاوضات وإرجاء القتال. فشلت المحاولات لتسوية الخلافات في ربيع ومطلع صيف ١٩٦٤م. واتضح آنئذ أن المسألة مسألة قيادة أكثر منها مسألة سياسية، بين إبراهيم أحمد، والطالباني، ومفكري الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، والبارزاني ومعظم أتباعه القبليين التقليديين من جهة أخرى. ففي مؤتمر عقده البارزاني في أواخر حزيران ١٩٦٤م، تم طرد (١٤) عضواً من اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، منهم إبراهيم أحمد، والطالباني. وكان الانقسام في الحزب كاملاً[٢].

---

(١) فيما يتعلق بنص إعلان الحكومة انظر الدرة، المسألة الكردية، ص٣٥١-٣٥٣.
(٢) كيجيرا، الحركة الكردية، ص٢٤٥-٢٥٣.

كان لهذا التمزق جملة من التأثيرات الخطيرة والبعيدة المـدى. أولاً: أنهـا خلقت مصدراً دائماً للانشقاق الداخلي الأمر الذي أضعف الحركة. وثانياً: أنها وفرت مجموعة منشقة استغلتها الحكومة مراراً ضد قوات البارزاني. وثالثاً: والأهم، أنهـا عزلت العديد من المفكرين الأكراد، وحرمت الحركة من بعض مـن أهـم قادتهـا الأكْفاء والمحنكين. لذا، تمحورت السلطة في البارزاني، وأقاربه، وأكثـر العناصـر محدودية في التفكير في المجتمع العشائري، ممن لم يكن لديهم إلا اتصال ضـعيف بالعالم الخارجي. ورغم أن هذا التصنيف لم يكن مطابقاً للواقع علـى نحـوٍ كامـل (هناك على الدوام بعض المفكرين مع البـارزاني)، فإنـه غيّـر أسـلوب القيـادة ومحتواها وجعل لاحقاً من الاستحالة قيام البارزاني بإعادة دمج القـوميين الأكـراد المحنكين بالحركة. أصبحت القيادة فردية على نحوٍ متزايد، تعتمد علـى البـارزاني وأتباعه المخلصين. ورغم ذلك، كان للانقسام تأثير عظيم، وأظهر فائدة كبيرة علـى المدى القصير. فقد مكن البارزاني من توحيد قوة قتالية عنيفة ومتمرسة، قادرة على مواجهة الحكومة في حصون الأكراد الجبلية وقادرة على اتخاذ موقف متماسك فـي المفاوضات. كان للانقسام نتيجة أخرى أيضاً. فقد أدى على نحو غير مباشـر إلـى تحالف البارزاني والشاه. وكان الطالباني وجماعته قد لجئوا إلى إيران، وتفاوضـوا مع الشاه بشأن الحماية. احتج البارزاني، وقد بات واضحاً في تلك الحقبة أن الـشاه اعترف بالقوة الكبيرة والمحتملة لمجموعة البارزاني وقرر دعمه. وكان قرار الـشاه متأثراً بمدى المساعدة التي كان البارزاني يتلقاها من الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وبالعلاقات التي تجري صياغتها الآن بين الحركتين الكرديتين. وكان من الأصوب، بوجهة نظر الشاه، السيطرة على المـساعدة بنفـسه وفـرض شـروطه الخاصة. وبحلول آيار ١٩٦٥م وصلت أسلحه ثقيلة قدمتها الحكومة الإيرانيـة إلـى شمال العراق.

وبحلول ١٩٦٥م، كان البارزاني قد أظهر وبلا جدال أنه القوة الأعظم في الحركة الكردية. فقد استبدل جناح أحمد /الطالباني بأكراد موالين له. وعزز سلطته على مساحة أوسع من الأراضي في الشمال، وكان قد شكَل إدارة الأمر الواقع الكردية، التي تشمل مجلساً ثورياً من خمسين عضواً (برلمان بدائي) ومكتباً تنفيذياً (وزارة بدائية). لم تمتد سيطرة البارزاني إلى المدن الكبيرة – السليمانية، وكركوك، وأربيل، وزاخو – بيد أنها كانت كاملة في الريف. وقدرت إحدى السلطات أن البارزاني سيطر على حوالي ٣٥ ألف كلم مربع (١٣,٥٠٠ ميل مربع) مع مليون من ساكنيها[١]. وعلاوة على ذلك، فإن البيشمركة العائدين للبارزاني فرضوا سيطرتهم على الحدود التركية والإيرانية. وطبقاً لهذه الظروف، فلا عجب أن يفشل اتفاق وقف إطلاق النار. بدأ قطع العلاقات مع الحكومة المركزية في أوائل حزيران ١٩٦٤م، خلال المناوشات بين البارزاني وطاهر يحيى حول مسائل كالحكم الذاتي والعفو العام. وكان الأكراد مهتمين أيضاً بمفاوضات الوحدة مع مصر وتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي. وفي تشرين الأول قدم البارزاني مذكرة إلى الحكومة يطالب فيها بالاعتراف بالحقوق الكردية على أساس الحكم الذاتي وتحويل البيشمركة إلى قوة حدودية نظامية. وفي كانون الثاني ١٩٦٥م، أعلن وزير الداخلية عن عدم إجراء مفاوضات أخرى حتى يتم حل الجيش الكردي، ولن يتم منح حكم ذاتي لكردستان[٢].

وبحلول نيسان ١٩٦٥م، اشتبك الطرفان مرة أخرى بأعمال قتالية. وفي هذه المرة جعل التدخل الإيراني الميزان يميل لصالح الأكراد. فالأسلحة الثقيلة التي قدمها

---

(١) عصمت شريف فانلي، كردستان العراق (بودري، ميوتل، سويسرا: إصدارات باكونير، ١٩٧٠م)، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢) فيما يخص هذه المفاوضات وطلبات الأحزاب، انظر الدرة، المسألة الكردية، ص٣٥٨-٣٨٧.

الشاة ساعدت الأكراد في هجومهم، وبحلول كانون الأول كان العراق في صراعٍ علني مع إيران. اتهمت إيران العراق بمهاجمة قرى حدودية أثناء تعقب الأكراد، واتهتم العراق إيران بتوفير الملاذ والسلاح، والمعدات، وطالب إيران بضبط الأمن على حدودها. وفي نيسان وأيار ١٩٦٦م، جرف المد الحكومة المركزية. ففي معركة هندرين الضارية، حقق الأكراد نصراً مهماً، وأجبروا الجيش العراقي على الانسحاب من ممر جبلي استراتيجي، وبذا حافظوا على الأمر الواقع لحكمهم الذاتي. لقد أدى هذا الحدث في النهاية، مع وجود رئيس وزراء مدني ومعتدل كالبزاز، الذي يضع الأكراد ثقتهم فيه، إلى توقيع اتفاق ١٩٦٦م، وهو أكبر اعتراف بالحقوق الكردية حتى الآن[١].

اعترف اتفاق حزيران ١٩٦٦م، وهو خطة سلام مكونه من اثنتي عشرة نقطة، بالقومية الكردية. وكان سيتم تثبيت هذا الاعتراف في الدستور الدائم، وبإدارة لا مركزية في المناطق الكردية، وبالاعتراف بالكردية كلغة رسمية في المناطق الكردية ؛ وضمان تمثيل الأكراد في أي برلمان وشيك وبإعادة الأكراد إلى الجيش والخدمة المدنية ؛ وبتخصيص موارد ملائمة لإعادة بناء الشمال. ومهما يكن من أمر، لم يتم تنفيذ هذه التسوية، فهي لم تلق ترحيب مجموعة من العناصر، كالمجموعة المعادية للأكراد في الجيش والقوميين. وقد أُهمل الاتفاق مع سقوط وزارة البزاز. أسهمت الاتفاقية الكردية بإنعاش نفوذ الضباط القوميين، الأمر الذي تسبب بصعوبات أخرى للنظام.

❋ ❋ ❋

(١) فيما يتعلق بالبيان الحكومي فهو موجود في كتاب خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٧٤-٢٧٦.

عودة انغماس الجيش في السياسة

كان القوميون مستائين من إخفاق النظـام فـي تطبيـق البرنـامج القـومي للناصريين ؛ وإبعاد الوزراء الناصريين ؛ والاتجـاه المحـافظ للبـزاز ؛ وبالنـسبة للضباط، فإن الوجود المستمر لرئيس وزراء مدني قد حد مـن دور الجـيش فـي السياسة. تبلورت مظاهر الاستياء هذه مؤقتاً في حدث غريب. ففـي الثلاثـين مـن حزيران، حاول عارف عبد الرزاق، الذي عاد من القاهرة إلى بغداد متخفيا، القيـام بانقلاب ثان، بمعونة بعض الضباط الناصريين في الموصل، وأبي غريب، والتاجي (معسكر يقع إلى الغرب من بغداد). نجح الانقلاب تقريباً. فقـد هاجمـت طـائرات المتمردين معسكر الرشيد، ومعسكر الوشاش، والقصر الجمهوري. وتـم الاسـتيلاء على محطة إذاعة بغداد لبعض الوقت وأذاع المتمردون هجوماً على حكومة البـزاز "الإمبريالية" مؤكدين على حق العراق بالوحدة، والحرية، والاشتراكية.

فشلت محاولة الانقلاب لأسباب عدة. فقد وصلت معلومات استخبارية عـن خطط الانقلاب إلى عارف مسبقاً، وكانت قواته مستعدة للتعامـل مـع الموقـف[١]. وظلت حامية بغداد والحرس الجمهوري موالين لعارف. وفضلاً عن ذلك، خرج عبد الرحمن عارف بنفسه، على خلاف قاسم قبله، إلى الميدان مع الحـرس الجمهـوري وقاد الهجوم بالدبابات متقدما صوب بغداد. لقد حقق نصراً سهلاً. وفـي الموصـل، اعتقلت قوات موالية لعارف قائد الانقلاب عارف عبد الرزاق. وأصاب هذا المـشهد الأخير كبد الحقيقة، فقد تعب الجيش والشعب من الانقلابات، وهذا الانقلاب لم يُثـر إلا تأييداً ضئيلاً حتى بين القوات المسلحة. وبحلول الأول من تموز، انتهى كل شيء.

---

(١) ينظر المصدر السابق، ص٢٨١.

وفي تناقضٍ مثير مع القسوة التي اتبعها النظام البعثي السابق، كان العقاب معتدلاً. فقد جرى اعتقال بعض الضباط والمدنيين وتم وضعهم قيد الرقابة في انتظار محاكمة لم تتم. وبعد سقوط البزاز تم إطلاق سراحهم جميعاً سوى عارف عبد الرزاق الذي أُطلق سراحه العام التالي.

تناقصت الثقة بعبد الرحمن عارف كرئيس جديد غير قادر على إحداث توازن مع القوى السياسية المتنوعة وضبط الأطراف المتنافسة. فقد بدأ العسكريون، سيما العناصر الناصرية والاشتراكية، بإثبات أنفسهم مجدداً، متحدّين البزاز وسياسته المعتدلة. وفصائل أخرى، رأت أن الفرصة سانحة لتحقيق تأثير متزايد، تنافست أيضاً طمعاً في السلطة، جرى استئناف التنافس السياسي بين العسكريين. وقد توترت العلاقات بين عارف والبزاز. فالرئيس الجديد، الذي لم يكن بمعيته إلا اتباع قليلون، كان غيوراً من شعبية البزاز بين المدنيين. وفي السادس من آب، طلب عارف استقالة البزاز وتسلمها فعلاً. وأصبح الميدان الآن مفتوحاً للقوى الأخرى المتنافسة.

حل ناجي طالب محل البزاز في رئاسة الوزارة وهو قومي معتدل ومن الضباط الأحرار والأكثر ملاءمة أنه شيعي. نجح طالب في البقاء في السلطة حتى العاشر من آيار ١٩٦٧م، بيد انه لم يكن قادراً على حل أي من المشكلات الأساسية. فقد اتخذ موقفاً مغايراً لموقف البزاز حيال الأكراد، معجلاً بحدوث قتال متجدد إلا أنه متقطع في الجبهة، ولم يكن قادراً – وربما غير راغب – بإحداث وحدة مع مصر إرضاءً للناصريين. وفي كانون الأول ١٩٦٦م اصطدم بمصاعب اقتصادية. فقد نشب خلاف حول خط الأنابيب مع سوريا عندما رفضت شركة نفط العراق دفع مستحقات ذات أثر رجعي، وتوقف تدفق النفط لثلاثة أشهر، محدثاً أزمة حادة في الميزانية. وفي أثناء ذلك، انتهت مدة الثلاث سنوات للدستور المؤقت، طارحةً المسألة الكاملة لدستور دائم ومجلس وطني منتخب – الموعود بهما منذ مدة طويلة

ولم يتحققا – ومد المدة الرئاسية لعارف (فقد جرى انتخابه لسنة واحدة فقط) تم تمديد مدة عارف ولم يحصل شيْ بشان الدستور الدائم. ومهما يكن من أمر، فقد أصبحت الضغوط لتغيير النظام كبيرة الآن، ليس من أولئك الراغبين بعودة الحكم المدني فحسب بل ومن البعثيين المعتدلين الذين أرادوا العودة إلى السلطة ومن الناصريين الذين أرادوا المزيد من العمل لتحقيق الوحدة.

كان الضغط شديداً جداً على طالب. وفي العاشر من أيار ١٩٦٧م قدم استقالته، ألا أنه لم يكن ثمة مرشح مقبول يحل محله في رئاسة الوزارة. وأخيراً، أصبح عارف نفسه رئيساً للوزراء، وتم تشكيل ائتلاف وزاري يضم العناصر المتنوعة. وكبادرة رمزية، ضمَّ مجلس الوزراء أربعة نواب لرئيس الوزراء: طاهر يحيى، الشخصية القوية ؛ وعبد الغني الراوي، وطني عراقي ؛ وفؤاد عارف، كردي؛ وإسماعيل مصطفى، شيعي. وكانت الحكومة قد أصبحت الآن أكثر قليلاً من كونها تجمعاً لضباط الجيش لموازنة المصالح المختلفة والمجاميع العرقية والطائفية. لم يكن هناك برلمان، وكانت قاعدة السلطة في الطبقة الوسطى، ومن نواحٍ أخرى لم يكن هذا النظام يشبه النظام القديم بشيء. وشأنه شأن الأنظمة الجديدة قبله، فقد فشل في تطوير البنى السياسية أو الأحزاب لدعمه، أو في إيجاد إجماعٍ أو إطارٍ للعملِ.

ولا عجب، أن الائتلاف لم يكن قادراً على الصمود أمام آثار حرب الأيام الستة. فمشاركة العراق في الحرب كانت متدنية، رغم أنه أرسل قوات للقتال مع الأردن على الجبهة الأردنية. وبالتأكيد، فإن الانتصار الإسرائيلي الخاطف لم يترك لأي جيش عربي إمكانية لعب دور كبير. وشانها شأن الأنظمة العربية الأخرى، كان على الحكومة في بغداد مواجهة مسؤولية الهزيمة المذلة. وهذا الأمر مضافاً إلى عدم شعبية الساسة العسكريين لعب دوراً في الإطاحة بنظام كان تلقائياً رمزاً للضعف وعدم الكفاءة.

ولمعالجة الموقف، عيّن عارف الرجل القوي طاهر يحيى رئيساً للوزراء مرةً أخرى في التاسع عشر من تموز ١٩٦٧م. ولبقية أيام النظام، أعطى البلد حكماً صارماً وفاقداً للشعبية وأخذ عارف يعتمد عليه أكثر فأكثر، كما فعل مع قادة الحرس الجمهوري، وحامية بغداد، ومكتب الاستخبارات العسكرية. لقد مكنت هذه الدعائم الثلاث لنظام عارف مؤقتاً من تجاهل الضباط الآخرين وفصائلهم المتنوعة.

إلا أن طاهر يحيى واجه سيناريو متزايداً من السخط. فقد كانت ثمة شائعات مستمرة حول الفساد واتهامات بأن رئيس الوزراء وزمرته اغتنوا من المال العام. وكانت هناك اتهامات بالأفضلية في منح العقود. وضمن الحكومة، استمرت قوة الناصريين بالنمو، سيما الاشتراكيين العقائديين. وبدأ خير الدين حسيب، وأديب الجادر بممارسة تأثير متزايد على الأمور. فقد كان لمجموعتهم، برغم ضعفها، فئة محركة من الساسة المدنيين المحترفين وعاقدي العزم، وجلّهم مثقفون ولديهم برنامج يستهوي الطبقة المثقفة والوسطى. وكان تأثيرهم الأقوى في رسم سياسة نفطية تتبعها الحكومة الآن.

❋ ❋ ❋

الشعور المعادي للغرب والسياسة النفطية الجديدة

كانت السياسة النفطية الجديدة مصممة للتخلص من شركة نفط العراق تدريجياً ؛ والاضطلاع بالاستثمار المباشر لموارد العراق النفطية من خلال شركة النفط الوطنية، باستخدام عقود خدمية بدلاً من الاتفاقيات الامتيازية ؛ ولتقليل اعتماد العراق على النفط، وحصل تقدم كبير في الهدفين الأولين بيد أن الهدف الثالث ظل بعيد المنال. فعند وصوله إلى السلطة، كان نظام عارف قد ورث المشكلات النفطية التي لم تُسوَ في حقبة قاسم. ويُذكر أن قانون ٨٠ الذي صادق عليه نظام قاسم، كان

قد أعاد إلى الدولة ملكية جميع مناطق امتياز شركة نفط العراق تقريباً. ومهما يكن من أمر، كان القانون قد أتاح لشركة نفط العراق في الأقل إمكانية المشاركة المستقبلية في الإقليم المعادة ملكيته إلى الدولة (سيما حقل الرميلة الغني)، مستقلة أو بالمشاركة مع الحكومة. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح الهدف الرئيس لشركة نفط العراق استعادة السيطرة على النطاق الشمالي لحقل الرملية، أو في الأقلّ منع منافسيها من السيطرة عليه[1]. فمن وجهة النظر العراقية، انحصر الأمر في مَنْ سيستغل الإقليم المعادة ملكيته إلى الدولة، وبموجب أية شروط؟ كانت هذه المسألة بمثابة ستارة المسرح الخلفية لصراع بين مجموعات عدة حول السياسة النفطية وحول السياسة الخارجية المرتبطة بها، وهو صراع استمر قائماً حتى الإطاحة بنظام عارف.

كانت العملية قد بدأت بعد مدة قصيرة من إقامة النظام البعثي عام ١٩٦٣م. عندما تولى المسؤولية وزير نفط جديد هو، عبد العزيز الوتّاري، مهندس تلقى تدريبه في الولايات المتحدة [2]. وقد بقي في منصبه من شباط ١٩٦٣م حتى أيلول ١٩٦٥م. ورغم كونه معتدلاً، فقد أسس الوتّاري شركة النفط الوطنية، التي منحت في شباط ١٩٦٤ سلطة إجراء مزايدة على الإقليم المعادة ملكيته إلى الدولة، بضمنه حقل الرميلة. وقد أدركت الشركات الأجنبية أنه حال بدء المزايدة، سيكون الوضع أكثر صعوبة، فاتخذوا موقفاً توفيقياً. بدأت المفاوضات، وتركزت على استرداد موقع شركة نفط العراق في الرميلة والشروط التي ستُلحق بموجبها مجوعة شركة نفط العراق بشركة النفط الوطنية لاستثمار الحقل. وفي حزيران ١٩٦٥م، تم التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية، نصت على قيام مشروع مشترك بين شركة نفط العراق وشركة النفط الوطنية ستُمنح بموجبه شركة نفط العراق حصة مُسيطرة.

---

(١) خير الدين حسيب، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ١٦ من حزيران ١٩٨٠م.

(٢) المادة التالية مستمدة بشكلٍ رئيس من بينروز وبينروز، العراق، ص٣٨١-٣٩٠، ٣٩٤-٣٩٧.

والأهم، أن حقل الرميلة ومناطق أخرى للاحتياطي المضمون سيجري إعادتها إلى شركة نفط العراق، وإعطاؤها حرية الوصول إلى كل مناطق الإنتاج المهمة في العراق. وفي الواقع، كانت هذه الاتفاقية شبيهة إلى حدٍ كبير بعرض شركة نفط العراق الأخير الذي رفضه قاسم. وقد أعطت هذه الاتفاقية شركة نفط العراق موقعاً قوياً.

أدت اتفاقية الوتَّاري إلى رد فعل مرير، سيما من المجموعة الناصرية التي يتزعمها حسيب والجادر. ومع ذلك، لم يتم اتخاذ أي إجراء حيالها في ذلك الوقت بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة: انقلاب عارف عبد الرزاق، وخلاف خط الأنابيب مع سوريا، والحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٦٧م. وعلى أية حال، استمرت المعارضة للاتفاقية وحين عاد طاهر يحيى لرئاسة الوزارة في تموز ١٩٦٧م، سرعان ما لفتت المجموعة الناصرية انتباهه إلى الاتفاقية. اتخذت السياسة النفطية منحى حاسماً مع المصادقة على سلسلة من الإجراءات المصممة لمنع شركة نفط العراق، سيما الأعضاء البريطانيين والأمريكان والهولنديين، من الحصول على فوائد الامتياز الذي قدمه الوتَّاري[١]. (تم اتخاذ موقف أكثر إيجابية إزاء المصالح الفرنسية بسبب موقف فرنسا من القضية العربية-الإسرائيلية وموقفها المرن من مفاوضات النفط).

وفي التاسع عشر من آب ١٩٦٧م، صادقت وزارة طاهر يحيى على القانون ٩٧ الذي أعطى حقوقاً مقصورة على شركة النفط الوطنية لتطوير الإقليم المعادة ملكيته إلى الدولة وحظر إعادة حقل الرميلة الشمالي إلى شركة نفط العراق. وتم أيضاً حظر أية امتيازات إضافية من النوع السابق، ورغم السماح لشركة النفط الوطنية بالارتباط بأطراف خارجية -حكومات

---

(١) خير الدين حسيب، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ١٦ من حزيران ١٩٨٠م.

أو شركات- لتطوير مواردها النفطية بموجب ترتيبات ستضع السيطرة بوضوح بيد العراق. وأعاد إجراءً ثانياً، قانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٧، تنظيم شركة النفط الوطنية لوضعها تحت سيطرة رئيس الجمهورية. عُيّن الجادر رئيساً لشركة النفط الوطنية وحسيب عضواً في مجلس الإدارة، وبذا أصبحت السياسة النفطية في أيديهما وتأكد إقصاء شركة نفط العراق. وفي الوقت ذاته، تمت تنحية المعتدل غانم العقيلي، شقيق عبد العزيز العقيلي، من منصبه كمدير إدارة لشركة النفط الوطنية، وفي نيسان ١٩٦٨م، أعلن أديب الجادر أن شركة النفط الوطنية سترفض كل العروض الخارجية لتطوير حقل الرميلة وستواصل تطوير الحقل بنفسها[١]. وبهذا التصريح، كانت سياسة العراق النفطية المستقبلية واضحة. ومهما يكن من أمر، لا تزال ثمة سحابة تلقي بظلالها على تطوير الحقل، فشركة نفط العراق لم تعترف بقانونية أي من هذه الإجراءات، وأعلنت عن عزمها رفع دعوى قانونية ضد أية جهة تشتري النفط من الحقل.

وعلى الرغم من هذا العائق، بدأت شركة النفط الوطنية بإجراء مناقشات مع جهات خارجية بشأن القيام بتطوير إضافي لمواردها النفطية. ففي تشرين الثاني ١٩٦٧م، وقعت الحكومة عقداً خدمياً مع شركة الأبحاث والأنشطة البترولية (إيرب-ERAP) وهي شركة نفطية تعود ملكيتها إلى الدولة الفرنسية، لتطوير مناطق تقع خارج نطاق حقل الرميلة. ونص العقد بين شركة النفط الوطنية والشركة الفرنسية على قيام الشركة الفرنسية بالاستكشاف عن النفط مقابل حق شراء نسبة من النفط المستكشف بسعر يتم

---

(١) مجلة ميس MEES العدد ١٠ (١١ آب ١٩٦٧م): ١-٥ ؛ ١٠ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٧م): ١-٤ ؛ ١١ (١٢ نيسان ١٩٦٨م): ١-٥.

الاتفاق عليه من قبل الإطراف عند إبرام العقد[١]. وتعهدت الشركة الفرنسية أيضاً بتسويق نفط شركة النفط الوطنية لقاء عمولة. وفي إجراء أعنف من السابق، وقعت الحكومة اتفاقاً مع السوفيت في كانون الأول ١٩٦٧م نص على قيام الاتحاد السوفيتي بتوفير مساعدة مباشرة لشركة النفط الوطنية لتطوير حقل الرميلة. وبحلول نيسان ١٩٦٨م، بدأ الحفر والتنقيب في الحقل، بيد أن النظام أطيح به قبل إنجاز المزيد من العمل[٢].

لم تؤثر هذه الخطوات على المصالح النفطية لشركة نفط العراق فحسب، وإنما أثرت على السياسة الخارجية العراقية أيضاً. ومرة أخرى تحول العراق من اتباع سياسة خارجية مؤيدة للغرب إلى اتجاه الكتلة الاشتراكية. وكان المناخ مهيأً لهذا التحول. فقد تكون شعور معاد للغرب في العراق منذ مدة. فقوانين التأميم لعام ١٩٦٤م وتبني الاشتراكية العربية كانت قد وضعت العراق في طريق أقرب للاتحاد السوفيتي منه إلى الغرب. وكانت حرب حزيران ١٩٦٧م قد أماطت اللثام عن موجة شعورٍ معادٍ للغرب، في حين انتفع الاتحاد السوفيتي من المناسبة وذلك بتعويضه الأسلحة المتضررة في تلك الحرب[٣]. وقد دعم الصراع الناجع ضد شركة نفط العراق الميل الجديد للابتعاد عن الغرب. ومع ذلك، يُلاحظ أن الناصريين كانوا أقل عداءً للغرب من عدائهم إلى البريطانيين والأمريكان، فمالوا إلى محاباة فرنسا كدولة غربية متعاطفة مع مصالحهم، وهو اتجاه سيصبح أكثر جهراً مع البعث.

---

(١) خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٩٣.

(٢) بينروز وبينروز، العراق، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٣) باجاك، "المساعدة العسكرية السوفيتية"، ص٥٢.

وقد عمق عقدان آخران جرى إبرامهما لاحقاً من عزلة المجاميع المؤيدة للغرب سيما المؤيدة لأمريكا في العراق. كان أحدهما عقداً خدمياً، مشابهاً لاتفاقية الشركة الفرنسية، مع يوغسلافيا. والثاني، عقداً أهم يعُنى بتطوير رواسب الكبريت في العراق. وكانت مجموعة أمريكية يرأسها مساعد وزير الخارجية السابق روبرت أندرسون متلهفة للحصول على هذا العقد. وفي العراق فضَّل عدد من الأفراد، بضمنهم أولئك الذين كانوا قد أيَّدوا اتفاقية الوتَّاري ، منح الامتياز إلى الشركة. وتضم هذه المجموعة لطفي العبيدي، رجل أعمال مؤيد للغرب حاول أن يكسب الدعم لمؤيدي المجموعة الأمريكية، والعقيليان،. انتقد مؤيدو الوتَّاري امتياز الشركة الفرنسية القاضي بعرض النفط العراقي إلى فرنسا بموجب شروط مُيسرة للغاية على الرغم من إبطاء تطوير موارد العراق. ومع ذلك، لم يذهب امتياز الكبريت إلى المجموعة الأمريكية، وإنما مُنِحَ بدلاً منها إلى شركة تابعة لمؤسسة الأبحاث والأنشطة البترولية الفرنسية. ولربما كان هذا الإجراء بمثابة القشة الأخيرة التي قصمت ظهر المصالح البريطانية والأمريكية ومؤيديها في العراق. ومن المرجح أن هذا الإجراء حث العراقيين المؤيدين للغرب على القيام بعملٍ ضد النظام تمثل في انقلاب ١٧ من تموز ١٩٦٨م.

❁ ❁ ❁

انقلاب ١٧ من تموز ١٩٦٨م

لم تكن القوى المؤيدة للغرب القوى الوحيدة الساخطة على النظام. فقد شعر العديد أن عارف، زعيم يتسم بالضعف، كان قد سمح للأمور بالانحراف. ففي حين كانت معظم القوى ساخطة على الاتجاه الاشتراكي، أراد الآخرون اتخاذ إجراء أكثر حسماً لمعالجة علل البلاد الاقتصادية والاجتماعية. فقد كانت الرغبة بتحقيق نظام سياسي أكثر انفتاحاً وإجراء انتخابات -لطالما وعدت الحكومة بها ولم تُجرها- عاملاً لبعض العناصر في الطيف السياسي. وقد حالت قبضة طاهر يحيى الصارمة على أنشطة القوى السياسية دون المشاركة المستقبلية في الحكومة لعددٍ من المنافسين السياسيين.

وفي مقابل هذه الخلفية من السخط المتزايد، قام عدد من المجاميع والأفراد بالمناورة للحصول على موقعٍ في المسرح السياسي عند نهاية ١٩٦٧م. ففي اليسار كانت ثمة حركتان شيوعيتان. واحدة تمثل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي؛ والأخرى مجموعة منشقة، تُدعى القيادة المركزية التي انشقت عن الحزب في أيلول ١٩٦٧م بزعامة عزيز الحاج. وهذه المجموعة كانت تقاتل النظام في حرب عصابات في جنوب العراق[1]. وكان الحزب الوطني الديمقراطي ناشطاً أيضاً. وفي اليمين، كان هناك تنوع من المجاميع، منهم القوميون المعتدلون الذين تجمعوا في السابق حول البزاز بيد أنهم يعانون الآن من اضطراب. وتجمع أيضاً ضد عبد

---

(١) فيما يخص هذه الحركة انظر عباس كليدار، "عزيز الحاج، راديكالي شيوعي"، في كتاب عباس كليدار، تكامل العراق الحديث (نيويورك: مطبعة مارتن،١٩٧٩م)، ص١٨٣-١٩٢ ؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٦٩-١٠٧٢، ١١٠٠-١١٠١. تخلى عزيز الحاج فيما بعد عن معتقده، وفي عام ١٩٨١م أصبح مندوباً عراقياً في أوربا.

الرحمن عارف مجموعة كبيرة من الساسة العسكريين، والجميع مصممون على استعادة السلطة. وتضم هذه المجموعة عبد العزيز العقيلي، عربي سُني من الموصل كان مرشحاً للرئاسة عام ١٩٦٦م؛ وناجي طالب، شيعي من الناصرية، كان بإمكانه الاعتماد على الدعم الشيعي. ومجموعة من الضباط الناصريين، منهم رجب عبد المجيد، استاءوا من استثنائهم من السلطة والمعاملة التي لقيها الناصريون من السلطة العارفية. وأخيراً، العسكريون البعثيون، كالبكر، وحردان التكريتي، وصالح مهدي عماش وكانت لهم أسباب سياسية وشخصية تدفعهم للإطاحة بالنظام. وبالإمكان الاعتماد على الأكراد والشيعة للإطاحة بحكومة يسيطر عليها العرب السنة. وكان الأكراد، على وجه الخصوص، ساخطين من إخفاق الحكومة في تنفيذ اتفاقية ١٩٦٦م[١].

❋ ❋ ❋

النايف والداود

إن المجموعتين اللتين ــ وبائتلاف غير مرغوب فيه وغير مستقر ــ ستتحدان في النهاية للقيام بالانقلاب هما حزب البعث ومجموعة صغيرة من المؤيدين المتمردين على نظام عارف. ويقود هذه المجموعة الثانية عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود. وقد أمسك هذان الرجلان إلى حدٍ كبير بمصير النظام بأيديهما، النايف بمقتضى منصبه نائباً لمدير الاستخبارات العسكرية، والداود آمراً للحرس الجمهوري المسؤول عن حماية الرئيس وحاشيته. كان النايف والداود جزءاً من مجموعة من الضباط الشباب ممن كانوا قد شكّلوا تنظيماً يُعرف بالحركة الثورية

(١) سجل الشرق الأوسط ٤ (١٩٦٨م): ٥١٥-٥٢٠.

العربية ضمن الجيش. ولم يكن لهذا التنظيم إلا القليل من الآيديولوجية عدا دعم نظام عارف، وكان قد لعب دوراً أساسياً في الإبقاء على الأخوين عارف في السلطة. ومن المفترض أن هذه المجموعة كانت تدعم القومية العربية المعتدلة في عهد عارف. والأهم أن نايف والداود ينحدران من مدينة الرمادي وتربطهما روابط محلية مع عارف وسعيد صليبي، الداعم الرئيس للأخوين عارف.

ومع ذلك، وبحلول ١٩٦٨م، أصبح كِلا الضابطين مستاءين من النظام لجملة من الأسباب. فقد كانا معارضين لطاهر يحيى وللنفوذ المتزايد لمؤيديه الاشتراكيي الأفق: حسيب والجادر، هذا النفوذ الذي مال إلى التفوق على نفوذهما. وكانا أيضاً متأثرين من تقارير بشأن فساد يحيى وقد طلبا مراراً إبعاده[١]. ومهما يكن من أمر، فإنهما لم يطالبا بتنحية الرئيس عارف، وإنما كانا يأملان بالإطاحة بطاهر يحيى عن طريق الضغط على عارف. وكان يحيى، المدرك لأهداف الضباط الساخطين قبل أشهر من الانقلاب، قد بدا بنقلهم خارج العاصمة في محاولة لتفريق شملهم. حاول النايف الاستقالة، بيد أن عارف رفض استقالته. وقبل أيام قلائل من الانقلاب، تولد لدى النايف والداود السبب بالاعتقاد أن يحيى كان يخطط للتحرك ضدهما، وبالتالي كان لديهما حافز قوي للتحرك قبله[٢].

هل تسلم النايف والداود مساعدة من جهات خارجية؟ هذا سؤال لم تتم الإجابة عنه على نحوٍ مرضٍ حتى الآن. فالمخلوعون في نظام عارف مقتنعون أن جهات مؤيدة للغرب، على وجه الخصوص مؤيدة لأمريكا،

---

(١) هذه المعلومات مستقاة من عراقي لم يرغب بذكر اسمه، والتي كان قد استقاها بدوره من عبد الرزاق. وينبغي ملاحظة أن يحيى وأعضاء آخرين في النظام اعتقلوا بتهمةالفساد بعد محاولة الانقلاب لكن جرى إطلاق سراحهم في وقت لاحق من دون إدانة.

(٢) ينظر المصدر السابق.

كانت متورطة في الموضوع. فالعراقيون المؤيدون للغرب، سيما المؤيدين لأمريكا، اعتقدوا أن موقعهم ناله ضعف خطير فضلاً عن وهن أملهم في استعادة ثرواتهم في ظل نظام يحيى والاشتراكيين العرب، لربما استغلوا سخط الضباط ونجحوا في نهاية الأمر بتحويل دعم النايف وزمرته من عارف إلى دعم لوجهة نظرهم. . وقد ادعت إحدى الشخصيات في نظام عارف أن لطفي العبيدي وسفير العراق في لبنان، ناصر الحاني، لعبا دوراً رئيساً في هذه الأحداث(١). ويعتقد آخر أن وسطاء سعوديين والملحق العسكري العراقي قي بيروت، بشير الطالب، علاوة على ناصر الحاني قاموا باستمالة النايف(٢). وفي هذا الصدد، قد يكون من المهم الذكر أن الحاني قد أصبح وزيراً للخارجية في أول حكومة بعد الانقلاب. وأياً تكن صحة هذه المزاعم، فلم يكن للضباط الشباب المكانة، ولا التنظيم، ولا المصداقية العامة للحفاظ على حكومة بعد حدوث انقلاب. ولهذا تتطلب الحاجة وجود حزب سياسي أو مجموعة معروفة شعبياً لها بعض التأييد من القواعد. وكان هذا هو الدور الذي لعبه البعث، الذي، وبمعزلٍ عن الضباط، كان يخطط للإطاحة بنظام عارف يوماً ما.

❁ ❁ ❁

---

(١) مقابلة مع شخصية عراقية بارزة لم ترغب بتعريف نفسها.

(٢) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص١٠٧٤، اعتماداً على مقابلة مع عبد الرحمن عارف بعد الانقلاب.

حزب البعث ١٩٦٨

لم يكن حزب البعث عام ١٩٦٨م ذات الحزب الذي كان قد استولى على السلطة في ١٩٦٣م. فقد كانت قيادته عام ١٩٦٨م أكثر عملية وتمرساً من قيادته عام ١٩٦٣م؛ وكانت أيضاً أكثر قسوة، والأهم، أكثر تصميماً على الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها. ولفهم دور البعث في انقلاب ١٩٦٨م وشكل النظام الذي تلا الانقلاب، لا بد من استعراضٍ موجزٍ لتاريخ الحزب بين ١٩٦٣م و١٩٦٨م.

رغم أن الصراعات الداخلية كانت قد تسببت في خروج الحزب من السلطة عام ١٩٦٣م، فإن انهيار النظام في تشرين الثاني من ذلك العام لم يُنهِ صراعات الحزب. فقد استمرت صراعات السلطة إلى ١٩٦٤م بل وحتى ١٩٦٥م، الأمر الذي أعاق تنظيم القيادة القطرية العراقية أيضاً. ومع أن علي صالح السعدي كان قد طُرد من العراق عام ١٩٦٣م، فقد استمرت محاولاته للهيمنة على القيادة القطرية العراقية والقيادة القومية. ففي العراق، قاد البكر المعارضة ضد السعدي، وأيد لأسباب تكتيكية علاوة على أسبابٍ سياسية مؤسسي الحزب، عفلق والبيطار.

وفي مؤتمر البعث القومي السابع، المنعقد في دمشق في شباط ١٩٦٤م، تم طرد السعدي وجناحه من الحزب نهائياً؛ وعوضاً عن ذلك، جرى انتخاب أحمد حسن البكر عضواً في القيادة القومية[(١)]. ومع ذلك، استمر السعدي عبر أنصاره في بغداد، بالحفاظ على أكبر ما يتمكن من سيطرة على جهاز الحزب في العراق. فقد عينت القيادة القومية الجديدة قيادة قطرية مؤقتة في العراق، برئاسة عبد الكريم الشيخلي،

(١) أمير اسكندر، صدام حسين: مناضلاً، ومفكراً وإنساناً (هاجيت، ١٩٨٠م)، ص٩٧.

لإعادة تنظيم الحزب ولردم هوة الخلافات بين الفصائل[١]. ومع ذلك، وقبل الشروع بإعادة التنظيم، واجه الحزب هزيمة أخرى. فعلى الرغم من تشتته، حاول الحزب الإطاحة بنظام عارف في أيلول ١٩٦٤م. كُشفت المؤامرة، وتمخض الحدث عن جرفٍ واسع لقادة البعث المتبقين، فالعديد منهم (ومنهم البكر) جرى سجنهم ونفيهم لمدد مؤقتة. وعلى أثر هذه المحاولة الانقلابية، مضى الحزب بالعمل السري، في حين قامت قوات عارف الأمنية بملاحقة أنشطته. وفي أثناء ذالك، فاجأت الأحداث في سوريا المجموعة في العراق[٢]. فبين ١٩٦٤م و١٩٦٦م كان صراع معقد على السلطة قد تطور في القطر السوري، الذي لا يزال تحت سيطرة البعث. وكان المُحرض الرئيس للصراع السوري مجموعة من الضباط الذين، ورغم كونهم بعثيين، كانوا أكثر اهتماماً بالحصول على السلطة في سوريا من اهتمامهم بتحقيق وحدة عربية. وبعد حدوث انفصال الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١م، فإن هذه المجموعة، التي يتزعمها صلاح جديد، تعاضدت على نحوٍ متزايد مع مجموعة من البعثيين السوريين ممن كانوا أكثر اهتماماً بسوريا من اهتمامهم بالمشاريع الوحدوية. تعرض هذا الجناح إلى معارضة الحرس القديم، الذي يقوده عفلق والبيطار، ويؤيده أمين الحافظ، ضابط سابق كان قد هيمن على القيادة القطرية للحزب والحكومة السورية.

سرعان ما انتقل هذا الانقسام إلى القيادة القومية. ففي المؤتمر القومي الثامن للحزب، المنعقد في نيسان ١٩٦٥م (آخر مؤتمر قومي للبعث بحق)، كانت ثمة محاولة غير ناجحة لردم هذا الصراع بين الحرس القديم

---

(١) رأسها عبد الكريم الشيخلي وضمت عضويتها أحمد حسن البكر، وصدام حسين، ومحمد صبري الحديثي، وحسن العامري. المصدر السابق نفسه، ص٨٠.

(٢) فيما يتعلق بهذه الأحداث انظر ديفلن، حزب البعث، ص٢٨١-٣٠٧، ورابينوفيتش، سوريا البعث، ص١٠٩-٢٠٨.

والجيش في سوريا. فبين نيسان ١٩٦٥م وشباط ١٩٦٦م، حدثت مجموعة معقدة من المناورات السياسية في سوريا. حاول الحرس القديم للحزب، وبلا نجاح، كبح النفوذ المتزايد للأعضاء العسكريين. وبلغت الأمور ذروتها في الثالث والعشرين من شباط ١٩٦٦م حين استولى صلاح جديد في نهاية الأمر على السلطة في سوريا بانقلاب عسكري أُصيب فيه أمين الحافظ بجروح. وقد أنهى الانقلاب أي أمل بتحقيق وحدة للبعث. طرد القادة السوريون الجدد عفلق والبيطار من الحزب ومن سوريا وسجنوا آخرين كانوا أعضاء في القيادة القومية وأقاموا بعدئذ مؤتمراً قومياً جديداً في أيلول ١٩٦٦م وانتخبوا قيادة قومية تتماشى كلياً مع ميولهم.

شكّلت هذه الأحداث تحدياً للقيادة القطرية العراقية الجديدة، التي كانت تؤيد الحرس القديم للحزب وتعتمد عليه في صراعاتها الداخلية في العراق. دعت صفوة قيادة العراق للحزب، التي تدعم القيادة القومية المنتخبة في نيسان ١٩٦٥م، إلى عقد مؤتمر حزبي استثنائي لكل الفصائل بغية التوصل إلى تسوية تنقذ وحدة الحزب، بيد أن هذه الدعوة لم تلق آذاناً صاغية. وبدفع من صدام حسين، عقد الحزب أخيراً مؤتمراً استثنائياً لتسوية الخلافات. وبعد نقاش ساخن، انتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة للعراق عكست نصراً واضحاً للقوى المناهضة للسوريين[1]. تزعم القيادة أحمد حسن البكر أميناً عاماً وصدام حسين مساعداً للأمين العام. وقد لعب هذان الرجلان دوراً حاسماً في إعادة الحزب إلى السلطة، وقد برزا لاحقاً في حكومته الأولى.

---

(١) علاوة على البكر، وصدام حسين، ضمت القيادة عبد الكريم الشيخلي، وصالح مهدي عماش، وطه الجزراوي، وعبد الخالق السامرائي، وصلاح عمر العلي، وعزة مصطفى، وعبد الله سلوم السامرائي. اسكندر، صدام حسين، ص٩٨-١٠٢.

ومع انتخاب هذه القيادة القطرية الجديدة، كان انقسام الحزب كـاملاً. ومـع ذلك، فقد دعا العراقيون في شباط ١٩٦٨م إلى عقد مؤتمر قـومي جديـد لانتخـاب قيادتهم القومية الخاصة. وقد أعاد هذا المؤتمر تنصيب ميشيل عفلق أميناً عامـاً[١]. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، فإن التزام الحزب بالوحدة القومية سيتوجب تحمل سخرية (القيادتين القوميتين)، وكل منهما تضم فصائل تدعم النظامين في دمـشق وبغـداد. وعلى أية حال، فقد كان الأمر أكثر من كونه يبعث على السخرية. فقد أحدث الانقسام عداء حزبياً مريراً هيمن على السياسات الخارجية للبلدين بعد تموز ١٩٦٨م وغالبـاً ما تمخض عن محاولات للتخريب الداخلي.

أبرزت أحداث ١٩٦٥م و١٩٦٦م قادة جدداً للبعث في العراق. ومـن بـين المدنيين علاوة على العسكريين، كان التكارتة بارزين فعلياً. ومنهم البكر، وصـلاح عمر العلي، وبالتأكيد صدام حسين. لعب حردان التكريتي دوراً هامشياً. وكان لمدينة سامراء مجموعة قوية أيضاً، ممثلة بعبد الخالق السامرائي وعبد الله سلوم السامرائي. وباستثناء البكر، وعماش، وحردان التكريتي، لم يلعب أي منهم دوراً عاماً في العراق سابقاً. ورغم ذلك، كان للعديد منهم تجربة حزبية طويلة، معظمها في العمل السياسي السري الذي شهد صراعاً لا يرحم على السلطة. إن هـذه الخلفيـة ستـسم القيـادة للسنوات القادمة.

وطوال ١٩٦٧م، حيث أصـبح الـصراع علـى الـسلطة لافتـاً للنظـر، كانت قيادة الحزب الجديدة قد شرعت بإعادة تنظيم بنيتـه. فقـد حـشدت فروعهـا المحليـة، وطـورت مليـشيا وجهـاز مخـابرات، وتغلغلـت فـي المنظمـات

---

(١) ضمت أمين الحافظ، وإلياس فرح، وزيد حيدر، وشبلي العيسمي، وعلي غنام، وعبـد المجيـد الرافعي، ومحمد سليمان (جميعهم غير عراقيين)، ومن العراق البكر، وعمـاش، والـشيخلي، وعبد الخالق السامرائي، وشفيق الكمالي.

الجماهيرية. سيما تلك المنظمات التي تتألف من الطلبة والأساتذة[١]. وبحلول ١٩٦٨م، وباستخدامه لشخصيات عسكرية بارزة في المجال المدني وتنظيم الحزب السري، كان الحزب مهيأ للقيام بمحاولة أخرى لسيطرة على السلطة. لكنه كان لما يزل غير قادر بما فيه الكفاية على القيام بذلك دونما مساعدة من غير البعثيين في الجيش.

❁ ❁ ❁

صُنع الانقلاب

في مطلع ١٩٦٨م، إن لم يكن قبل ذلك، بدأ كبار العسكريين البعثيين بجس نبض العناصر المستاءة الراغبة بالاشتراك في عملية انقلاب. وبما أن النايف كان في منصب عسكري رفيع، فلا عجب أن تم اجتذابه لخطط كهذه. وقد ضم أحد الاجتماعات، الذي ربما انعقد في مطلع شباط ١٩٦٨م، النايف ورجب عبد المجيد، وهو ناصري منحدر من مدينة الرمادي وكذا النايف والداود. وكان سعدون غيدان الشخصية الرئيسة التي ربطت النايف والداود بالبعث، وهو، أي غيدان، آمر لواء دبابات الحرس الجمهوري. كان غيدان منذ حقبة طويلة على اتصال بالبعث، وهو من مؤيدي البعث، وهذه الحقيقة لم يكن يعرفها النايف في شباط ١٩٦٨م.

(١)كان الفرع العسكري يخضع لسيطرة البكر، وعماش، والجزراوي، والأخير نائب ضابط اشترك في ١٩٦٣م في الحرب الكردية وتم اعتقاله في ١٩٦٤م. أُرسل إلى الناصرية للعمل على إعادة تنظيم الحزب في تلك المنطقة. وأصبح صلاح عمر العلي مسؤولاً عن العمال، وعبد الخالق السامرائي مسؤولاً عن الشؤون الخارجية، وعزة مصطفى مسؤولاً عن المنظمات المهنية، وصدام حسين، فرع بغداد، مسؤولاً عن النساء والفلاحين، والأهم أنه مسؤول عن الجهاز الخاص. اسكندر، صدام حسين، ص ١٠١.

في حين كان يجري القيام بهذه الاتصالات، كان البعث منشغلاً بجبهات أخرى أيضاً، وذلك للإسهام بتهيئة المناخ الذي سيساعد على الإطاحة بالنظام، فقد قام البعث بتنظيم إضراب طلابي كبير في كانون الثاني ١٩٦٨م، رغم اشتراك الشيوعيين فيه. وفي آذار ١٩٦٨م، قام البكر والبعث بتنظيم مظاهرة تطالب بإجراء تغيير حكومي. وكان الحزب يقوم باستعدادت سرية أيضاً.

وصلت هذه الأنشطة ذورتها في نيسان ١٩٦٨م حين قدم ثلاثة عشر ضابطاً متقاعداً، بضمنهم وزراء سابقون ورؤساء وزراء، مذكرة إلى عارف تطالب بتنحية طاهر يحيى من رئاسة الوزراء وتطالب، من بين أشياء أخرى، بتشكيل حكومة ائتلافية للعناصر الثورية وإقامة مجلس تشريعي. ومن بين الضباط الثلاثة عشر، كان خمسة منهم بعثيين. وقد تزعم البكر المجموعة[١]. ومع ذلك رفض عارف تلبية طلباتهم. وفي العاشر من آيار، أعلن عن إجراء تعديل للدستور المؤقت يمد بموجبه المدة الانتقالية إلى سنتين أخريين، وبذا أصبح من الواضح أن الواضع القائم سيستمر. ومن المرجح أن العد التنازلي للنظام قد بدأ منذ هذا الإعلان. ورغم الضغط المستمر من النايف، والداود، والضباط الشباب، أعلن عارف لاحقاً أن طاهر يحيى سيشكل حكومة جديدة في السابع عشر من تموز. وبذا أصبح واضحاً للنايف والداود أن الوقت قد حان للعمل[٢].

في عشية الانقلاب، مثل النايف والداود أمام عارف، مطالبين بتنحية طاهر يحيى وفي الوقت نفسه أعلنا ولاءهما. ومن الصعوبة بمكان القول

(١) سجل الشرق الأوسط ٤ (١٩٦٨م): ٥١٥.
(٢) ينظر المصدر السابق، ص٥١٦-٥١٧.

أكانت هذه المقابلة بمثابة المحاولة الأخيرة لتغيير رأي عارف (كما ادعى النايف لاحقاً) أو خدعة لتغطية الانقلاب المزمع، بيد أن رفض عارف إبعاد يحيى حدد المسألة بوضوح، وجرى تفعيل الاتصالات بين البكر وعدد من زملائه المختارين، ونظير اشتراكهما في الانقلاب، طلب النايف أن يكون رئيساً للوزراء، والداود وزيراً للدفاع، وأن يكون البكر رئيساً للجمهورية وعماش وزيراً للداخلية[1]. لذا، وفي حين سيتولى البعثيون الرئاسة ووزارة الداخلية، مع سيطرتهم على الشرطة، فإن الضباط الشباب اعتقدوا أن السيطرة الحقيقية على الحكم ستكون بيد رئيس الوزراء والجيش.

كان طلب النايف والداود الاشتراك في الانقلاب أمراً يصعب البت فيه، وفي الواقع أمراً مربكاً إرباكاً كبيراً للبعث، كما يشير المؤتمر القطري الثامن للحزب. ولدى نشره في كانون الثاني ١٩٧٤م، احتوى هذا التقرير على القصة الحزبية الرسمية للانقلاب. واعترافاً منه أن النايف "كان قد عبَّر عن رغبته بالاشتراك في إحداث تغيير" يزعم التقرير أن الحزب "كان قد رفض في وقت سابق خدماته"[2]. وطبقاً للتقرير، كانت القيادة القطرية مجتمعة في بيت البكر في السادس عشر من تموز لاستعراض التحركات الأخيرة عندما وصل خبر من النايف عن موافقته الاشتراك في الانقلاب مقابل تسلمه منصب رئيس الوزراء. وافقت قيادة البعث على هذا الطلب، بيد أنها كانت مصممة على تنحية النايف والداود بأقرب فرصة ممكنة.

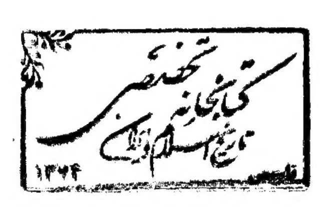
---

(١) اسكندر، صدام حسين، ص ١٠٩.

(٢)حزب البعث العربي الاشتراكي، العراق الثوري، ١٩٦٨م-١٩٧٣م، تقرير المؤتمر القطري الثامن للحزب (بغداد: حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٧٤م)، ص٣٩-٤٠.

وفي ساعات الصباح الأولى ليوم السابع عشر من تموز، بدأ الانقلاب، احتل النايف وقواته وزارة الدفاع، بينما احتل الداود، وأعضاء من الحرس الجمهوري، محطة الإذاعة. وجرى العمل الحاسم في القصر الجمهوري، لعب سعدون غيدان دوراً رئيساً، إذ قام بفتح أبواب القصر أمام البعثيين، ومنهم البكر، وعماش، وعبد القادر الحديثي، وحردان التكريتي. ودعا البعث مليشيته واللواء العاشر للتحرك أيضاً. حاول النايف إيقاف المليشيا واللواء العاشر من المسير صوب بغداد، لكنه أخفق. فقد اعتزم البعث استخدام هذه القوات لتأكيد سيطرته على السلطة. اشتركت القوة الجوية أيضاً حيث قامت بطلعات شكلية. وفي منتصف الليل تم استدعاء عارف، وبعد مواجهة قصيرة أعلن عن استسلامه. أُرسل إلى لندن ومن ثم إلى المنفى – حيث عاش في استانبول ولاحقاً في القاهرة– وتقريباً بعد عشر سنوات من اليوم الأول على ثورة ١٩٥٨م، حدث التغير الرئيسى الرابع للنظام في بغداد.





المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
مقدمة المترجم	٦
مقدمة المؤلفة	٧
الفصل الأول	١١
الضباط الأحرار	١٢
انقلاب ١٤ من تموز	١٧
صراع على السلطة	٢٣
تحدي رشيد عالي الكيلاني	٢٧
تمرد الموصل	٢٩
محاولة البعث	٣١
التحدي الشيوعي	٣٢
بزوغ الأحزاب المرخص لها وأفولها	٣٨
الثورة الاجتماعية والاقتصادية	٤٢
الإصلاح الزراعي	٤٤
قانون الأحوال الشخصية	٤٧
التنمية الاقتصادية	٤٨
سياسة قاسم النفطية	٤٩
قاسم، الزعيم الأوحد	٥٣
الحرب الكردية	٥٦
إخفاقات السياسة الخارجية	٦١

الموضوع	الصفحة
شط العرب....................................	٦١
قضية الكويت....................................	٦٣
الفصل الثاني....................................	٦٥
حزب البعث في العراق ١٩٦٣م....................................	٦٧
انقلاب ١٤ من رمضان....................................	٦٩
الحكومة البعثية....................................	٧١
الإخفاقات البعثية....................................	٧٣
النظام العارفي الأول....................................	٨٠
عبد السلام عارف....................................	٨٢
الاشتراكية العربية المعتدلة....................................	٨٣
قوانين التأميم....................................	٨٦
البزاز والتراجع عن الاشتراكية....................................	٩٠
النظام العارفي الثاني....................................	٩٣
المشكلة الكردية....................................	٩٤
عودة انغماس الجيش في السياسة....................................	٩٨
الشعور المعادي للغرب والسياسة النفطية الجديدة....................................	١٠١
انقلاب ١٧ من تموز ١٩٦٨م....................................	١٠٧
النايف والداود....................................	١٠٨
حزب البعث ١٩٦٨م....................................	١١١
صنع الانقلاب....................................	١١٥
المحتويات....................................	١١٩